ISSN 0851 - 1195

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

ثمن النسخة : 3 دراهم ـ ثمن النسخة من السنوات الماضية : 4،50 دراهم ـ يرسل الجدول السنوي مجانا الى المشتركين

بيان النشرات	تعريفة الاشتراك في المغرب: ستة أشهر	في المغرب: سنة	في الخارج
النشرة العامة	50 درهما	90 درهما	تضاف الى المبالغ المنصوص عليها بمنته .
نشرة مداولات مجلس النواب		80 درهما	مصاريف الارسال حسبما هي محددة
نشرة الاعلانات القانونية والقضائية والادارية ...	50 درهما	90 درهما	في النظام البريدي الجاري به العمل.
نشرة الترجمة الرسمية	45 درهما	80 درهما	

يطلب الاشتراك من مديرية المطبعة الرسمية الرباط ـ شالة

التليفون { 650-24 — 650-26 / 651-79 — 654-13

حساب الشيك البريدي رقم 16 ـ 101 بالرباط

تدرج في النشرة العامة القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الاوفاق الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين او النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية

تنبيه هام

تجديد الاشتراك

يعاد الى أذهان جميع المشتركين في الجريدة الرسمية أن الاشتراك ينتهي في آخر السنة ولا يعتبر مجددا تلقائيا.

وتجنبا لكل توقف عن ارسال الجريدة ، يتعين القيام في الحال بالاجراءات اللازمة لتجديد الاشتراك وفق أحكام المرسومين رقم 2.80.52 بتاريخ 6 ذي الحجة 1400 (16 أكتوبر 1980) ورقم 2.84.425 بتاريخ 26 من ربيع الاول 1406 (9 ديسمبر 1985) المتعلقين بنشرات الجريدة الرسمية وبتحديد تعريفة الاشتراك فيها.

ويجب علاوة على ذلك أن يتضمن طلب تجديد الاشتراك رقم الاشتراك المبين في البطاقة الملصقة بنسخ الجريدة الرسمية الموجهة الى المشترك.

فهرست

نصوص عامة

صفحة

بنك المغرب. ـ تقرير عن سنة 1986.

تقرير مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب السيد احمد بناني عن السنة المالية 1986 1195

صندوق الدعم المقدم لمصالح تنظيم ومراقبة الائتمان والمدخرات الاحتياطية.

قرار للوزير الاول رقم 3.108.87 صادر في 16 من ربيع الآخر 1408 (8 ديسمبر 1987) ينعلق بالحساب الخاص رقم 35.51 المسمى « صندوق الدعم المقدم لمصالح تنظيم ومراقبة الائتمان والمدخرات الاحتياطية » 1249

اصدار الخزينة لاقتراض بواسطة سندات.

قرار لوزير المالية رقم 1538.87 صادر في 24 من ربيع الآخر 1408 (16 ديسمبر 1987) ينعلق باصدار الخزينة اقتراضا بواسطة سندات مبلغه 2.750.730.000 درهم 1249

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نظام موظفي الادارات العمومية

نصوص عامة

صفحة

مرسوم رقم 2.86.812 صادر في 11 من صفر 1408 (6 اكتوبر 1987) في شأن النظام الاساسي الخاص بهيئة التقنيين المشتركة بين الوزارات 1250

مرسوم رقم 2.86.813 صادر في 11 من صفر 1408 (6 اكتوبر 1987) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.77.74 الصادر في 12 من صفر 1397 (2 فبراير 1977) بتخويل بعض فئات الموظفين منحة عن التقنية 1252

نصوص خاصة

ادارة الدفاع الوطني.

مرسوم رقم 2.86.19 صادر في 14 من ربيع الآخر 1407 (17 ديسمبر 1986) بتتميم المرسوم رقم 2.73.657 بتاريخ 16 من صفر 1394 (11 مارس 1974) المتعلق بتنظيم وادارة المؤسسات الاستشفائية التابعة للقوات المسلحة الملكية 1253

مرسوم رقم 2.86.350 صادر في 21 من ربيع الآخر 1407 (24 ديسمبر 1986) بتغيير المرسوم رقم 2.76.84 الصادر في 9 صفر 1396 (10 فبراير 1976) في شأن تغذية العسكريين المرابطين بالاقاليم الصحراوية المسترجعة 1253

صفحة

مرسوم رقم 2.86.351 صادر في 21 من ربيع الآخر 1407 (24 ديسمبر 1986) بتغيير المرسوم رقم 2.76.260 الصادر في 28 من جمادى الاولى 1396 (28 ماى 1976) باحداث نظام موقت لاجور وتغذية العسكريين المجندين للقيام بالخدمة الفعلية ورجال الرديف المعاد تجنيدهم المعينين للعمل باقاليم الصحراء المسترجعة 1254

وزارة الصحة العمومية.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 99.87 صادر في 12 من ربيع الآخر 1407 (15 ديسمبر 1986) بتحديد قائمة الشهادات التي يتأتى بموجبها التوظيف مباشرة بناء على الشهادات في سلك المساعدين التقنيين المختصين 1255

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية.

قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الادارية رقم 1492.87 صادر في 9 ربيع الآخر 1408 (فاتح ديسمبر 1987) يغير بموجبه القرار رقم 271.83 الصادر في 10 ذي القعدة 1403 (20 أغسطس 1983) بتعيين ممثلي الادارة والموظفين المدعوين للاجتماع لمدة ست سنوات ابتداء من 14 اكتوبر 1983 في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء الاسلاك والدرجات المشتركة بين الوزارات التي تسيرها الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية والاسلاك والدرجات الخاصة بهذه الوزارة 1255

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص عامة

تقرير

مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب السيد أحمد بناني عن السنة المالية 1986

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف، بأن أرفع إلى جلالتكم، طبقا للفصل 64 من الظهير الشريف المؤرخ في 23 ذي الحجة 1378، الموافق لـ 30 يونيو 1959 (وهو الذي احدث بموجبه بنك المغرب) التقرير الخاص بسنة 1986، وهي السنة المالية الثامنة والعشرون التي مرت على تأسيس معهد الاصدار.

اتسم الاقتصاد العالمي خلال سنة 1986 بتغيرات هامة وخاصة بتفاقم الاختلالات وانخفاض اسعار المواد الاولية، كالبترول على وجه الخصوص، وعدم استقرار اسعار الصرف وانهيار الدولار واسعار الفائدة. وهذه التحولات لم تساعد على دعم النشاط الاقتصادي الذي لا يزال يعتريه شيء من الفتور والمعاناة من عبء البطالة والمديونية وانعكاسات هذه التغيرات. وهكذا فإن الاقطار المصنعة التي احرزت على ارباح جد هامة متأتية من انخفاض قيمة مشترياتها من المواد الاولية والتي استفادت ايضا من تحويلات صافية هامة برسم تسديد الدين، لم تزد من حجم طلبها بنفس المقدار، بل لجأ معظمها الى تعزيز الاجراءات الحمائية المطبقة. وفي ذات الوقت، زادت مصاعب الاقطار النامية حدة خاصة بسبب تفاقم معادلات التبادل وانكماش ايرادات التصدير وندرة المساعدة العمومية وعدم كفاية الرساميل الخاصة. وقد شكلت هذه العوامل في آن واحد حاجزا امام تقويم اقتصادياتها وتخفيف حدة مصاعبها المالية.

وفي الخلاصة، فاذا كان الاقتصاد العالمي قد سجل ولا ريب مزيدا من الاعتدال في التضخم، فان معدل النماء الاقتصادي ظل ضعيفا بحيث لم يتجاوز 2,9 ٪ بدلا من 3,1 ٪ سنة 1985 و 4,4 ٪ سنة 1984.

ففي البلدان المتقدمة، تضرر الانتاج من جراء ضعف الاستثمار والصادرات التي عوض عنها في الواقع شيء من الانتعاش في الاستهلاك. وفي مجموع البلدان المنتمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لم يتجاوز النمو نسبة 2,4 ٪ بدلا من 3 ٪ في السنة السابقة، وينطوي هذا المعدل المتوسط، في الواقع، على تغيرات مختلفة الاتجاه من قطر لآخر. وهكذا تراجع معدل النماء من 2,7 ٪ الى 2,5 ٪، في الولايات المتحدة، وفي اليابان من 4,7 ٪ الى 2,5 ٪. وبعكس ذلك، طرأ تحسن طفيف وإن لم يكن مطردا، إذ ينـاهز 2,5 ٪، على النشاط الاقتصادي في حظيرة اقطار السوق الاوروبية المشتركة، وخاصة في فرنسا وايطاليا، حيث ارتفع على التوالي من 1,4 ٪ الى 2,2 ٪ ومن 2,3 ٪ الى 2,8 ٪. غير ان هـذا التحسن لم يكن كافيا ليؤدي الى إحداث مناصب جديدة للشغل، والتخفيف بصفة ملموسة من مستوى البطالة التي لا زالت تشمل 31 مليون نسمة، منها 19 مليون في أوروبا وحدها، أي 8 ٪ و 11 ٪ تواليا من مجموع السكان النشيطين.

وفي هذه الظروف، اتسمت السياسة المتبعة في مجال الميزانية والسياسة النقدية بالحرص على دعم النشاط الاقتصادي دون ان تظهر للوجود بوادر لتعاون اكثر للبحث عن اهداف مشتركة. غير ان هذه السياسة ظل يطبعها الحذر لاسيما وأنه بقيت هناك نزعات تضخمية في الداخل وان احتجبت وراء انخفاض اسعار الطاقة، مع العلم بالاضافة الى ذلك

ان مسلسل تراجع التضخم، الملموس طيلة السنة مال الى التباطؤ في نهاية الفترة. وقد اسفر هذا التطور، الذي اقترن بانخفاض اسعار المواد الاولية وقيمة الدولار، وزيادات معتدلة في الاجور، عن مزيد من التخفيف في التضخم مع تقلص مستمر في الفوارق المسجلة بين الاقطار فيما يتعلق بمعدلات ارتفاع الاثمان. وبالفعل وللسنة السادسة على التوالي، قل بشكل بين، الاسراع في تصاعد اسعار الاستهلاك في بلدان العالم المصنع حيث نزل في المتوسط من 4,6 ٪ الى 2,8 ٪، وهو اضعف معدل لوحظ منذ 1964. فقد بلغت نسبة الزيادة 2 ٪ في الولايات المتحدة و 0,5 ٪ في اليابان، كما انها تباطأت في جميع اقطار المجموعة الاقتصادية الاوروبية، اذ لم تتجاوز 3,4 ٪. وهكذا سجلت كل من فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا تقدمات ملحوظة، بحيث ظلت الزيادات محدودة في 2,3 ٪، 6 ٪ و 3,4 ٪، فيما نزلت كلفة المعيشة بالمانيا بنسبة 0,2 ٪.

اما في الاقطار النامية، فقد اسفر ضعف التوسع الاقتصادي في الدول المصنعة، الذي اقترن بهبوط اسعار المواد الاولية، وبالتالي بتضاؤل ايرادات التصدير، عن تفاقم جديد في معادلات التبادل، بما يناهز 16 ٪. وعن نسق في النمو لا يكاد يوازي معدل النمو الديمغرافي بيد أنه إذا كان تزايد النشاط لم يتعد في المجمل 3,5 ٪ فان انتاج الدول المصدرة للنفط، التي كانت اكثر تضررا، انخفض بنسبة 0,7 ٪. بينما ارتفع انتاج الاقطار الغير النفطية، بنسبة 5,4 ٪، بالرغم من متابعة تطبيق برامج تصحيحية قاهرة، وندرة التمويلات الخارجية والتزايد البيّن في اعباء خدمة الدين. وبالفعل لاقت العديد من الاقطار المدينة صعوبات متزايدة في تسديد استحقاقات اقتراضاتها ولم تتمكن من القيام بأي تسديد للرسال. وفي هذا المجال فان الاجراءات المقترحة سنة 1985 في إطار مخطط بيكر لم تلاق قط النجاح المتوقع. ذلك انه اذا كانت البنوك التجارية الدائنة قد وجدت نفسها مرغمة على اعادة هيكلة الديون، فلقد ظلت مع ذلك غير متحمسة لتقديم قروض جديدة، بحيث ان تسديدات الاقطار النامية تفوق بصفة واضحة القروض الجديدة التي منحت لها.

وقد شمل هذا التطور بدرجات متفاوتة مجموع المناطق الجغرافية للعالم الثالث حيث خفت حدة التضخم اذ تحددت في 28 ٪ بدلا من 40 ٪ سنة 1985، فقد عرفت افريقيا، التي تدهورت فيها من جديد معادلات التبادل بما يقارب الربع، النمو الاكثر ضعفا، اذ لم يتعد 1,6 ٪ بينما بلغ تصاعد الاسعار حوالي 15 ٪. وكان الشأن كذلك بالنسبة لامريكا اللاتينية، حيث اسفرت الخطط الاستقرارية المطبقة، في المجمل، عن انخفاض معدل التضخم، الذي تراجع في المجموع من 146 ٪ الى 87 ٪، وعن تحسن في النماء باستثناء بعض الاقطار، منها المكسيك على وجه الخصوص. وضمن مجموعة الدول النصف المصنعة سجلت اقطار آسيا الشمالية الشرقية نموا قويا، نتج عن الارتفاع الحاد لصادراتها من السلع المصنعة.

وفي الاخير، وبالنسبة لاوروبا الشرقية، انتقل معدل النماء من 3 ٪ الى اكثر من 4,1 ٪ في الاتحاد السوفياتي ومن 2,5 ٪ الى 3 ٪ في الاقطار الاخرى، بينما ظل ارتفاع الاسعار مستقرا عند 2 ٪ في المجموع.

وقد عانت المبادلات الدولية، في ذات الوقت، من فتور الطلب في الاقطار المتقدمة وكذلك من تراجع حجم واردات الاقطار النامية وخاصة منها الدول المصدرة للبترول. فقد تميزت باستفحال الاختلالات وتكثيف التنافس، خصوصا وان المدينين الرئيسيين اجبروا على الرفع من حجم صادراتهم من المواد الاولية من اجل التعويض عن انخفاض الاسعار ومواجهة تفاقم الصعوبات المالية التي يعانون منها، في وقت ما انفكت فيه الضغوطات الاحتمائية تتعزز. وفي المجموع، سجل حجم التجارة العالمية معدل نماء نسبته 4,9 ٪، وهو معدل يفوق بقليل متوسط السنوات الخمس الماضية، لكنه يظهر أضعف مما لوحظ خلال السبعينات. وقد بلغ تزايد المبادلات، محسوبا بالقيمة، نسبة 9,6 ٪ باعتبار انخفاض قيمة الدولار وارتفاع اسعار المواد المصنعة بنسبة 18 ٪. وما عدا هذه السلع سجلت اسعار باقي مجموعات المنتوجات تراجعا ملموسا. وعلى إثر توسع العرض تراجعت اسعار البترول بنسبة 48,3 ٪، بعدما انخفضت بـ 4,3 ٪ سنة 1985، وعادت اذا ما احتسبت بالاسعار الثابتة، الى مستواها المسجل في أوائل 1974. كما ان تسعيرات المواد الاولية الاخرى، سجلت تراجعا جديدا بما قدره 18 ٪ على اساس الاسعار الحقيقية على إثر فائض في الانتاج وضعف الطلب، ونزلت بذلك الى أدنى حد لها منذ عشرات السنين. وعلى اية حال، لم يكن لاتفاقات استقرار أسعار للمنتوجات الاولية أي مفعول يذكر، باستثناء بعض الحالات.

وفي النهاية، فإن معادلات التبادل للبلدان المصدرة للنفط تدهورت بنسبة 46 ٪، وسجلت بعكس ذلك ارتفاعا قدره 9,4 ٪ في البلدان المصنعة التي استفادت هكذا من تحويل في الموارد لصالحها قدره 80 مليار دولار.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد تفاقمت اختلالات الحسابات الخارجية رغم التصحيحات التي ادخلت على اسعار الصرف والتي تمت خاصة على اثر الاتفاق الموقع عليه في هذا المجال في شتنبر 1985 بين الدول الصناعية الخمس الرئيسية. فالاقطار المصدرة للنفط، التي واجهت انخفاضا بنسبة 34 ٪ من ايراداتها الخارجية، سجلت عجزا في مدفوعاتها الجارية بلغ 36 مليار دولار رغم انها خفضت كثيرا من وارداتها. وفي ذات الوقت ظل الرصيد السالب لاقطار العالم الثالث غير النفطية، الذي تراجع بما يقارب النصف، محدودا عند مبلغ يناهز 12 مليار دولار. اما فيما يتعلق بعجز الحساب الجاري للدول المتقدمة فقد رجع من 55 مليار سنة 1985، الى 9 ملايير من الدولارات سنة 1986. غير ان الفوارق فيما بين الاقطار زادت اتساعا : فالفوائض المتوفرة لدى اليابان وألمانيا تعززت بشكل قوي إذ انتقلت على التوالي من 49 الى 86 مليار دولار ومن 13 الى 36 مليار دولار، بينما وصل عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة الى 140 مليار دولار من جراء اتساع اختلال الميزان التجاري.

وعكس تطور اسواق الصرف تباين الاوضاع الخارجية، ومستويات نسب الفائدة والوضعيات الظرفية. وقد تميز على وجه الخصوص بتراجع الدولار وتعزيز اليان والتصحيحات النقدية داخل النظام النقدي الاوروبي. ذلك ان ميل الدولار الى الانخفاض الذي ظهرت بوادره خلال الربع الاخير من سنة 1985، استمر بدون انقطاع باستثناء بعض مراحل الانتعاش، وذلك على الخصوص بسبب الانفراج التدريجي الطارىء على نسب الفائدة في الولايات المتحدة والتوقعات المتشائمة فيما يرجع لتطور النشاط الاقتصادي وللعجز الحاصل في الميزانية وفي الحساب التجاري لهذا البلد. وفي النهاية شهد الدولار من سنة لاخر تقلبات بالمقارنة مع العملات الرئيسية في حدود تتراوح ما بين انخفاض بنسبة 20,8 ٪ بإزاء الفرنك السويسري، وارتفاع في القيمة بنسبة 2,4 ٪ بإزاء الكورونا السويدية، وانخفض في المتوسط بنسبة 13,8 ٪ تجاه العملات العالمية الرئيسية وبما يقارب 18 ٪ بالنسبة لعملات النظام النقدي الاوروبي. أما العملة اليابانية فقد ارتفعت قيمتها بشكل قوي، ويرجع ذلك بالاساس الى النتائج الحسنة للاقتصاد الياباني وانخفاض اسعار النفط. ولقد أدى استمرار الفوارق في معدلات التضخم، خصوصا بين فرنسا وألمانيا، في شهر ابريل الى مراجعة جديدة لنظام الصرف الاوروبي تجلت في الرفع من قيمة المارك الالماني والفلورين الهولاندي بنسبة 1 ٪ وكذا في انخفاض بنفس النسبة للفرنك الفرنسي، بينما ارتفعت بنسبة 1 ٪ قيمة كل من الفرنك البلجيكي والكرونا الدانماركية اما الليرة الايطالية فلم يطرأ عليها اي تغيير.

وفي سوق الذهب، شهد سعر الاوقية تقلبات هامة، فبعدما ارتفع الى أقصى حد بما يقارب 443 دولار، استقر في نهاية السنة عند حوالي 391 دولار، أي بزيادة تناهز الخمس من سنة لاخرى.

اما حجم المعاملات داخل السوق المالية للرساميل، فقد اتسع بشكل قوي هذه السنة ايضا، وهكذا بلغت الموارد التي تم تحصيلها ما يقارب 375 مليار دولار، اي بزيادة تعادل الثلث تقريبا بالنسبة للسنة الماضية. ويعزى هذا الاتساع في التدفقات المالية التي تتعارض وتباطؤ النماء الحقيقي للاقتصاد، الى تفضيل متزايد للتوظيفات السائلة التي تستفيد من مكافأة حقيقية جذابة بسبب تراجع معدل التضخم وشروط بنكية أكثر مرونة. وزيادة على ذلك، فإن الموارد التي تم تجميعها استفادت منها بصفة تكاد ان تكون اقتصارية الاقطار المصنعة. اما التحويلات التي حصلت عليها اقطار أوربا الشرقية، وعلى الخصوص اقطار العالم الثالث، فقد انخفضت بشكل ملموس إذ لم تعد تمثل على التوالي سوى 1 ٪ و 5 ٪ من المجموع. وهكذا، وبالرغم من جهود التصحيح الاقتصادي التي قامت بها الدول المدينة، فان المساعدات الخارجية التي تلقتها هذه السنة، كانت كما هو الشأن سنة 1985 اقل من المبالغ المخصصة لخدمة الدين الخارجي، الذي ارتفع مبلغه الجاري من 992 الى 1045 مليار دولار. وبالفعل فبالنسبة لمجموع الدول المدينة كانت المجلوبات محدودة في 19 مليار دولار بينما بلغت التسديدات 137 مليار دولار منها 70 مليار برسم تسديدات الفوائد لوحدها. وهكذا وبالرغم من الجهود المبذولة خلال السنوات الاخيرة، ازداد عبء خدمة الدين، خاصة على إثر التكلفة الاضافية الناجمة عن اعادة الجدولة. وتبدو هذه الظاهرة مضرة بنماء هذه الاقطار خصوصا وان ايرادات التصدير انخفضت وأن مستوى معدلات الفائدة الحقيقية مازال مرتفعا. ولم يتم لحد الآن اتخاذ أي اجراء من اجل التوصل الى حل لمشكل المديونية، ولا توجد في هذا المجال الا بعض الاتفاقات العابرة والمتعلقة بكل حالة على حدة امكن ابرامها بين الدائنين والمدينين. ومن بين هؤلاء قليلون هم الذين بادروا من طرف واحد الى تحديد تسديداتهم. ذلك ان معظم الاقطار تابعت البحث عن تسوية تحظى باتفاق مجموع الاطراف المعنية وطالبت بتبني نسبة معقولة بين ايرادات التصدير وخدمة الدين.

وامام استمرار الارصدة السلبية للحسابات الخارجية واستفحال معضلات المديونية، فان المنظمات الدولية واصلت دعمها للمسلسلات التقويمية وذلك بالاخذ بعين الاعتبار لكل حالة على حدة كما تابعت حث الاقطار الدائنة والبنوك التجارية على عدم ايقاف قروضها وعلى منح تمويلات جديدة منسجمة مع البرامج المقررة وضرورية لتحقيق هذه البرامج. ومن جهة اخرى استمر صندوق النقد الدولي في العمل بسياسة التمويل الموسع وانشاء «تسهيلة الاستعدال الهيكلي» بمبلغ 2,7 مليار من حقوق السحب الخاصة، خصصها لتقديم المعونة الى الاقطار ذات الدخل المتواضع، وبشروط تفضيلية. غير ان مجموعة الشروط المتعلقة بسلفات هذه المؤسسة بقيت على العموم تتسم بنوع من الصرامة فيما ظلت مساعداتها في المجمل ليس فقط دون الاحتياجات، بل وتم تخفيضها. وهكذا، فان السحوبات الاجمالية على صندوق النقد الدولي، التي انخفضت بشكل قوي سنة 1985، لم تتجاوز هذه السنة 3,8 مليار من حقوق السحب الخاصة بدلا من 4 ملايير سنة من قبل وإذا ما أخذت بعين الاعتبار المبالغ التي تم تسديدها، فان صافي المبالغ التي تمت تعبئتها فعليا سالبة بمقدار 1,9 مليار. وعلاوة على ذلك، لم يتم توزيع اي منيحة جديدة من حقوق السحب الخاصة. غير ان الصندوق رأى من اللازم تعزيز حجم موارده وحصل من اليابان على خط اعتماد بمبلغ 3 ملايير من حقوق السحب الخاصة. وخلال الفترة الممتدة في 30 يونيو 1986، عمد البنك الدولي الذي لم يتمكن من زيادة رأسماله، الى الرفع من سلفاته المأذونة من 11,2 الى 13,2 مليار دولار، فيما تم الحفاظ على مستوى الدفوعات بما يفوق 8 ملايير دولار. اما فيما يخص الجمعية الدولية للتنمية، فقد بلغت القروض المفتوحة من لدنها 3,1 ملايير دولار، والمبالغ الفعلية المدفوعة 3,2 ملايير في مقابل 3 ملايير و 2,5 ملايير تواليا سنة من قبل. ولقد حصلت هذه المؤسسة بعد مفاوضات شاقة على ما يناهز 12,4 مليار من لدن 31 قطرا، وذلك في إطار إعادة التكوين الثامنة لمواردها بالنسبة للفترة الثلاثية 1987-1989.

ومن جهة اخرى، فان التعاون الدولي تجسم على الخصوص في تكثيف المشاورات الثنائية فيما بين الاقطار المصنعة. الواقع ان الاقطار الاعضاء في الاتفاق العام على التعريفات الجمركية والتجارة، المجتمعة في بونتاديل إيست، والذي تقدم المغرب بطلب للانخراط فيه في مارس 1985، قد قررت انطلاق دورة ثامنة من المفاوضات المتعددة الجوانب، تهدف الى تفكيك الاجراءات الاحتمائية، وتنمية المبادلات بين الامم. كما ان البلدان المتقدمة استرسلت في العمل من اجل التقليص من الفوارق المسجلة في نتائجها فيما يخص التضخم، وأكدت اثناء القمة الاقتصادية المنعقدة في شهر مايو بطوكيو، عزمها على مقاومة التدابير الاحتمائية، وتحسين التوفيق والانسجام بين سياساتها الوطنية على أساس مؤشرات اقتصادية موضوعية. غير ان هذه المبادرات لم تسفر الا عن القليل من الاجراءات الملموسة، كما انها لم تمنع من تزايد الممارسات التجارية التقييدية. وفي هذا الاطار، سعت دول العالم الثالث نحو تنشيط التعاون الاقتصادي فيما بينها. وقد حظي هذا الموضوع على الخصوص باهتمام الاجتماع الثاني جنوب-جنوب بكوالالانبور، واجتماع السبعة والسبعين المنعقد بالقاهرة. وقد اقترح المغرب من جهته، امام الجمعية الاخيرة للدول الغير المنحازة، وضع خطة عمل لتحقيق الاكتفاء الغذائي عن طريق تجميع واستخدام الموارد بطريقة مشتركة بما في ذلك من تمويلات و من طاقات تقنية و بشرية. وخلال الدورة الخاصة للامم المتحدة المخصصة للوضعية الاقتصادية في افريقيا، اعلن المغرب ايضا عن قراره بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة النصف لصالح منتوجات الاقطار الاقل تقدما.

لكن الجهود المبذولة من اجل تقارب وجهات النظر بين الفرقاء ظلت غير كافية، في حين اصطدمت فعاليتها من جديد بصعوبات التمويل. وعلى اي حال، ظل مفهوم التعاون مقتصرا على كونه مجرد وسيلة لتفادي الآثار الآنية للازمة، وأخذت ظاهرة البرامج القصيرة الامد تتعمم، بحيث ان ضرورة إيجاد حلول على المدى الطويل ظلت على نفس الدرجة من الاستعجال مما كان الامر عليه سابقا. لهذا يتعين على الدول المصنعة ان تحسن تنسيق سياستها الاقتصادية مع الاخذ بعين الاعتبار لآثار ممارساتها على الصعيد الدولي، وتتحكم في عجز ميزانياتها وتعتمد اكثر على التخفيف من الضغوطات التضخمية الداخلية كما عليها على الخصوص ان ترفع الحواجز التي تعوق المبادلات.

وخلاصة القول، يظهر ان فترة طويلة من النماء الضعيف في العالم، ولو رافق ذلك انخفاض اسعار الفائدة، قد أدت الى تفاقم الوضع المتردي للعديد من الاقطار النامية التي تواجه مشاكل المديونية العصيبة، وحالت دون تحقيق اهداف التقويم التي توختها أقطار أخرى وبذلت من اجلها تضحيات جسيمة في غالب الاحيان. هذه الوضعية التي يثير مآلها العديد من التساؤلات، نظرا لندرة العوامل المواتية، تحمل في طياتها أخطارا جسيمة تهدد المجموعة الدولية قاطبة، وكذا النظام المالي العالمي، وخصوصا فيما يتعلق بالدول المتفتحة على الخارج كما هو الشأن بالنسبة للمغرب، والتي تتأثر تبعا لذلك، بتطور الحالة الاقتصادية العالمية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لا تزال للظرفية الدولية التي سبق التذكير بصفة موجزة بمميزاتها الرئيسية، أبلغ الاثار على تطور الاقتصاد الوطني وذلك سواء تعلق الامر بانتاج العديد من القطاعات المتوقفة على الطلب العالمي ام بمجموع الصادرات الخاضعة للحماية وهي التي تتزايد بصفة مستمرة، أو تعلق الامر كذلك بحجم وقيمة الواردات باعتبار الاسعار المطبقة داخل الاسواق العالمية، واهمية العرض والحاجة الى التزود خاصة بانصاف المنتجات والمواد الخام، لا سيما الطاقة التي يعتبر استيرادها، بكمية هامة، أساسيا بالنسبة للانتاج والاستهلاك معا. كما ان التسديدات بإزاء الخارج تعكس بصورة واضحة تقلبات الاسعار والتطورات الكبيرة لعملات التسديد وللصرف، وكذا مستوى اسعار الفائدة المستعملة بالاسواق المالية العالمية ومستوى رواج الرساميل. وفي هذه الظروف، يتوقف العمل بسياسة اقتصادية ومالية في الحقل الداخلي بنسب تختلف أهميتها على تطور عوامل خارجية تتحكم في نتائج الاجراءات المتخذة على الصعيد الداخلي والتي ليس لدى اصحاب القرار أي سلطان عليها. وفي هذا الاطار الدولي الذي لايزال غير ملائم، حقق الاقتصاد الوطني خلال 1986 تقدما مرضيا جدا ومطابقا لاهداف التقويم يعزى من جهة الى تحول سعر النفط لصالحنا، ومن جهة اخرى الى المستويات العالية للانتاج والى تخفيف من الاستهلاك وتزايد في التوفير.

ذلك ان موسما فلاحيا منقطع النظير، وما واكبه من توسع في معظم النشاطات الاخرى، أدى الى نماء الناتج الداخلي الاجمالي بنسبة لم يتسن تحقيقها منذ سنين عديدة، اذ بلغت 5,8 ٪ وتلت معدل 4,4 ٪ الذي حقق في السنة السابقة، وقد سمح هذا التحسن الهام بتوسع الناتج الداخلي الاجمالي محسوبا بالاسعار الجارية بنسبة 12,6 ٪، وبتخفيض بعض الواردات، وتلبية الطلب الداخلي بشكل واسع وتعزيز الصادرات، خصوصا ما تعلق منها بالمواد الغذائية والسلع المصنعة.

وبموازاة ذلك، زاد الاستهلاك النهائي بوتيرة معتدلة، وتراجعت شيئا ما حصته ضمن الناتج الداخلي الاجمالي، مخلفة مجالا أوسع للتوفير الذي تواصل تكوينه حتى انه أمن تغطية شبه كلية لحاجيات التكوين الاجمالي للرسمال الثابت. وزيادة على ذلك فقد صاحب هذه النتائج الحسنة جدا تحسن في التوازنات الاساسية.

وهكذا وقع تخفيض جديد في عجز المالية العمومية، الشيء الذي يشكل شرطا مسبقا لكل تصحيح خارجي حقيقي ودائم. وتحقق ذلك بفضل تقليص النفقات الاجمالية للخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الاجمالي بالرغم من ارتفاع معتدل للمداخيل، والناجم عن التنازل عن بعض الايرادات في اعقاب استمرار تطبيق اعفاءات ضريبية هامة لصالح القطاعات المنتجة وتخفيض بعض الضرائب، وعلى الخصوص المطبقة منها على الاستيراد. وقد تم بالفعل تغطية نفقات الخزينة الى حد يتجاوز 63 ٪ بواسطة الايرادات العادية. غير انه كان من اللازم القيام من جديد بتحديد نفقات الاستثمار، وذلك بقصد التخفيف من حاجيات التمويل وتفادي تضخم متأخر الاداءات التي لم يفت تراكمها خلال السنوات الاخيرة ان يعرقل تصحيح مالية الدولة ويؤثر على تسيير مقاولات القطاع العام والخاص التي لها ديون بذمة الدولة وكذا على مزاولة السياسة النقدية. وفي المجموع، تبدو حاجة الخزينة الى التمويل في انخفاض قوي حيث لم تعد تمثل سوى 5,6 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 8,9 ٪ في نهاية السنة السابقة. وقد أمكن تأمين تغطيتها، بصفة رئيسية، عن طريق الوسائل النقدية وبدرجة اقل بواسطة التوفير الذي تم تحصيله لدى العموم بشروط مرضية، والذي عوض مساعدات خارجية أصبح مجلوبها الصافي سلبيا لاول مرة.

وقد تبين ايضا ان ارتفاع الاسعار الذي يتم تقييمه بواسطة مقياس تكلفة المعيشة معتدل، اذ بلغ 8,8 ٪ بالرغم من زيادة اثمان بعض المواد الغذائية المستوردة، وتمتع المقاولات بحرية اكبر في تحديد سعر البيع، ودخول الضريبة على القيمة المضافة في حيز التطبيق. وعلاوة على ذلك، فان ميل تصاعد الاسعار الى التباطؤ قد تأكد على صعيد كل من الانتاج واسواق الجملة.

ومن جهة اخرى، طرأ تحسن بيّن على الحساب الخارجي الجاري، حيث انتقل رصيده السلبي، في ظرف سنة، من 8,6 مليار درهم الى مليارين فقط حيث لم يعد يمثل الا 1,5 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 7,2 ٪ سنة 1985 و12,7 ٪ في عام 1982. ويعزى هذا التطور الملائم الى حد بعيد الى انخفاض اثمان البترول وتدني اسعار العديد من المواد الخام الاخرى، كما يرتبط ايضا بمستوى الانتاج الوطني الذي مكن من تخفيض عجز مبادلاتنا التجارية. وقد كان من الممكن ان ينخفض هذا العجز بقدر اكبر لو لم تعرقل بعض الصادرات، ومن ضمنها تجدر الاشارة على الخصوص الى كساد سوق الفوسفاط ومشتقاته بحيث لم تسمح لابزيادة الكميات المسلمة ولا بتحسن ملموس في الاسعار.

وحتى تضمن استمرارية هذه النتائج الايجابية المكتسبة على صعيد المبادلات الخارجية، فإنه يستلزم الاعتماد على تعاون ثنائي مع الاقطار ذات فائض في حساباتها الخارجية، من اجل حصر العجز التجاري في مستوى يمكن تحمله، ويستلزم ايضا الاعتماد على التعاون الدولي بقصد تثبيت اسعار المواد الاساسية. ويعزى تحسن رصيد العمليات الجارية لميزان الاداءات ايضا الى التوسع الملحوظ لتحويلات مدخرات العمال المغاربة بالخارج والى ارتفاع ايرادات السياحة. وقد مكن ذلك من تمويل قسط كبير من العجز التجاري وفوائد الدين الخارجي ومعاملات الدولة، بحيث لم يخلف ميزان الاداءات الا عجزا محدودا في اقل من ملياري درهم. وقد استوجب تمويل العجز اللجوء الى التسليفات الخارجية ولكن بمبالغ كانت في الواقع ادنى بكثير من المستوى الذي وصلته في السنوات الماضية. غير ان هذا اللجوء ولو عزز شيئا ما مستوى احتياطيات الصرف، لم يسمح بتسوية الديون التجارية المتأخرة ولا بالتخفيف من الضغوط على الموجودات الخارجية واستعمالها. كما ان التحملات المالية المرتفعة والمترتبة على سداد الدين أدت خلال هذه السنة ايضا الى المطالبة بإعادة جدولة استحقاقات الدين لدى نادي باريس، وباقي الدائنين الرئيسيين والبنوك العالمية، بمبالغ مثلت نحو النصف مما كان من المتعين دفعه.

وفي الاخير، ورغم هذا المحيط المتميز بعدم الاستقرار تبدو النتائج المحصل عليها مشجعة جدا، سيما وان القيمة الخارجية للدرهم برهنت على استقرار ملحوظ. اذ انه لم يطرأ اي تخفيض لقيمة الدرهم منذ غشت 1985. وتجدر الاشارة الى انه منذ ذلك الحين لا تعكس التغيرات الحاصلة على صعيد التسعيرات التي يقوم بها البنك المركزي الا التقلبات الشاذة دون غيرها لاسعار الصرف بالاسواق الخارجية، والتي تم التخفيف من حدتها في المغرب عن طريق اعتماد تقنية السلة وتقنية الترجيحات. وفي هذا الصدد فان حركة تراجع الدولار المسجلة منذ شهر شتنبر 1985 على الخصوص قد اسفرت عن ارتفاع قيمة الدرهم بإزاء العملة الامريكية. وبما ان قيمة العملات الرئيسية الاخرى ازدادت بقدر اكبر تجاه الدولار، فقد انخفض بنفس المقدار سعر عملتنا بإزائها، لكن بدرجة اقل جدا. واذا اقتصرنا على سبيل المثال على الفرنك الفرنسي، يتبين ان ارتفاعه بإزاء الدرهم وبالقياس للدولار يقع في حدود تتراوح بين النسبة البسيطة والمجردة وضعفها. وتنطبق نفس الملاحظة على العملات الرئيسية الاخرى. ولذلك فان القيمة الخارجية لعملتنا وفقا لظاهرة التأرجح بين ارتفاع قيمتها تجاه الدولار وانخفاضها بإزاء العملات الاخرى قد ظلت في المجموع مستقرة تقريبا منذ 31 يوليوز 1985. وفيما يخص سنة 1986 وحدها فقد تغيرت قيمة الدرهم تجاه العملتين الرئيسيتين التي تحتوى عليها السلة حيث تقلصت بمعدل 6 ٪ بالقياس للفرنك الفرنسي لكنها ارتفعت بنسبة 10,4 ٪ تجاه الدولار الامريكي. وفي المجموع فان سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الذي تقاس به قابلية عملتنا للتنافس تجاه عملات الاقطار المنافسة تجاريا، قد تحسن بشكل خفيف.

اما السياسة النقدية المتبعة خلال سنة 1986، فقد استهدفت الحد من نمو الطلب الداخلي على القروض عند مستوى يتلاءم وأهداف إعادة التوازنات مع اعطاء الامتياز في نفس الوقت الى تمويل القطاعات ذات الاولوية وتعزيز الاجراءات الكفيلة بانعاش التوفير.

ولهذه الاغراض تواصل اعتماد الرقابة على المصادر الرئيسية للانشاء النقدي على الخصوص بواسطة تقنين توزيع القرض كما وكيفاً. وقد تمت بالفعل مراعاة الحدود المفروضة على توسع تسليفات البنوك المقدمة للاقتصاد وللخزينة كما ان زيادة المجموعة النقدية كانت مطابقة للنهج المرسوم، حتى ولو تبين انها تفوق نمو الناتج الداخلي المجمل المحسوب بالاسعار الجارية بحيث ادى ذلك الى توسع جديد في معدل سيولة الاقتصاد.

الانتاج

وصل الناتج الداخلي الاجمالي محسوبا باسعار سنة 1969 الى 39 مليار درهم تقريبا سنة 1986 مسجلا بذلك نموا قويا بمعدل 5,8 ٪، عقب زيادة عام 1985 نسبتها 4,4 ٪. ويعزى النصف منها الى نتائج الفلاحة، و 28 ٪ الى تحسن القطاع الثالث و 27 ٪ الى توسع خدمات الادارة العمومية غير القابلة للتسويق. اما اسهام القطاع الثاني، فانه يبدو سلبيا في المجمل رغم انتعاش صناعة التحويل.

وقد تغيرت والحالة هذه، بنية الناتج الداخلي الاجمالي بحيث ان القطاع الاول أصبح يشتمل على حصة 13,5 ٪ والقطاع الثاني على 25 ٪ والقطاع الثالث على 40,9 ٪. اما نصيب الادارات العمومية فقد بلغ 20,6 ٪(1).

ومكنت ظروف مناخية جد ملائمة من نمو هائل وشامل للقطاع الفلاحي الذي بلغ نموه 23 ٪ اي ما يقارب ضعف ما تم انجازه في العام السابق. وقد ادى النمو المذكور

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين رقم 1 و 2.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بالعديد من فروع الانتاج الى مستويات لم يسبق بلوغها قط. وهكذا ارتقى محصول الحبوب الاربعة الرئيسية الى مستوى منقطع النظير يناهز 77 مليون قنطار عوضا عن 52 مليون سنة 1985 وذلك على إثر اتساع المساحات بنسبة 8,5 ٪ وتحسين المردوديات بما يفوق 34 ٪ كما ارتفع انتاج الحوامض الى ما يقارب 1,2 مليون طن فسجل زيادة تناهز الربع وهي اعلى زيادة على الاطلاق تم احرازها.

وحقق انتاج الزراعات السكرية ايضا حجما قياسيا بنحو 3,5 مليون طن. ومن جهة اخرى فان انتاج حوالي 130.000 طن من اللحوم البيضاء وإنتاج 1,1 مليار من البيض، وانتاج 730 مليون ليتر من الحليب مثلت أقوى كميات شوهدت لحد الآن. وقد زاد انتاج الزراعات الاخرى ايضا بمقادير جد هامة.

اما القطيع فقد اشتمل على 19,8 مليون رأس، تمثل ضمنها الاغنام الثلثين. وتتواصل بذلك إعادة تكوينه التي بوشرت بعد سنوات الجفاف التي افتقد خلالها حوالي النصف. وفي الاخير، وصل مجلوب الصيد الى 591.000 طن من الاسماك، اي بارتفاع نسبته 25 ٪ من سنة لاخرى.

اما نشاط المعادن، التي لا زالت تواجه نقصا في المنافذ الخارجية، فقد سجل تراجعا بنسبة 4,1 ٪، بعد ان تدنى بمعدل 1,9 ٪ في السنة السابقة. وقد نتج الانخفاض المذكور عن هبوط بنسبة 14,7 ٪ في استخراج المواد التعدينية التي لم تجلب مبيعاتها سوى 676 مليون درهم أي بانخفاض يقارب الربع في ظرف سنة. وعلى العكس من ذلك فان إنتاج 21,1 مليون طن من الفوسفاط قابلة للتسويق قد تزايد بنحو 3 ٪، واستوعبت الصناعة المحلية منها 35,4 ٪. غير ان المبيعات الى الخارج التي لم تتعد 13,7 مليون طن، اي بتراجع نسبته 7,4 ٪، قد جلبت ما مقابل قيمته 3,8 مليار درهم، اي ما يمثل حوالي 17 ٪ من ايرادات التصدير الاجمالية، عوضا عن 22,2 ٪ في العام المنصرم.

وتدنت القيمة المضافة لفرع «الطاقة والماء» هذه السنة بنسبة 2,4 ٪ بعدما سجلت اتساعا بمعدل 3 ٪ في 1985. وتشمل هذه النتيجة الاجمالية على ارتفاع انتاج الكهرباء والماء بنسبة 2,8 ٪ وركود لانتاج الفحم الحجري وانكماش نشاط التكرير بنسبة 7 ٪. ونتيجة لذلك، يظل عجز الطاقة يوازي 88 ٪ من الحاجيات.

وتزايد نشاط قطاع الصناعة بنسبة 3,4 ٪ عوضا عن 1,7 ٪ في 1985، فتأكدت بذلك حركة الانتعاش التي انطلقت في العام الماضي. غير ان تطورات هامة ومختلفة الاتجاه ميزت الفروع الرئيسية. وهكذا شهدت منتجات النسيج نموا بمعدل 8,3 ٪ وصناعات الكيمياء وشبه الكيمياء نموا بنسبة 21,2 ٪. وعلى العكس من ذلك، انخفض انتاج الصناعة الغذائية والمشروبات والتبوغ، كما تراجع انتاج الامتعة الوسيطة وامتعة التجهيز بنحو 8 ٪.

ولا يزال قطاع البناء والاشغال العمومية يعرف ظروفا غير ملائمة أدت الى تقهقر إنتاج هذا القطاع بنسبة 10,4 ٪ ارتبط بانخفاض في نشاط البناء وارتبط ايضا بصفة خاصة بتقلص نشاط الاشغال العمومية بما يقارب الخمس.

وقد تعزز نشاط القطاع الثالث بنسبة 4 ٪ عوضا عن 2,8 ٪ في السنة السابقة، وذلك على اثر اتساع فرع النقل والمواصلات بمعدل 4,4 ٪، والخدمات الاخرى بـ 3,9 ٪، والتجارة بـ 4,9 ٪ بينما لم تزد الرسوم والضرائب على الواردات الا بنسبة 0,8 ٪.

وفي الاخير، وصلت وتيرة نمو الخدمات غير القابلة للتسويق للادارات العمومية الى ما نسبته 8 ٪ وظهرت اسرع شيئا ما مما كانت سنة من قبل.

وباعتبار ارتفاع الاسعار على صعيد الانتاج، الذي بلغ هذه السنة 6,4 ٪ بدلا من 9 ٪ 1985، فان الناتج الداخلي الاجمالي المحسوب بالاسعار الجارية قد بلغ 134,3 مليار درهم، وسجل بذلك توسعا نسبته 12,6 ٪ عوضا عن 13,8 ٪ في السنة المنصرمة. وهكذا فان الناتج الوطني الاجمالي الذي يتألف من الناتج الداخلي الاجمالي والدخول الخارجية الصافية بمبلغ 6 ملايير، قد وصل الى 140,3 مليار درهم وسجل تقدما بمعدل 15,1 ٪ بدلا من 13,4 ٪ في العام الماضي(1).

الطلب

بلغ الطلب الوطني الاجمالي ما مجموعه 141,8 مليار درهم، فارتفع بنسبة 9,2 ٪. ويبدو عند هذا المستوى وقد فاق الناتج الداخلي الاجمالي بمقدار 7,5 مليار، اي ما يساوي الاحتياجات الى الموارد، وهو مبلغ سجل انخفاضا قويا بمعدل 30 ٪، ولم يعد يمثل سوى 5,6 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 8,9 ٪ خلال 1985. ويعكس هذا التقلص الهام للفارق بين الموارد والاستخدامات توسعا ملموسا للعرض المحلي تجاه طلب كلي معتدل الارتفاع.

وبالفعل، تم تقدير الاستهلاك النهائي بمبلغ 114,6 مليار درهم فسجل زيادة محدودة نسبتها في 11,7 ٪، وتعزى بدورها هذه الزيادة الى ارتفاع استهلاك كل من الخواص بنسبة 11,6 ٪ والقطاع العمومي بمعدل 12,2 ٪. وهكذا فقد استوعب الاستهلاك 85,3 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي بدلا من 85,9 ٪ في العام المنصرم، ونتج عن ذلك نمو بيّن للتوفير الداخلي.

كما قدر التكوين الاجمالي للرسال الثابت بمبلغ 26,3 مليار درهم، وارتفع بنسبة 5,2 ٪ فقط بدلا من 11,1 ٪ في السنة الماضية. ولذلك تراجع معدل الاستثمار من 20,9 ٪ الى 19,6 ٪ في ظرف سنة. وباعتبار تضخم المخزون بحيث بلغ المليار، فان الاستثمارات الاجمالية تحددت في ما قدره 27,3 مليارا، فانخفضت بمعدل 0,4 ٪ بيد انها كانت قد ازدادت بنسبة 20 ٪ خلال 1985.

وبموازاة ذلك، وصل التوفير الداخلي الاجمالي الى ما قدره 19,7 مليار درهم فارتفع بنسبة 17,8 ٪ عوضا عن 41,3 ٪ في سنة 1985، كما ان التوفير الوطني الاجمالي، البالغ 25,7 مليار درهم، سجل توسعا مماثلا لنظيره لسنة 1985 ونسبته 33 ٪ تقريبا، وأمّن تغطية ما يزيد على 94 ٪ من الاستثمارات. وبالتالي، فان المجلوب الصافي من الرساميل الخارجية كان محدودا في 1,5 مليار، بدلا من 8,1 مليار في العام السابق(1).

العلاقات المالية مع الخارج

اسفرت المبادلات مع الخارج عن رصيد سلبي لا يزال مرتفعا، وقدره 12,5 مليار درهم، مع انه تم تخفيضه بمبلغ 4,4 ملايير في ظرف سنة. وقد امكن الوصول الى هذه النتيجة بفضل ارتفاع خفيف في الصادرات، بحوالي 400 مليون درهم، وبالخصوص بفضل انخفاض الواردات بمبلغ 4 ملايير إثر انهيار اسعار النفط. وبالفعل فان معادلات التبادل، المحسوبة باستثناء النفط تدهورت من جديد. وعلاوة على ذلك سجلت تحويلات مدخرات العمال المغاربة بالخارج توسعا مرموقا، كما ان القطاع السياحي جلب مداخيل في ارتفاع هام. وفي هذه الظروف خف عجز الحساب الجاري لميزان الاداءات بقدر هام، بحيث تراجع من مبلغ 8,6 مليار الى مليارين اثنين من الدراهم، ولم يعد يمثل سوى نسبة 1,5 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 7,2 ٪ في العام السالف و 12,7 ٪ خلال 1982. وقد استلزمت تغطية هذا العجز، اضافة الى إعادة جدولة هامة لتحملات الدين الخارجي، اللجوء الى التمويل الخارجي بمبالغ تقل بكثير عما كانت عليه فيما مضى. وفي المجموع، يكون الرصيد النهائي لميزان الاداءات قد سجل من جديد فائضا قدره 742 مليون درهم.

المالية العمومية

بلغت نفقات الخزينة في المجموع ما يربو قليلا على 45 مليار درهم، وتبدو وقد زادت من سنة لاخرى، لكن بنسبة اقل من تلك التي شهدها الناتج الداخلي الاجمالي. كما ارتفعت المداخيل العادية البالغة 28,6 مليار، بنسبة 6,9 ٪ وهو نسق أعلى من نسق تزايد النفقات المقابلة لها. ومن جهة اخرى، تباطأت نفقات الاستثمار.

وفي هذه الظروف، تدنى عجز الصندوق من 10,6 مليار درهم الى 7,5 مليار درهم، ولن يعد يمثل سوى 5,6 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 8,9 ٪ في العام السابق وعلاوة على ذلك فان تمويل هذا العجز تم بوسائل مالية داخلية تمثلت اساسا في قروض بنكية وقروض ازاء الخواص، في حين بات سلبيا المدخول الصافي للتمويل الخارجي.

النقد والائتمان

بلغ مجموع المتيسرات النقدية وشبه النقدية 68,8 مليار درهم فازدادت بنسبة 15,9 ٪ من نهاية سنة لاخرى بدلا من 17,7 ٪ في العام السابق وبمعدل 21,3 ٪ في نظير 14,3 ٪ سنة 1985 بالمتوسط السنوي. وقد نتج هذا الارتفاع لوسائل الاداء عن زيادة الموجودات الخارجية الصافية بنسبة 20,6 ٪، والقروض للاقتصاد بمعدل 8,6 ٪، ولا سيما عن توسع التجاءات الخزينة الى الجهاز البنكي بنسبة 22,3 ٪.

وتنطوي هذه الزيادة من جهة اخرى على إسراع في وتيرة نمو كل من العملة الائتمانية والودائع تحت الطلب وتباطؤ في نسق توسع شبه النقد.

ولو ان زيادة المجموعة النقدية هذه تبدو مطابقة للمقاييس المعتمدة فقد اسفرت، بتجاوزها لتوسع الناتج الداخلي الاجمالي، عن زيادة جديدة في معدل سيولة الاقتصاد.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين رقم 6 و 7

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 3 الى 5.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الفلاحة والصيد البحري

إن أحوالا مناخية جد ملائمة وبالخصوص أمطارا اكثر غزارة وأحسن توزيعا من السنوات السابقة التي عرفت جفافا متفاوت الحدة، قد مكنت القطاع الفلاحي من تحقيق نتائج استثنائية كان لها تأثير حسن على باقي الانشطة الاقتصادية. وهكذا بلغت القيمة المضافة للفلاحة ما يناهز 29 مليارا من الدراهم وارتفعت في ظرف سنة بنسبة 30 ٪ أي بوتيرة تفوق بكثير تلك التي حققتها القطاعات الاخرى وبالتالي انتقلت حصتها ضمن الناتج الداخلي الاجمالي من 18,4 ٪ الى 21,3 ٪. وقد مكن هذا التطور من جهة من حصر الواردات من المنتوجات الفلاحية ومن جهة اخرى من تدعيم الصادرات بحيث ان مستوى المبادلات الخارجية قد سجل تحسنا ملحوظا لميزان التجاري للمواد الغذائية الذى عرف هذه السنة فائضا قيمته 2,2 مليار من الدراهم عوض 389 مليون فقط سنة 1985. وعلاوة على ذلك، لا زالت الفلاحة تلعب دورا اجتماعيا اساسيا إذ توفر ما يناهز 42 ٪ من وظائف الشغل وتؤمن مجمل مداخيل 57 ٪ من السكان.

ولهذا، استمرت السلطات العمومية في إعطاء مساعدة هامة للقطاع الفلاحي برمته باتخاذها على الخصوص تدابير مركزة اساسا على الرفع من مستوى عيش الفلاحين وعلى تنمية الحاصيل. وهكذا تم مرة اخرى هذه السنة رفع اسعار الانتاج كما اعفيت مبيعات المنتوجات والمواد الموجهة للفلاحة من أداء الضريبة على القيمة المضافة. وفي ميدان هندسة المياه، توبع تشييد السدود التلية وتجهيز المناطق المسقية خاصة في الحوز وفي اللكوس. وبموازاة ذلك، اعطيت عناية متيزة لزراعات الحبوب التي تساهم بما يقارب الثلث في الانتاج الفلاحي وتزاول أساسا في مناطق البور.

وعلاوة على ذلك، اصبح تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء اكثر من اي وقت مضى هدفا أوليا تجلت متابعته سنة 1986 في جهد هام لاعادة الهيكلة. وهكذا تم القيام بتقسيم جديد للاراضي بين البور والمسقي كما تم تسخير بعضها لصالح زراعات اكثر تكيفا. وفي هذا الصدد أيضا، وضع برنامج لتوسيع زراعة القمح الطري بتخصيص مليون هكتار لهذا النوع من الحبوب. وزيادة على ذلك ومن اجل ضمان السير الحسن لهذه العملية، وفرت الدولة تموينا مستمرا من البذور والاسمدة، ومنح الصندوق الوطني للقرض الفلاحي قروضا بقيمة 2.000 درهم للهكتار بالنسبة للقطع المسقية و 1.600 درهم فيما يخص أراضي البور. وفضلا عن ذلك فإن تعبئة المعدات الفلاحية الموجودة والتي سمحت بمكننة اكبر لعمليات الحرث قد أدت الى توسع في المساحات، الشيء الذي تزامن مع ظروف مناخية حسنة ومكن في الاخير من تجاوز الهدف الذي حددته السلطات في هذا المضمار. ومن جهة اخرى، فقد تقرر انه ابتداءا من اكتوبر 1986 لن يبقى تسويق الخضر والفواكه في الخارج من اختصاص مكتب التسويق والتصدير وحده، وللمنتجين من الآن فصاعدا حق تصدير منتجاتهم مباشرة. ويتوخى هذا الاجراء تحررا أكبر وتدعيم إمكانيات التصدير كما يرمي الى تسهيل تنويع للمنافذ. وفي نفس السياق، فتح المغرب مفاوضات مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية بعد انضمام إسبانيا والبرتغال، قصد الحفاظ على المزايا المكتسبة وبالاخص فيما يتعلق بصادرات المنتوجات الفلاحية.

ان الجهود المبذولة لصالح القطاع الفلاحي ورجوع ظروف مناخية مرضية تقريبا قد أدت الى نتائج اكبر بكثير من تلك التي سجلت خلال السنوات الماضية لا من حيث الكم ولا من حيث الكيف. وفضلا عن ذلك، فقد حققت الحبوب والحوامض والزراعات السكرية وتربية الدواجن مستويات لم يسبق لها مثيل(1).

الحبوب

إن تكثيف اعمال تهيء الاراضي والحرث قبل نزول الامطار الاولى التي كانت على العموم مرضية وموزعة توزيعا حسنا من نونبر الى يناير، قد مكن من توسيع المساحات المزروعة وبالاخص تلك المخصصة لزراعة القمح الطري. وزيادة على ذلك، فان توزيعا احسن للاسمدة والبذور المختارة وكذا تناوب الامطار والشمس خلال فصل الربيع قد يسرا نمو المزروعات وأديا الى تحسن جد قوي في المردودات بما يفوق 34 ٪. لذلك، بلغ انتاج الحبوب الرئيسية الاربعة 76,8 مليون قنطار وهو مستوى لم يتم تحقيقه من قبل مع ارتفاع حاد من موسم لآخر قدره 47,1 ٪. وقد هم هذا التطور الباهر الانواع الاساسية الثلاثة وبالاخص القمح الطري الذي وصل محصوله الى 18,3 مليون قنطار فزاد في ظرف سنة بما يناهز 80 ٪ بفضل توسع بنسبة الثلث في المساحات التي فاقت لاول مرة مليون هكتار وكذلك بسبب ارتفاع ملحوظ في المردودات التي انتقلت من 13,1 الى 17,7 قنطار للهكتار. كما ان انتاج الشعير قد وصل الى ما مجموعه 35,6 مليون قنطار فسجل توسعا نسبته 40,2 ٪ ومثل لوحده ما يناهز نصف محاصيل الحبوب. اما انتاج القمح الصلب، فقد تصاعد من 13,4 الى 19,8 مليون قنطار ويرجع هذا بالخصوص الى ارتفاع في المردودات معدله 38,3 ٪. وعلى العكس من ذلك، بلغ محصول الذرة 3,1 ملايين قنطار فتقلص بنسبة 4,4 ٪ ويعزى هذا الى ان بعض المساحات التي كانت مخصصة للذرة قد وظفت لزراعة القمح الطري وكذلك الى انخفاض المردودات. وقد طرحت هذه النتائج بعض المشاكل المتعلقة بالمنافذ وبالتخزين خاصة بالنسبة للشعير.

ومع ذلك ، فان تغطية الاحتياجات الداخلية اساسا بالقمح الطري قد تطلبت استيراد كميات هامة من الحبوب خاصة في بداية السنة من اجل تحقيق الربط بين الموسمين. وقد وصلت الى 15,7 مليون قنطار بدلا من 21 مليون وبلغت قيمة هذه المشتريات 1.689 مليون درهم فانخفضت بما يناهز 40 ٪.

ونظرا لوفرة محصول هذه السنة، فان كميات الحبوب التي تم تسويقها من يونيو الى دجنبر 1986 من طرف الوسطاء المقبولين لدى المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني قد وصلت الى 14,3 مليون قنطار وسجلت ارتفاعا باهرا بمقدار 134 ٪ بالمقارنة مع الفترة المقابلة من سنة 1985. وزيادة على ذلك، فقد قامت السلطات العمومية برفع اثمان الانتاج. وهكذا تم رفع القنطار من القمح الصلب والقمح الطري من 180 الى 200 درهم، وقنطار الذرة من 160 الى 180 درهم وقنطار الشعير من 150 الى 165 درهم. وقد منحت علاوة على ذلك زيادة في هوامش تسويق وتخزين وتحويل الحبوب لصالح الوسطاء المقبولين والمطاحن.

لقد استفاد انتاج الروز من جهته من توفر ماء الري وبلغ 204.800 قنطار عوض 17.300 قنطار فقط خلال الموسم الماضي. ويعزى هذا التطور الملائم الى توسع المساحات من 600 الى 4.500 هكتار والى تحسن المردودات بنسبة 57,4 ٪. وفي هذه الظروف، تقلصت استيرادات الروز تقلصا ملحوظا ولم تتجاوز 141.000 قنطار. ومن اجل الحث على تطوير هذه الزراعة، فقد تم رفع اثمان الانتاج للقنطار من 275 الى 300 درهم فيما يخص الروز الطويل ومن 230 الى 250 درهم بالنسبة للروز المستدير.

اما محصول الحبوب الثانوية فقد تجاوز بقليل المليون قنطار فارتفع من موسم لآخر بمعدل 36 ٪ نتيجة زيادة ملموسة في المردودات بلغت 55,8 ٪.

القطاني

ان الحرث المبكر والامطار الغزيرة التي طبعت الموسم الحالي قد أدت الى نمو مردودات القطاني بنسبة 22,4 ٪ والى محصول يناهز 4,7 مليون قنطار اي بزيادة معدلها 20,5 ٪ على الرغم من تقلص المساحات. وقد هم هذا التوجه للائم كل الانواع باستثناء الجلبان الذي بلغ محصوله 419.000 قنطار فتراجع بنسبة 12,9 ٪. وعلى العكس من ذلك، وصلت كميات الفول والعدس المجنية على التوالي الى 2,1 مليون و 0,7 مليون قنطار وارتفعت بنسب 10,3 ٪ و 50,6 ٪ بفضل تحسن المردودات. وبموازاة ذلك بلغ محصول الحمص 704.000 قنطار اي بتوسع نسبته 55 ٪.

البواكير

إن أمطار فصل الشتاء الغزيرة والعامة قد أحدثت فعلا بعض الخسائر بالنسبة للزراعات في الحقول ولكنها على العكس من ذلك قد دعمت صبيب مجاري المياه ومستوى الحوض الجوفي ممكنة بذلك من ري كاف ومستمر للبواكير التي بلغ انتاجها ماينا هز 430.000 طن وارتفع بنسبة 6,4 ٪. وبموازاة ذلك، تصاعدت الصادرات من 145.000 الى 173.000 طن ويعزى هذا بالخصوص الى نمو بمعدل 43,8 ٪ في صادرات البطاطس التي وصلت الى 69.000 طن. وبلغت كميات الطماطم الموجهة الى الخارج والمكونة بنسبة 60 ٪ من النوع المغطى 100.000 طن ارتفعت بنسبة 6,4 ٪ وفي هذا الميدان، تبقى فرنسا زبوننا الرئيسي واستوعبت ما يفوق ثلاثة ارباع مجموع الصادرات التي جليت مداخيل تناهز 570 مليون درهم اي بنمو معدله 10,5 ٪.

الحوامض

لقد تعدى انتاج الحوامض مستوى لم يسبق له مثيل يناهز 1,2 مليون طن عوض 960.000 طن سنة من قبل اي بتصاعد نسبته 23,4 ٪. ويرجع هذا النمو الحاد بصفة كبيرة الى محصولات الكليانتين والنفيل التي بلغت على التوالي 346.000 و 280.000 طن فارتفعت بمعدل 41,2 ٪ و 25,6 ٪. وفي هذه الظروف، وصلت صادرات الحوامض الى

(1) ، يرجع للملحقات الاحصائية من 8 الى 20.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

606.000 طن فزادت بمعدل 11,4 ٪ بسبب جل الانواع وبالاخص الكلمانتين التي بلغت كمياتها المشحونة الى الخارج 178.000 طن تقريبا، اي بارتفاع نسبته 31 ٪. ولكن الصادرات الموجهة بما يفوق نسبة 70 ٪ الى الرابطة الاقتصادية الاوروبية لم تسمح سوى بمداخيل قدرها 1.769 مليون درهم، اي بتقلص معدله 2 ٪ وذلك نتيجة تراجع الاسعار بسبب النقص الحاصل في حجم الفواكه ووفرة العرض في الاسواق الخارجية.

وعلاوة على ذلك، ناهزت المبيعات في السوق الداخلية 611.000 طن وجهت نسبة 70 ٪ منها الى الاستهلاك المباشر والباقي الى وحدات التحويل.

الزراعات الصناعية

ان أمطار شهر فبراير القوية قد احدثت محليا فيضانات هامة وأدت الى إتلاف ما يقرب من 2 500 هكتار من الشمندر في الغرب كما عطلت في نفس المنطقة جني وتصنيع قصب السكر. وبعد ذلك، يسرت ظروف مناخية اكثر ملاءمة نمو النباتات فسمحت بذلك بجني 2,6 مليون طن من الشمندر التي اظهرت ارتفاعا بنسبة 18 ٪ بالمقارنة مع السنة الفارطة ومثلت أوفر إنتاج منذ بدأت مزاولة هذه الزراعة. كما بلغت كميات القصب الموجهة الى معامل السكر 794.100 طن عوض 720.500 طن سنة من قبل اي بزيادة معدلها 10,2 ٪ وعرفت المردودات تحسنا بنسبة 10 ٪. وفي المجموع، وصل حجم السكر المستخرج والذي وفر الشمندر 82 ٪ منه الى ما يناهز 411.000 طن فغطى اكثر من 61 ٪ من حاجيات الاستهلاك. وقدرت استيرادات السكر بـ : 297.000 طن فارتفعت بنحو الربع ولكن قيمتها وصلت الى 412 مليون درهم فلم تزد سوى بنسبة 3,4 ٪.

ان توفر مياه السقي قد سمح باعادة إدراج زراعة القطن في الحوز وملوية وبتوسيع المساحات التي انتقلت في ظرف سنة من 12.600 الى 14.100 هكتار. وفي هذه الظروف، بلغ الانتاج القطني 265.000 قنطار فارتفع بمعدل 6,4 ٪ ويعزى هذا أساسا الى تصاعد المردودات في الغرب ودكالة.

ورغبة في تدعيم إنتاج الزراعات الصناعية، رفعت السلطات العمومية هذه السنة ثمن انتاج القنطار من بزور القطن من 178 الى 200 درهم، وثمن الطن من الشمندر من 190 الى 215 درهم وثمن الطن من قصب السكر من 140 الى 160 درهم. اما الهوامش الاضافية التي يستفيد منها منتجو الشمندر في أراضي البور ومنتجو قصب السكر في منطقة اللكوس فقد تمت تعليتها على التوالي من 20 الى 25 درهم للطن ومن 30 الى 40 درهم للطن.

زراعة الزيتون

لقد استفاد شجر الزيتون من امطار شهري ماي ونونبر 1985 و لا سيما في الحوز وتادلة. واسفر المحصول الذي تم في نهاية سنة 1985 عن 368.000 طن من الزيتون فارتفع بنسبة 11,5 ٪ واعطى 30.000 طن من الزيوت، اي بزيادة معدلها 11,1 ٪. اما انتاج نهاية سنة 1986 فقد قيم حسب التقديرات الاولية بـ : 482.000 طن وكميات الزيت بـ : 40.000 طن. ويعزى هذا التدعيم بنسبة الثلث الحاصل في انتاج الزيتون والزيوت بصفة كبيرة الى أمطار هذه السنة الغزيرة والحسنة التوزيع التي أدت الى تحسن المردودات في مناطق الانتاج الرئيسية.

الحبوب الزيتية

بلغ محصول الحبوب الزيتية 682.000 قنطار فتصاعد من موسم لاخر بمعدل 28,4 ٪ وذلك بفضل توسع في المساحات نسبته 16,9 ٪ وارتفاع في المردودات التي انتقلت في ظرف سنة من 9 الى 9,9 قنطار للهكتار. وقد نتج هذا التطور الملائم عن انتاج العباد فقط الذي وصل الى 432.000 قنطار وتصاعد بنحو 80 ٪ بسبب توسع المساحات والمردودات. وعلى النقيض من ذلك، تراجع محصول الفول السوداني من 290،000 الى 250.000 قنطار ولم يعد يمثل سوى نسبة 37 ٪ من المجموع عوض 55 ٪ تقريبا سنة من قبل. ومن اجل تشجيع نمو هذه الزراعات ومن ثم تحديد الواردات فقد تمت تعلية أثمان الانتاج الرسمية للقنطار من 430 الى 475 درهم بالنسبة للفول السوداني ومن 370 الى 410 درهم فيما يرجع للعباد.

زراعة الكروم

لقد سمحت الاحوال المناخية الملائمة بنمو نباتي حسن للكروم وبتحسن كمية ونوعية الاعناب. ونتيجة لذلك، زاد انتاج النبيذ من سنة لاخرى بما يناهز النصف وبلغ 450.000 هكتولتر. الا ان صادرات النبيذ حددت في 39.100 هكتولتر بدل 98.300 هكتولتر سنة من قبل ولم تجلب سوى ما قدره 19,5 مليون درهم اي بتقلص معدله 28,8 ٪، كما ان الكميات الموجهة الى السوق المحلي والبالغة ما مجموعه 342.700 هكتولتر قد اظهرت تراجعا بنسبة 13,5 ٪.

تربية المواشي

إن هيمنة كيفية الاستغلال التقليدية قد جعلت نشاط تربية المواشي يرتبط ارتباطا وثيقا بالظروف المناخية التي ظهرت مرضية جدا هذه السنة ويسرت عملية إعادة تكوين القطيع التي ابتدأت بعد سنوات الجفاف. وهكذا، تابع قطيع المواشي من الانواع الثلاثة انتعاشته الهامة لسنة 1985 فارتفع الى 19,8 مليون رأس مسجلا تزايدا نسبته 8,5 ٪ يرجع بالخصوص الى نمو عدد الاغنام والماعز.

وعلاوة على ذلك، بلغ الانتاج المراقب من اللحوم الحمراء 128.000 طن عوض 122.000 طن سنة من قبل. اما تربية الدواجن فقد عرفت خلال السنوات الاخيرة تقدما مستمرا وحققت في سنة 1986 نتائج جد مشجعة إذ انها قدمت 131.000 طن من اللحوم البيضاء و 1,1 مليار بيضة أي مستويات لم يتم تحقيقها من قبل. غير ان نشاط تربية الدواجن الذي يهيمن فيه قطاع عصري يوفر بصفة مباشرة أو غير مباشرة ما يناهز 24.000 منصب شغل يواجه عدم استقرار أثمان واردات الكتاكيت واثمان الاعلاف وكذا التغيرات القوية للطلب.

ومن جهته، فان مجموع انتاج الحليب لم يتغير تقريبا وبقي يناهز 730 مليون لتر. وعلى العكس من ذلك، بلغت استيرادات المواد الحليبية 28.400 طن بدل 23.600 طن سنة 1985 ووصلت كلفتها الى 342 مليون درهم فزادت بنحو 17 ٪.

ان جهد الدولة لصالح تربية المواشي قد استمر بل تزايد خاصة في ميدان تغذية القطيع باطلاق زراعة انواع علفية عالية المردود على مساحة 20.000 هكتار من اراضي البور كانت تبقى من قبل في استراحة. وقد سمحت هذه العملية بتحسين خصوبة الاراضي وبتزايد إنتاجات الحبوب والكلأ.

الصيد البحري

لقد احصي مجموع انتاج الاسماك في سنة 1986 بما يقارب 591.000 طن اي بارتفاع نسبته 25 ٪ وقدرت قيمته بـ : 2.969 مليون درهم فزادت بنحو النصف. وتعزى مثل هذه النتائج الى تصاعد كمية الصيد الساحلي بمعدل 28,6 ٪ حيث قدرت بـ : 444.800 طن والى التزايد بنسبة الثلثين الحاصل في المداخيل التي جلبها الصيد في أعالي البحار والبالغة 2.188 مليون درهم. وبلغت الكميات المسلمة الى الاستهلاك الطري 142.700 طن فارتفعت بمعدل 1,5 ٪ ووصل الحجم المصدر من منتوجات الصيد الخام والمحولة الى ما يناهز 170.000 طن فانتعش بمعدل 5,5 ٪ وجلب ما قيمته 2.799 مليون درهم اي بنمو فاقت نسبته 26 ٪.

وعلاوة على ذلك، سمح توسيع التجهيزات الميناءية في الجنوب ولاول مرة من افراغ ما يقرب من 16 ٪ من صيد سفن اعالي البحار في ميناءي طان طان وأكادير. وفي ميدان التعاون الثنائي، تم ابرام اتفاقية مع اليابان من اجل توفير التكوين المهني للطاقم البحر.

لقد تكثفت الاستثمارات في القطاع سنة 1986، وانتقلت من 75 مليون الى 289 مليون درهم مسجلة توسعا ملحوظا. وقد وظفت لاقتناء 115 وحدة منها 99 للصيد الساحلي. وفي الاخير، احدث هذه السنة في نشاط الصيد 1850 منصب شغل جديد مباشر او غير مباشر.

المعادن والطاقة

سجل الانتاج الكلي لقطاع المعادن والطاقة ركودا من سنة لاخرى رغم الانتعاش الطفيف للاستخراج المعدني، إذ تأثر وبشكل غير ملائم من جراء الوضعية التجارية العالمية التي تميزت بوفرة العرض وانهيار الاسعار في الاسواق.

ذلك ان النشاط المعدني قد انتعش اجماليا بنسبة 0,9 ٪، بيد ان الصادرات عانت مرة اخرى من صعوبات التسويق لاغلب المعادن وخصوصا منها الفوسفاط. وقد أدى هذا التدني في المبيعات و ما صاحبه من انخفاض اثمان التسديد وسعر الدولار الى تقلص المداخيل بما يفوق الخمس بالنسبة للسنة السالفة.

اما فيما يخص انتاج الطاقة فقد سجل تراجعا بمعدل 1,3 ٪ من سنة لاخرى نظرا لتقلص نشاط تكرير النفط. وفضلا عن ذلك، انخفضت واردات مواد النفط بنسبة 2,4 ٪ فيما يتعلق بالوزن وما يقارب النصف فيما يتعلق بالقيمة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويبين الجدول التالي حركة تطور مقاييس الاستخراج المعدني وإنتاج الطاقة خلال السنوات الاربع الاخيرة :

(الاساس 100 في 1978)	1983	1984	1985	1986
القياس إلمام	123	131	128	128
- للاستخراج المعدني	110	116	113	114
- لإنتاج الطاقة	148	156	156	154

المعادن

واجهت الصناعة المعدنية في 1986 وللسنة الثانية على التوالي صعوبات في البيع في الخارج أدت الى انخفاض حصة هذا القطاع في الناتج الداخلي الاجمالي من 2,6 ٪ الى 2,4 ٪.

أما على صعيد الاسواق العالمية التي كان فيها اختلال كبير حيث انها اتسمت بوفرة العرض وتقلص الطلب زيادة على انخفاض عملات التسديد، فان الاسعار الحقيقية للمنتوجات المعدنية تراجعت الى ادنى مستوى لها منذ 1932. وكان لهذه الوضعية التي جسدها الفشل في ايجاد اتفاقيات دولية لاستقرار أثمان بعض المواد الاولية انعكاسات سلبية على النشاط الانتاجي والتجاري لهذا القطاع. وهكذا فان الانتاج الذي بلغ 22,2 مليون طن سجل انتعاشا طفيفا من سنة لاخرى وذلك بفضل الزيادة في استخراج الفوسفاط غير ان قيمة المعادن باستثناء الاستخراج التي قدرت بمبلغ 4,6 ملايير من الدراهم تقلصت بنسبة 2,6 ٪ (1).

وفيما يتعلق بالصادرات التي لم تهم سوى 14,3 مليون طن فقد سجلت تراجعا بمعدل 9,1 ٪ شمل بنسب مختلفة جميع المعادن. اما فيما يخص مداخيل الصادرات التي قدرت بمبلغ 4,3 ملايير من الدراهم فقد انخفضت خلال سنة بحوالي 23 ٪ وذلك راجع بالاساس الى هبوط المداخيل المتأتية من الفوسفاط.

وقد ادى نمو تجويل الفوسفاط على الخصوص الى ارتفاع التسويق المحلي خلال سنة 1986 حيث بلغ في المجموع ما يفوق 7,8 مليون طن بقية 1,7 مليار درهم. وهكذا فان الحاجيات الداخلية قد توسعت بنسبة 30,8 ٪ وارتفع معدل التقييم من 27,1 ٪ الى ما يقارب 35 ٪.

الفوسفاط

ان قطاع الفوسفاط ومشتقاته المرتبط بالظرفية الدولية قد واجه انخفاض الطلب وخصوصا تقلص منافذ التسويق التقليدية، وركود الاسعار الذي زاد من حدته نزول قيمة الدولار.

وهكذا فان وجود امكانيات انتاجية تفوق الحاجيات، خاصة في بلدان العالم الثالث، وفوائض فلاحية في أوروبا والولايات المتحدة اجبت المنافسة وزادت في صعوبة غزو اسواق جديدة او حتى الحفاظ في بعض الاحيان على الموجودة منها. وفي هذا الوضع الغير الملائم، انحصرت مداخيل مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط في 7,7 ملايير من الدراهم وسجلت بذلك انخفاضا بنسبة 15,9 ٪ مصدره الاساسي انهيار المداخيل المتأتية من تصدير الفوسفاط الخام. وقد حمل هذا التراجع المكتب الشريف للفوسفاط على متابعة إغناء وتثمير المعدن.

وهكذا فقد انتعش انتاج الفوسفاط سنة 1986 بنسبة 3,1 ٪ لكي يصل الى ما يقرب من 21,4 مليون طن. كما ان مجموع المبيعات بلغ من جهته 21,3 مليون طن اي بارتفاع نسبته 3,6 ٪ وذلك بفضل نمو الطلب الداخلي وحده حيث ان نسبة صعوده عوضت بكثير تراجع الصادرات بنسبة 7,4 ٪ التي هبطت الى 13,7 مليون طن تقريبا. وهكذا فان حصة المكتب الشريف للفوسفاط في التجارة العالمية للفوسفاط الخام نزلت الى 31٪ بدلا من 32 ٪ سنة 1985، بينما سجلت قيمة الصادرات التي بلغ قدرها 3,7 ملايير درهم انخفاضا نسبته 22,2 ٪ من سنة لاخرى.

همت مشتريات أوروبا الغربية اقل من 8 ملايين طن او ما يعادل 57,9 ٪ من الاطنان المصدرة بدلا من 63,7 ٪ العام الماضي و 68,7 ٪ سنة 1984. اما مقتنيات أوروبا الشرقية فلم تتغير الا قليلا بينما نمت طلبات باقي دول العالم بنسبة 13,9 ٪ لتمثل الخمس من مجموع الحجم المصدر. وبكمية 2,4 مليون طن تحتل اسبانيا الصف الاول من بين الزبناء تليها بلجيكا وبولندا وفرنسا التي انخفضت مشترياتها خلال سنة من 1,6 مليون طن الى أقل من مليون واحد.

بعدما تقلصت المبيعات المحلية في السنة السالفة نشطت على إثر تشغيل مركب الجرف الاصفر حيث اتسعت بنسبة 31,8 ٪ لتقارب 7,6 ملايين طن ولترفع بذلك معدل تثمير الانتاج من 27,7 ٪ الى 35,4 ٪ اي بمستوى يستوفي بكثير الهدف الذي حددته السلطات العمومية. وقد كان من شأن هذا التطور الذي واكبه ارتفاع في واردات الكبريت ان أدى الى انتاج 1,7 مليون طن من الحامض الفوسفوري اي بتوسع سنوي يناهز الثلث، وتصدير 1,1 مليون طن اي بتحسن نسبته 15,1 ٪ ممثلا بذلك 30 ٪ من التجارة العالمية لهذا المنتوج. وعلى العكس من ذلك فقد عرفت صناعة الاسمدة ضعف ركود بالمقارنة مع مستواها في السنة الاخيرة بينما لم تتعد الصادرات 702.000 طن اي بتراجع نسبته 9,4 ٪.

وفي المجموع فان مبيعات مشتقات الفوسفاط قد جلبت ما يساوي 3,9 ملايير درهم اي بانخفاض معدله 9 ٪ من سنة لاخرى وذلك رغم ارتفاع الاطنان المصدرة بنسبة 3,9 ٪.

وقد واصل المكتب الشريف للفوسفاط خلال 1986 الاعمال التي شرع فيها منذ سنين عديدة. وهكذا تابع الاستكشاف الجيولوجي لمنجم مسقالة ووصل بكيفية تدريجية إلى تشغيل وحدات إنتاج الحامض الكبريتي والفوسفوري بينما تابع انجاز وحدات الاسمدة في أحسن الظروف.

المنتوجات المعدنية الاخرى

لقد تضرر قطاع المعادن الاخرى غير الفوسفاط هو الآخر باستمرار ظروف تسويق سيئة نظرا لاضطراب الاسواق وانهيار الاسعار. وفي هذه الاحوال انحصرت الاطنان المنتجة في 856.600 طن اي بانخفاض بلغ 25,1 ٪ من سنة لاخرى في حين ان ما صدر منها بلغ 625.700 طن أي بتقلص نسبته 35,5 ٪. وهذا التراجع الذي تفاوتت أهميته حسب المعادن ادى الى تقليص المداخيل بما يفوق الربع حيث لم تتعد 559 مليون درهم.

البارتين

إن انعدام منافذ التسويق نتيجة تباطؤ عمليات التنقيب عن النفط، وحدة المنافسة من طرف المنتجين الكبار يفسران انهيار الكميات المستخرجة والمصدرة التي نزلت على التوالي الى 190.000 طن و 220.000 طن. كما ان محصول المبيعات الذي بلغ 70,2 مليون درهم سجل تقلصا يناهز الثلثين نظرا لتدهور الاسعار.

الرصاص

لقد كان لانخفاض اثمان الرصاص أثر غير ملائم على نتائج هذا الفرع. ذلك ان الانتاج والصادرات عرفا تدهورا كبيرا حيث تراجعا توالياً الى 104.400 طن و 900. 28 طن. وهذا الاتجاه الذي واكبه تقلص في المداخيل انعكس بدوره على نشاط معمل الصهر بزليجة إذ ان المبيعات الى الخارج لم تزد على 50.000 طن من الرصاص الخالص اي بتراجع نسبته 14,3 ٪.

النحاس

"ان الميل الى تقلص انتاج النحاس الذي لوحظ في العام الماضي قد تعزز هذه السنة إذ ان الاستخراج لم يشمل سوى 54.800 طن اي بانخفاض نسبته 8,1 ٪. وبمجموع 54.400 طن نزلت الصادرات بمعدل 4,1 ٪ وبلغت قيمتها 153 مليون درهم مسجلة بذلك تراجعا أوسع يناهز 10 ٪ على إثر تقهقر الاسعار.

المانغنيز الكيماوي

هبط انتاج المانغنيز بنسبة 16 ٪ من سنة لاخرى ليصل الى 36.700 طن بينما بقيت المبيعات قارة في مستوى السنة الماضية. غير ان المداخيل التي بلغت 70,6 مليون درهم انخفضت بمعدل 7,2 ٪.

الفليورين

بعد التوجه الملائم المسجل في السنة السابقة ارتفعت كميات الفليورين المنتوجة والمباعة بشكل ملحوظ سنة 1986 بفضل توسع منجم الحمام لتصل على التوالي الى 83.000 طن و 76.400 طن. غير ان القيمة الكلية للصادرات التي بلغت 71,4 مليون درهم لم تزد الا بنسبة 7 ٪ رغم ارتفاع الكميات المسوقة بمعدل 17,9 ٪.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 21 و 22.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الزنك

لقد بلغ انتاج الزنك الذي وجه بأكمله الى التصدير 24.300 طن أي بانخفاض قدره 13,9 ٪ بالمقارنة مع السنة الماضية وجلب ما مقداره 43 مليون درهم أي بنقص نسبته 9,7 ٪ وذلك رغم انتعاش طفيف في الاسعار خلال النصف الثاني من السنة.

الحديد

عرف استخراج الحديد الذي وصل الى 195.600 طن انتعاشا بنسبة 8,7 ٪ والذي تلا نمو 10,4 ٪ المسجل في 1985. وعلى العكس من ذلك فان المدفوعات الى الخارج قد انهارت بما يناهز الخمس كما وقيمة حيث تراجعت تواليا الى 117.000 طن و 19 مليون درهم.

الطاقة

إن قطاع الطاقة لا زال يلعب دورا اساسيا على الصعيد الاقتصادي رغم مساهمة متواضعة في تكوين الناتج الداخلي الاجمالي. ان المستوى الضعيف للموارد الطاقية من أصل محلي دعا مرة اخرى الى مضاعفة الجهود قصد استغلال الامكانيات الموجودة وتنمية التنقيب عن مكامن محتملة. وقد ادى ايضا كما هي العادة الى التزود اكثر من الاسواق الخارجية. غير ان الانخفاض المهم لاسعار الاستيراد سمح بتخفيف الفاتورة النفطية التي استوعبت ما يعادل ربع مدخول الصادرات مقابل ما يناهز النصف سنة 1985. وفيما يخص المواد النفطية وحدها فإن تقلص الاثمان بما يقارب النصف خلال سنة لم يصحبه تقويم لاسعار البيع الداخلية التي بقيت في مستواها بالمقارنة مع العام الماضي حيث جلبت للخزينة مدخولا ملموسا.

ففي هذه الظروف ارتفع الاستهلاك الاجمالي للطاقة الى 5,3 ملايين من «الاطنان المعادلة للنفط» اي بزيادة 2,8 ٪ بدلا من 4,5 ٪ في 1985. ومن جهة اخرى فان بنية الطلب قد تغيرت بصفة ملموسة إذ لوحظ إستعمال متزايد للفحم حيث ان معدل التغطية في مجموع الطاقة المستهلكة انتقل من 12,8 ٪ الى 17 ٪ بفضل نمو طلبات المحطات الحرارية على الخصوص واذا كان اللجوء الى المنتوجات النفطية قد بقي في نفس الوقت مهيمنا فان حصتها في الميزان الطاقي تراجعت خلال سنة من 83,3 ٪ الى 78,6 ٪. اما حصة الكهرباء من أصل مائي، التي كانت تمثل 8 ٪ حتى سنة 1980 فقد بلغت 3,1 ٪ وسجلت بذلك زيادة ضعيفة بالمقارنة مع السنة الماضية بينما بقيت حصة الغاز قارة في 1,3 ٪ (1).

سجل انتاج الطاقة من جهة نموا في الكهرباء من اصل مائي مرجعه زيادة مخزونات السدود، غير انه تأثر من جهة اخرى ببعض التباطؤ في استخراج المحروقات. وفي المجموع فانه لم يتعد 616.000 طن معادلة للنفط مسجلا مع ذلك ارتفاعا نسبته 5,1 ٪ اي اقل من معدل 9,1 ٪ المسجل سنة من قبل. وفي الختام فان العجز الطاقي قد توسع من جديد بنحو 2,5 ٪ ونسبة اعتماد البلاد على الخارج التي مثلت 88,4 ٪ من الحاجيات لا زالت جد مهمة.

المنتوجات النفطية

ان استهلاك المنتوجات النفطية الذي بلغ 4.166.000 طن قد تراجع خلال سنة بنسبة 3 ٪. وهذا الانخفاض الذي يعزى الى حد كبير الى مسلسل تحويل المحطات الحرارية الى الفحم والتي بتقليص شراءاتها من الفيول بنسبة 15,1 ٪، حيث تكون المستهلك الرئيسي، ساهمت في تخفيض مبيعات هذا المنتوج بمعدل 13,1 ٪. واذا كان طلب الوقود لم يتغير الا قليلا، فان حصتي زيت الغاز والغازات السائلة قد زادتا على التوالي بـ 2,2 ٪ و 8,7 ٪. وفي الختام، فان التقلص الاجمالي لاستعمالات المنتوجات النفطية أدى الى إضعاف نشاط التكرير بحيث ان معملي المحمدية وسيدي قاسم عالجا ما حجمه 4,3 ملايين طن اي بانخفاض نسبته 7,2 ٪ بينما ظلت المبيعات قارة في حدود 4,1 مليون طن..

واذا كان استخراج 23.200 طن من النفط قد بدا في تحسن من سنة لاخرى فانه لازال ضعيف الاهمية. والاكثر من ذلك أن حجم الغاز المستخلص تراجع من 94,5 مليون الى 88,4 مليون متر مكعب.

تمت تغطية الحاجيات الداخلية من النفط بفضل الواردات التي بلغت 4,5 ملايين طن مسجلة بذلك انخفاضا نسبته 10,3 ٪ من سنة لاخرى. وهذا التراجع، بالاضافة الى انهيار الاسعار في الاسواق الخارجية، سمح بانكماش بما يزيد عن النصف لتكلفة الاقتناءات التي بلغت 4,6 ملايير درهم تقريبا. ومن جهة اخرى فإنه قد طرأ بعض التنويع في مصادر التموين لكن بلدان الخليج بقيت المزود الرئيسي.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 23 الى 26.

الكهرباء

قدر الانتاج الصافي للكهرباء سنة 1986 بما يناهز 7,1 ملايير من الكيلواط الساعة اي بزيادة 5 ٪ وذلك بفضل ارتفاع مساهمة المحطات الحرارية وانتعاش محسوس للطاقة المائية. فقد قدرت هذه الاخيرة بنحو 625 مليون كيلواط الساعة وارتفعت بذلك بما يقارب الثلث بفضل ملء افضل للسدود لكن حصتها بقيت منحصرة في 8,8 ٪ من مجموع الكهرباء المطلوبة. ولهذا فان الطاقة الحرارية ما زالت إذن هي المصدر المهيمن لانتاج الكهرباء اذ ان الكيات المنتوجة بلغت 6,5 ملايير كيلواط الساعة اي بارتفاع نسبته 2,9 ٪ في عام واحد. وقد ساهمت محطة المحمدية وحدها بما يقارب النصف في هذه النتيجة خاصة بعد التشغيل في بداية السنة للمجموعتين الاخيرتين المستعملتين للفحم المستورد.

بلغ طلب الكهرباء بصفة مؤقتة 6,3 ملايير كيلواط الساعة مسجلا بذلك تقدما نسبته 5 ٪ رغم زيادة متوسطة نسبتها 5 ٪ في اثمان البيع ابتداء من شهر غشت. وهذا الارتفاع الجديد يدخل في برنامج تصحيح الوضعية المالية للمكتب الوطني للكهرباء.

الفحم

ان استخراج الفحم الذي سبق له ان انخفض بمعدل 7,5 ٪ في العام الماضي قد استقر هذه السنة حوالي 775.000 طن وعلى العكس من ذلك فان المبيعات المحلية التي بلغت 643.600 طن تقلصت بنسبة 1,7 ٪ بينما ارتفعت الواردات التي تم جلبها بالاساس من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى الى 817.200 طن اي بتقدم نسبته 82,3 ٪. وفي المجموع فان الكيات المسلمة الى السوق المحلي قاربت المليون ونصف طن اي بزيادة تناهز الثلث. وهذا التطور الذي يجسد توسع مسلسل التحويل يدل ايضا على حجم حاجيات المحطات الحرارية التي فاقت اقتناءاتها المليون طن، او ما يمثل 70 ٪ من الاطنان المباعة.

على الرغم من انهيار اسعار البرميل من النفط في الاسواق الدولية، فان مجهودات البحث عن مصادر جديدة للطاقة قد توسعت. ذلك انه علاوة عن بدء أشغال تجهيز آبار مسقالة، فان السلطات العمومية عقدت معاهدات للتنقيب عن النفط بمناطق الشرق وكالة والصويرة وبالمياه البحرية في عرض سواحل اكادير وسيدي افني والداخلة. ومن جهة اخرى استمرت في بناء معمل الكهرباء المائية بأموكاز وبدأت الدراسات الهادفة الى إنجاز المحطة الحرارية بجرف الاصفر حيث ان الشريحة الاولى من اربع مجموعات بقدرة 300 ميكاواط لكل واحدة منها سيبدأ تشغيلها في مستهل العقد المقبل. كما قامت بتشييد وحدات نموذجية في الوسط القروي لاستغلال الطاقات المتجددة خصوصا للانارة وضخ الماء. وفي الختام، تقرر تأجيل تثمير الصخور النفطية مع البحث على أفضل تقنيات التقييم لهذا المصدر للطاقة. وبموازاة هذا البرنامج، فان البحث عن مصادر جديدة لانتاج الكهرباء أدى بالمسؤولين الى تكثيف أعمال الاستكشاف لمواقعي سيدي بولبرا وبير الحار وإنشاء مركز وطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية من اجل تشييد أول محطة نووية في البلاد.

الصناعة

ان حركة انتعاش النشاط الصناعي التي ابتدأت في العام الماضي قد تقوت في سنة 1986 حيث ان مقياس الانتاج الصناعي الذي يرجع أساسه الى سنة 1978 قد سجل تقدما نسبته 3,4 ٪ بعد ارتفاع بنسبة 1,8 ٪ سنة 1985(1). وبموازاة ذلك، بلغت القيمة المضافة للصناعات الحديثة والتقليدية 5.934 مليون درهم بحساب الاثمان القارة، مرتفعة بذلك بمعدل 3,4 ٪ ومساهمة عند هذا المستوى بحصة 15,2 ٪ في الناتج الداخلي الاجمالي.

ومن جهة اخرى توطد الميل الى الاستثمار في هذا القطاع، خاصة في الفروع التي كان النمو فيها بنسق اسرع. وهكذا، فان مشاريع الاستثمارات الصناعية المرخص لها قد وصلت في المجموع الى 1.254 وحدة وارتفعت بنسبة 10 ٪ في ظرف سنة، وقد بلغت قيمتها 3.546 مليون درهم اي مايفوق بنسبة الربع المبلغ الذي كانت عليه في السنة الماضية. وقد استفاد من هذه الانطلاقة بصفة رئيسية قطاعا النسيج والتغذية في حدود نصف الاستثمارات المبرمجة وفي ادنى مرتبة قطاع شبه الكيمياء. وعلاوة على ذلك، من المنتظر أن تخلق مع انجاز هذه الاستثمارات 35.000 من مناصب العمل الجديدة في مقابل 28.000 كانت متوقعة في سنة 1985.

وتعكس هذه الزيادة في نسق انتعاش القطاع الصناعي أثار تحسن في الظروف الاقتصادية التي كان لها الفضل في تحقيق هذا التقدم الذي ساهمت فيه كذلك عدة عوامل. ومن بين هذه الاخيرة، نمو الصادرات بنسق متفاوت الحدة حسب الفروع الذي يسرته

(1) يرجع للمنحى الاحصائي رقم 27.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التخفيفات والمرونة التي اضفيت على الاجراءات الادارية على الصعيد الداخلي. وبموازاة ذلك، مكن انتعاش الطلب الداخلي من تحريك الانتاج خاصة وان المقاولات قد منحت مزيدا من الحرية لتحديد الاسعار. واخيرا، استمرت السلطات العمومية في تحسين مستوى التكوين المهني بغية توفير يد عاملة احسن مهارة وأكثر تخصصا.

ويبقى الالمام بالوضعية الحقيقية للنشاط الصناعي عبر مقياس الانتاج غير شامل. ذلك ان هذا الاخير يستثنى بحكم تكوينه عدة انشطة منها فروع الملابس الجاهزة وصناعة قطع الغيار للسيارات وصناعة الادوية، تلك القطاعات التي بدا فيها التقدم اسرع وتيرة خلال السنين الاخيرة. كما ان هذا المقياس لا يأخذ بعين الاعتبار تلك الوحدات التي شرعت في عملها ابتداء من سنة 1978.

مواد التجهيز والمواد الوسيطة
صناعة المعادن

لم تعرف صناعة التعدين استمرارا في تحسن وضعيتها كما كان الحال في سنة 1985. وهكذا فقد انخفض نشاط هذا القطاع بصفة عامة ولو بدرجات مختلفة حسب المقاولات. وتقلص الانتاج من جديد بعدما نزل فيما قبل الى ما دون المستوى الذي كان عليه سنة 1978 مخلفا بذلك انخفاضا في نسبة تشغيل طاقات الانتاج.

وكنتيجة لهذا الركود، استمر الانكماش الذي عرفه قطاع الصهر بنسبة بلغت 15 ٪ في ظرف سنة. وتقهقر انتاج الاوانى المعدنية والصفائح والنجارة المعدنية بمعدل 30 ٪ بسبب قلة المبانى. كما ان صنع الادوات المشتقة من الاسلاك، والذي سبق له ان انخفض بنسبة 39 ٪ في 1985 قد سجل سنة 1986 انكماشا نسبته 24 ٪ في حين شهدت معدات التلغيف تقلصا نسبته 6,5 ٪.

كما تدهورت كذلك وضعية ركن معدات النقل، حيث ان تركيب السيارات لم يشمل سوى 14.024 وحدة اي ما يقل بنسبة 2 ٪ عن عدد السنة الماضية، وذلك بسبب غلاء المحروقات والتأمين الذي ظل يؤثر على نمو الطلب، علاوة على لجوء قسط مهم من هذا الطلب الى اقتناء السيارات المستوردة التي اصبحت حصتها تشكل ما يقرب من الثلث من مجموع التسجيلات. وقد شهد تركيب معدات السكك الحديدية اتجاها معاكسا حيث تقلص بنسبة 8,7 ٪ في 1986 بعد ان ارتفع بمعدل 24 ٪ في السنة الفارطة. وكان الامر كذلك بالنسبة للدراجات النارية التي عرفت انخفاضا معدله 35,6 ٪ في اعقاب تقدم بلغ 32,4 ٪ سنة 1985. وتبقى معامل تركيب السيارات النفعية هي الوحيدة التي حققت تقدما جديدا بفضل ثبات تدفق الطلبات الواردة من الوكالات وشركات النقل الحضري.

واذا كانت صناعة التعدين تكشف عن ملامح قطاع متأزم، فإنها لاتخلو من آفاق مستقبلية مشجعة. ذلك ان المقاولة الفرعية في ميدان قطع الغيار للسيارات تعرف ازدهارا ملحوظا بفضل الترتيبات المتخذة لصالح الصادرات في حين أن الاجراءات المدرجة في إطار إعادة هيكلة القطاع الصناعي من شأنها ان تعطي نفسا جديدا لمسلسل احلال الواردات سيما وان إمكانات وافرة في هذا الميدان ما زالت لم تستنفد بعد إذا ما اعتبرنا مستوى الاكتفاء الذاتي الذي لا يتعدى 30 ٪ في هذا القطاع.

الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية
وتحويل المطاط ومواد البلاستيك

لقد كانت الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية من اكثر الصناعات نشاطا في سنة 1986 حيث سجلت نموا نسبته 21,2 ٪. كما ان تحويل المطاط ومواد البلاستيك قد ازداد بمعدل 7,3 ٪ عوضا عن 2,5 ٪ في السنة الماضية.

ذلك ان مشتقات الفوسفاط التي انخفضت سنة 1985 عادت لترتفع هذه السنة بنسبة الثلث مسترجعة بذلك اتجاهها المعتاد. وقد تمكنت مركبات تحويل الفوسفاط التي تم تعزيزها بوحدات المغرب فوسفور 3 و 4 ذات قدرة اضافية تفوق 1,3 مليون طن من انتاج 1,7 مليون طن من الحامض الفوسفوري. وعند هذا المستوى من الانتاج وصلت نسبة تقييم الفوسفاط المنتج الى 35,4 ٪ اي ما يربو بكثير عن الهدف الذي حدد في أول الامر. وعلى النقيض من ذلك، انخفض صنع الاسمدة بنسبة 3,4 ٪ على إثر تراجع في الصادرات فاق في حجمه نمو مبيعات الاسمدة للقطاع الفلاحي. وسجل انتاج «كلورير الفينيل» من جهته توسعا جديدا استجابة لنمو حاجيات كل من القطاع الصناعي والاسواق الخارجية. وعلى النقيض من ذلك، اسجلت صناعة الكلور والصودا في الانخفاض بسبب يرجع بالخصوص الى تقلص الطلبات الواردة من المكتب الوطني للكهرباء ومن وحدات إنتاج المشروبات الغازية. اما فرع الاصباغ والملمعات فقد سجل ركودا نتج عن تقلص المبيعات لقطاع البناء.

وقد عرفت منشآت المطاط والبلاستيك نموا اجماليا نسبته 7,3 ٪. كما ان انتاج العجلات الذي انخفض بنسبة 2,8 ٪ في العام الماضي قد عرف هذه السنة تحسنا بنسبة 6,7 ٪ تم بواسطته التشغيل الكامل لقدرة الانتاج وذلك بفضل توطد المبيعات في السوق الداخلي معززا الى حدما بنمو الصادرات التي لا زالت تشكل نسبة ضئيلة من مجموع مبيعات هذا القطاع.

مواد الاستهلاك

الصناعة الغذائية
المشروبات والتبغ

عرفت الصناعات الغذائية تطورات شديدة التباين حسب القطاعات. وهكذا فقد سجلت بعض المقاولات انخفاضات ملحوظة تعزى في حقيقة الامر الى توقفات تقنية او الى عوامل موسمية صرفة. وبالمقابل، حظيت مقاولات اخرى بتموينات كافية فعززت وتيرة إنتاجها لكي تواجه نمو الطلب الداخلي وكذا الطلبات الخارجية التي عرفت تحسنا طفيفا.

سجل مقياس الانتاج الخاص بالصناعات الغذائية الذي لا يشمل المشروبات ولا التبغ انخفاضا بنسبة 0,8 ٪ عوضا عن 1,6 ٪ سنة 1985. وقد طحنت المطاحن العصرية ما يناهز 23 مليون قنطار اي ما يقل عن الكميات المطحونة في السنة الماضية بنسبة 5 ٪، وذلك بسبب انتشار الاستهلاك الذاتي للقمح وفقا للاتجاه المعتاد خلال الموسم التي تتحسن فيها محاصيل الحبوب. وقد تم رفع هامش الطحن من 10,5 الى 15 درهم للقنطار الا ان تأخيرات في أداء صندوق الموازنة قد لوحظت من جديد. وسجل كذلك انتاج المخابز والمقشدات على ما يبدو انكماشا بنسبة 11,2 ٪ في 1986 بعد ان زاد بمعدل 20,2 ٪ في السنة الماضية. كما انخفض صنع الحلويات بنسق 16,3 ٪. وكان التقلص اكثر بروزا في صناعة تصبير الخضر حيث بلغ 36 ٪. اما عصر الحبوب الزيتية فقد سجل انهيارا نسبته 39,2 ٪ يعزى بصفة خاصة الى اختلالات تقنية ناتجة عن تركيب تجهيزات جديدة.

وعلى العكس من ذلك، فان معامل تصفية الزيوت التي تم تزويدها بصفة عادية من الخارج قد زادت في وتيرة إنتاجها بنسبة 5,9 ٪، كما ان معامل تصبير الفواكه والعصير قد حققت تقدما جديدا بفضل التطور الملائم الذي عرفته الصادرات.

وقد حظيت معامل السكر من جهتها بوفرة محاصيل قصب السكر والشمندر بصفة خاصة، فرفعت انتاج السكر المحلي بنسبة 11 ٪ الى مستوى بلغ 411.000 طن ويمكن من تغطية 61 ٪ من الحاجيات. وكان الامر كذلك بالنسبة لصناعة الحليب التي زاد انتاجها بنسبة 6,7 ٪. وفيما يتعلق بمعامل تصبير الاسماك، فان الكميات المعالجة قد زادت بنسبة 3,2 ٪ في حين ان الصادرات أدرت مداخيل مرتفعة بنسبة 20 ٪.

وفي فرع «المشروبات والتبغ» اتسع إنتاج الجعة بنسبة 5 ٪ اي تقريبا بنفس الوتيرة التي سجلت في السنة الماضية؛ الا ان المشروبات الغير الكحولية قد انخفضت بنسبة 5,2 ٪، كما تقلص تصنيع التبغ بنسبة 1,7 ٪. وفي المجموع تراجع مقياس هذا القطاع بنسبة 0,9 ٪، كما كان الحال في السنة الماضية، لكن المقياس المذكور لم يعكس على ما يظهر التطور الحقيقي لهذا القطاع.

صناعة النسيج

واصلت صناعة النسيج نموها في سنة 1986 حيث ان انتاجها سجل ارتفاعا جديدا يقدر بنسبة 8,3 ٪ اذا ما اقتصرنا على الفروع التي يشملها المقياس. ويعزى هذا التطور الى انتعاش في الطلب الداخلي من المرجح ان تكون له علاقة مع تحسن المداخيل الفلاحية، وكذا مع نمو الطلبات الصناعية خاصة منها تلك التي وردت من المقاولات التي تعمل للتصدير.

وهكذا، سجلت صناعة الصوف تطورا بنسبة 17,3 ٪ ساهم فيه بصفة خاصة النمو المستمر الذي يشهده فرع الملابس الداخلية. وقد ارتفع الانتاج كذلك في فرع صناعة القطن، لكن بوتيرة متثاقلة لم تتعد 3 ٪ عوضا عن 6,7 ٪ في السنة الماضية. واسفر فرع الحرير والخيوط المركبة عن ارتفاع بنسبة 9,5 ٪ عقب نمو نسبته 85 ٪ في العام الماضي.

وقد شكل فرع الملابس الداخلية العنصر الاكثر نشاطا ضمن صناعات النسيج، وذلك بفضل التوسع الملحوظ الذي عرفه الطلب الخارجي والذي بلغ 35 ٪ من حيث الوزن و 61 ٪ من حيث القيمة. وقد مكن هذا التطور الايجابي من تعبئة التجهيزات بنسبة افضل كما انه اسفر عن تعزيز عدد العاملين وكذا كفاءات الانتاج. وبرهن فرع الملابس الجاهزة من جهته على تقدم سريع بالمقارنة مع السنة الماضية يعزى الى تحسن في تيار المبيعات للخارج.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لقد توصلت صناعة النسيج الى تلبية معظم حاجيات البلاد أو كلها كما استطاعت في نفس الوقت ان توطد مواقعها في الاسواق الخارجية، الا انها لا زالت تعاني من بعض مواطن الضعف الهيكلية الناتجة بالخصوص عن ضعف في الاندماج بين الفروع جعل هذا القطاع دائم التبعية تجاه الخارج فيما يخص تموينـاته من المواد الاولية. وعلاوة على ذلك، فان الطلب الداخلي يتطور بصفة غير منتظمة بينما يبقى التصدير مرتكزا على بعض الاسواق داخل الرابطة الاقتصادية الاوروبية حيث يظل يخضع لاتفاقيات التحديد الذاتي.

صناعة المواد الصيدلية

زادت مختبرات الادوية في وتيرة إنتاجها بما يقرب من 10 ٪ لكي تواجه النمو المتواصل الذي يعرفه استهلاك الادوية، حيث بلغت نسبة تغطية هذا الاخير بالعرض الداخلي ما يربو على 80 ٪. وقد رفعت هذه المختبرات من معدل تشغيل طاقاتها الانتاجية من 75 ٪ الى 80 ٪ كما عمل البعض منها على توسيع التجهيزات.

صناعة الورق والورق المقوى

نظرا لقلة الاخشاب، علاوة على اندلاع حركة اضراب مع بداية السنة، فقد ركد صنع عجين الورق رغم نمو المبيعات بما يناهز 20 ٪ خاصة في الاسواق الخارجية حيث ارتفعت الاثمان زيادة على ذلك بشكل ملموس. ومن جهة اخرى، سجلت صناعة الورق والورق المقوى بعض التقدم، حققته وحدات صنع مواد التلفيف التي تعمل لفائدة المقاولات المصدرة.

صناعة الجلد

ارتفع صنع الجلد بنسبة 2,2 ٪ بعد تقلص بنفس الوتيرة في السنة الماضية. ويعزى هذا الانتعاش الى نشاط الدباغة الذي نما بنسبة 4,3 ٪ بفضل تحسن في التموينات من الجلد الخام. اما صناعة الاحذية التي انخفضت بنسبة 6,2 ٪ في 1985، فقد ظلت مستقرة في سنة 1986 حيث ان الطلب الداخلي لم يتغير الا بنسبة ضئيلة بالمقارنة مع السنة الماضية.

صناعات مختلفة

من بين الصناعات المدرجة ضمن هذه المجموعة سجلت صناعة الخشب هبوطا نسبته 6,7 ٪ نتج عن انخفاض في صنع المصفحات الخشبية، وخاصة عن تراجع بنسبة 30 ٪ شمل منتوجات الفلين التي تعتبر تلبية طلبات الخارج منها. وعلى عكس ذلك، سجل تجميع المعدات الكهربائية والالكترونية تقدما جديدا بنسبة 14,1 ٪ بفضل ثبات نمو الطلب الداخلي وازدهار الطلب الخارجي الذي استفادت منه منتوجات المقاولة الفرعية.

مواد البناء ـ المباني والاشغال العمومية

مواد البناء

بعد الانتعاشة التي لوحظت سنة 1985، انخفض انتاج مواد البناء بنسبة بلغت 1,9 ٪ في المجموع. ويرجع هذا الاتجاه اساسا الى التقلص القوي الذي عرفه صنع المكومات ومواد امينت الاسمنت. وعلى النقيض من ذلك سجل انتاج الاسمنت ارتفاعا طفيفا، حيث بلغ 3,7 مليون طن، كما ان صنع الاجور والقرامد قد حقق بعض التقدم بالنسبة للسنة الماضية.

المباني والاشغال العمومية

تقلصت القيمة المضافة لقطاع المباني والاشغال العمومية خلال هذه السنة بنسبة 10,4 ٪ بعد ان زادت بنسق 6 ٪ في سنة 1985، غير ان نشاط فرع المباني، اذا ما اعتبر بمفرده وكما تم الالمام به عبر إحصائيات رخص البناء، قد شهد انتعاشا بالنسبة للسنة الماضية حيث ارتفع عدد رخص البناء بمعدل 12 ٪ واتسعت مساحات السقوف في نفس الوقت من 5,9 ملايين الى 6,6 ملايين متر مربع في حين بلغت النفقات المرتقبة 5,5 ملايير من الدراهم عوضا عن 4,5 ملايير في السنة الماضية.

وهكذا، يكون انتعاش حركة البناء الذي ابتدأ في أواخر 1985 قد استمر بدون انقطاع، وذلك بفضل التسهيلات والامتيازات التي منحت للمستثمرين العقاريين في اطار القانون الجديد الذي صدر في شهر غشت 1985. الا ان التقدم المحقق لحد الآن لا يزال دون مستوى إمكانيات ازدهار هذا القطاع لكون الطلبات المحتملة والعديدة لا تحظى بقدرة التمويل الكافية حتى تستجيب للعرض الموجود.

لقد تم تحقيق نتائج حسنة في سنة 1986، الا انه لا يجب اغفال الظروف القاسرة التي ما زالت تؤثر بثقلها على تطور القطاع الصناعي، خاصة منها الضيق النسبي الذي يميز السوق الداخلية والذي يتعسر معه تحقيق اقتصاديات الحجم، وكذلك انعدام اندماج التشكيلة الصناعية وضعف الطلب الخارجي وتقلباته العشوائية. وتشكل هذه العوامل كلها عوائق جديرة بالاهتمام ما فتئت تحول دون نمو متناسق.

وكيفما كان الامر، ففرص وامكانات تطوير هذا القطاع موجودة وتشمل عدة ميادين، الا ان تحقيقها يتطلب المزيد من التفتح على تقنيات الانتاج العصرية، والسعي وراء فرص جديدة من شأنها ان تخفف من وطأة الضغط الناتج عن التقليص الذي تعرفه المنافذ الخارجية.

السياحة

لقد أخذ النشاط السياحي الذي ازدهر بشكل ملحوظ سنة 1985 اتجاها اقل ملاءمة هذه السنة، على غرار حركة التراجع الملاحظ في الاقطار المنافسة الرئيسية. وهكذا، تحدد عدد الزوار الاجانب خلال سنة 1986 في 637 470 1 سائحا مسجلا بذلك انخفاضا بمعدل 4,3 ٪ بعد ان كان قد ارتفع بنسبة 15 ٪ في السنة الماضية، إذ وصل الى 563 536 1 غير انه امكن ملاحظة التمديد في متوسط مدة الاقامة، والذي تجلى خاصة من خلال تطور مجموع المبيتات التي بلغت 000 776 9 ليلة اي بزيادة 1,4 ٪. وتبدو هذه النسبة ادنى بكثير مما تحقق في السنة الماضية حيث وصلت الى 6,2 ٪. وعلاوة على ذلك وبالرغم من تراجع توافد السياح قدرت الايرادات المتأتية من هذا القطاع بمبلغ 730 6 مليون درهم، اي بارتفاع 10,3 ٪، يعزى في جزء منه الى الزيادة في الاثمان المطبقة، ولا سيما إلى توسع النفقة المتوسطة لكل زائر. وبلغت نفقات المواطنين المتوجهين الى الخارج ما قدره 910 مليون درهم. وفي هذه الظروف بلغ الرصيد الايجابي لركن «الاسفار» 5.820 مليون درهم اي بزيادة 11,6 ٪.

دخول السياح

بلغ العدد الكلي للسياح 2.186.444، فتراجع بنسبة 3 ٪ من سنة لاخرى، وذلك على إثر توافد اقل للزوار الاجانب الذين وصل عددهم الى 637 470 1، اي بانخفاض 4,3 ٪ بالمقارنة مع السنة السابقة. اما عدد الوافدين من المواطنين المقيمين بالخارج فقد بلغ 582 675 و سجل تزايدا بمعدل 2,2 ٪.

وعلى اي حال، فقد طرأت تغيرات هامة على مصادر الحركة السياحية. وهكذا سجل توافد الاوروبيين، الذي شمل 584 223 1 زائرا، تقدما بنسبة 6,5 ٪، وقد نتج هذا التطور اساسا عن التقاطر الاستثنائي للسياح الاسبان الذي يفوق بمعدل 44 ٪ نظيره خلال السنة الماضية، حيث سجل ارتفاعا بنسبة 15 ٪. وبذلك اصبح عددهم يكون قرابة الخمس من الزبناء الاجانب في مقابل 13 ٪ في السنة الماضية. كما ان الزوار البريطانيين تكاثروا بنسبة 7 ٪ بينما ظل عدد السياح الفرنسيين شبه قار. وعلى العكس من ذلك تراجع قدوم رعايا الدول العربية من 556 202 الى 656 130 نسمة، مسجلا بذلك انخفاضا قويا بمعدل 35,5 ٪ بالنسبة للسنة السابقة بحيث ان حصتهم ضمن المجموع نزلت من 13 ٪ الى 8,9 ٪. ولوحظ كذلك، هبوط بما يقارب النصف من توافد رعايا أمريكا الشمالية، وقد همت هذه الظاهرة على كل حال وبدرجات متفاوتة مجموع اقطار البحر الابيض المتوسط.

هذا ويبدو توزيع دخول السياح بحسب وسائل النقل مخالفا شيئا ما لما كان عليه في السنة الماضية. ذلك انه اذا بقيت هيمنة الطريق الجوي التي جلبت قرابة 55 ٪ من المسافرين، على ما هي عليه، فقد لوحظ تراجع قوي في حصة الطريق البحرية، بحيث لم تعد تؤمن سوى 12,1 ٪ من الرواج السياحي في نظير 15 ٪ سنة من قبل، في حين سجلت وسائل النقل البري وحدها نموا بمعدل 9,3 ٪ إذ استعملها ما يناهز الثلث من الزبناء.

التجهيز والسياحة السياحية

على إثر النتائج المشجعة التي سجلها خلال السنين الاخيرة هذا القطاع، الذي توفرت فيه ما يزيد على 200 .1 من مناصب الشغل سنة 1986، تعززت التجهيزات الاساسية للاستقبال بانشاء 20 مؤسسة فندقية جديدة، تصل طاقتها الاجمالية الى 4305 سرير، اي بتوسع معدله 6,2 ٪ في ظرف سنة. وقد استلزمت هذه الانجازات استثمارات بمبلغ 931 مليون درهم في نظير 612 مليون درهم، اي بزيادة 52,1 ٪.

وقد تميز توزيع الطاقة الاضافية الجاهزة بتركز قوي، بحيث تكون منها الفنادق من الدرجة الرفيعة حصة 70 ٪ او ما يعادل 3027 سرير. وقد طبعت ظاهرة التمركز

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ايضا التوزيع الجغرافي للتجهيزات، حيث ان منطقة اكدير استفادت مما يفوق الثلث من الاسرة المحدثة وتلقت مراكش 30 ٪ منها والدار البيضاء 13 ٪.

وفي المجموع، تشتمل الطاقة الايوائية الى غاية متم دجنبر 1986 على 073 069 سرير عوضا عن 164 69 في السنة السابقة، اي بتوسع معدله 5,6 ٪. ولم يدخل على هيكلها أي تغيير يذكر، نظرا لاستقرار هيمنة حصة المؤسسات من الدرجة الرفيعة التي توازي ما يناهز نصف الطاقة الايوائية المتوفرة، وتمثل منها الفنادق من فئة اربعة نجوم لوحدها اكثر من الثلث.

وفي نفس الوقت، لم يطرأ اي تحسن على استعمال الطاقات الفندقية حيث ان معدل شغل الاسرة انخفض بنسبة 10 ٪، اذ تراجع من 43,2 ٪ الى 39 ٪. وعلاوة على ذلك، لم يسجل عدد المبيتات الا تقدما متواضعا يناهز 1,4 ٪. والحاصل، ان حصة الزوار قد إنتابها شيء من الركود، فيما ازدادت حصة السياحة الداخلية بمعدل 4,8 ٪.

ولاجل فتح آفاق جديدة لنمو السياحة، تم الشروع بعزم متزايد وعلى نطاق واسع في اعمال محددة تركزت من جهة على استغلال وتحسين الموارد المتوفرة سواء على مستوى البنيات الهيكلية او تكوين العاملين على تشغيلها.

وهكذا اعطيت عناية خاصة لولوج المدارس الفندقية وللتعليم بها، كما ان السلطات العمومية سعت بواسطة اجراءات مناسبة، الى تنقية بعض الانشطة المرتبطة بالسياحة، والتي تسهم من قريب او بعيد في جودة الاستقبال.

ومن جهة اخرى، تم القيام باعمال مختلفة بهدف إنعاش السياحة بالخارج وذلك لتكييل وترسيخ الصورة المتميزة للبلاد، وبصفة خاصة لابراز احسن للميزات التي تنفرد بها تجاه الاقطار المنافسة. ومن اجل ذلك ايضا تسعى السلطات العمومية الى تحقيق توازن احسن لتوسع النشاط السياحي، خاصة عن طريق انشاء او تهيئة مناطق استقبال جديدة وتندرج في هذا الاطار مشاريع مختلفة، تهم تهيئة المنشآت الفندقية في جنوب الاطلس وكذا على ساحل البحر الابيض المتوسط.

وخلاصة القول، ان القطاع السياحي يتوفر على إمكانيات حقيقية للتنمية، اولا بحكم جودة التجهيزات القائمة، ثم نظرا لوجود طموح معقول لتوسيعها. الا انه من المتعين وضع استراتيجية للبحث عن الزبناء بكيفية منتظمة ومستديمة، وكذا تنظيم اقامة الزوار الاجانب بكيفية تمكن من الاستجابة لحاجيات السياحة الجماعية. ذلك ان المؤهلات الاكيدة والمتنوعة التي تتوفر عليها البلاد تسمح بتدعيم سريع للنشاط السياحي.

الاسعار ـ الاجور ـ السكان ـ التشغيل

الاسعار

لقد تأكد تباطؤ ارتفاع الاسعار في سنة 1986. وإذا ارتفعت كلفة المعيشة بنسبة بلغت 8,8 ٪ بدلا من 7,7 ٪ في السنة الماضية فان سبب ذلك يرجع اساسا الى الغلاء المفرط الذي هم بعض المواد الغذائية المستوردة اذ لم تسجل أسعار جل السلع والخدمات سوى تغييرات معتدلة من سنة لاخرى. اما مقياس أسعار الجملة فقد سجل ارتفاعا نسبته 7,8 ٪ عوضا عن 9,6 ٪ سنة 1985 و 13,7 ٪ سنة 1984 في حين وصلت الزيادة على مستوى الانتاج الى 12,4 ٪ في 1986 بدلا من 14,4 ٪ في السنة الماضية.

وقد كانت كل من الانعكاسات الايجابية لتحسن الموسم الفلاحي خلال السنتين الماضيتين، وانعدام الرفع الرسمي للاجور، واستقرار اثمان كل من المحروقات وسلع الاستهلاك المستفيدة من دعم الدولة وكذا المراقبة المشددة على الاسواق من ضمن العوامل الرئيسية التي ساهمت في التخفيف من حدة ارتفاع الاسعار. ومما يزيد هذا التطور تميزا حصوله في ظروف كان من الممكن ان تتسبب في اتجاه معاكس. ذلك ان تليين نظام تكوين الاسعار قد مكن العديد من المقاولات التي منح لها مزيد من الحرية في تحديد الاثمان من اعادة تقويم أسعارها كلما تثاقلت تكاليف إنتاجها، خاصة في الفروع المعرضة لغلاء الواردات. كما ان نظام الضريبة على القيمة المضافة الذي دخل في حيز التطبيق منذ شهر ابريل والذي تواكبه عادة ضغوطات تضخمية مباشرة لم يترتب عنه فيما يبدو اي تأثير سلبي ملحوظ على وتيرة ارتفاع الاسعار. ويرجع بعض الفضل في ذلك في حقيقة الامر الى توسيع الاعفاءات وكذا الى التخفيضات من نسب الضرائب التي كانت تطبق في ما قبل.

مقياس تكاليف المعيشة

يتم ضبط تطور كلفة المعيشة بواسطة مقياس تمتد سنة اساسه من ماي 1972 الى ابريل 1973 ويرجع من خلاله الى اثمان 210 مادة من ضمنها المواد الخاصة بالتغذية والتي تشكل حصة وزنها اكثر من النصف. ويقتصر هذا المقياس على فئات اجتماعية اقتصادية معينة تسكن الوسط الحضري كما انه يرتكز على تشكيلة للاتفاق ترجع الى خمسة عشر سنة مضت مما يجعل تمثيليته تتقلص باستمرار. الا ان هذا المقياس يبقى الاداة الوحيدة المتوفرة لتتبع الاتجاه العام لاثمان التقسيط.

وبحسابه على هذا الشكل، فان ارتفاع الاسعار الذي بلغ 12,5 ٪ سنة 1984 و 7,7 ٪ سنة 1985 قد وصل الى 8,8 ٪ سنة 1986 (1).

وقد كان هذا المقياس في تطوره للوسمي الذي تؤثر فيه بصفة ملحوظة تقلبات الاسعار الفلاحية متميزا كما هي العادة بحركة تصاعدية خلال الربع الاول من السنة تلاها تراجع في غضون فصل الربيع ثم صعود جديد خلال الفصل الثالث بعدها ساد الاستقرار حتى نهاية السنة باستثناء ارتفاع عابر في شهر نونبر.

وقد عمت هذه الزيادة الطفيفة في سرعة الارتفاع الاجمالي لكلفة المعيشة على وجه التقريب كل المدن التي يشملها المقياس ولو كان ذلك بدرجات مختلفة، اذ تراوحت النسب المسجلة ما بين حد أقصى بلغ 10 ٪ وقت معاينته في مراكش وحد أدنى نسبته 7,9 ٪ وسجل في وجدة.

ولم يكن الشأن كذلك بالنسبة للتطورات القطاعية كما تبدو من خلال التحليل حسب فئات المواد الواردة في الجدول التالي. فاذا كانت الاركان الخاصة بكل من التغذية والنقل والترفيه قد ارتفعت بوتيرة سريعة نسبيا، فقد عرفت المجموعات الاخرى تطورا اتسم باعتدال ملحوظ.

	الترجيح ٪	المتوسط السنوي 1985	المتوسط السنوي 1986	التغير الاجمالي ٪	التغير المرجح ٪
التغذية	54	358	391,4	9,3	5,4
الملبس	8,5	267,8	281,3	5	0,4
المسكن	13,5	276,6	297,1	7,4	0,8
الصيانة ـ الصحة ـ العلاج	5,5	250,8	269,5	7,5	0,3
النقل ـ التسلية وغير ذلك	18,5	363,7	397,7	9,3	1,9
المقياس العام	100	334,5	363,8	8,8	8,8

وهكذا، فان غلاء المنتوجات الغذائية الذي لم يتجاوز 7,6 ٪ سنة 1985 قد سجل ارتفاعا وصلت نسبته بالفعل الى 9,3 ٪ الا ان ذلك الارتفاع الاجمالي نتج بالاساس عن ارتفاع بارز في تكاليف بعض المواد المستوردة خاصة منها البن والشاي. وخلافا لذلك، فان اسعار المنتوجات المحلية والتي عرفت تطورا تجلت فيه بوضوح انعكاسات موسم فلاحي مرضي قد سجلت في معظمها ارتفاعات تقل في نسبها عن المستوى الذي كانت عليه في السنة الماضية. وقد كان الشأن كذلك بالنسبة للفواكه الجافة ومنتوجات الحليب والمواد الدهنية والبيض. بل اكثر من ذلك فان اثمان القطاني والفواكه الطرية قد سجلت تراجعا بلغ على التوالي 7,9 ٪ و 0,4 ٪. اما اسعار الحبوب واللحوم فقد نمت بوتيرة وصلت نسبتها الى 10,7 ٪ و 9,1 ٪ وقاربت المعدلات التي لوحظت في السنة الماضية.

وفيما يخص المقياس الذي يهم ركن «النقل والتسلية وغير ذلك» فان ارتفاعه الذي بلغ 9,3 ٪ عوضا عن 8,7 ٪ سنة 1985 عكس على الخصوص الزيادات في اثمان السيارات، وتعريفات المواصلات والسجائر، إذ ان اسعار المنتوجات النفطية بقيت بدون تغيير وذلك للسنة الثانية على التوالي.

اما المقياس الذي يشمل نفقات المسكن فانه أظهر ارتفاعا نسبته 7,4 ٪ عوضا عن 7 ٪ في السنة الماضية معبرا بذلك عن ارتفاع كل من الاكرية وتحملات الصيانة وكذا المصاريف المتعلقة بالتوينات المنزلية.

وفيما يتعلق بركن «الملبس» فبعد ان ارتفع بمعدل 6,9 ٪ في السنة الماضية أظهر في سنة 1986 زيادة معتدلة نسبيا معدلها 5 ٪ ساهم فيها استقرار أسعار الاحذية فيما زادت أثمان المواد الاخرى بنسب متفاوتة الحدة.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 29.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

واخيرا، سجل المقياس الخاص بركن «الصيانة والوقاية والعلاج» تقدما بلغ 7,5 ٪ عوضا عن 7,9 ٪ في السنة الماضية.

مقياس اسعار الجملة

يتم تتبع تغيرات أثمان الجملة بواسطة مقياس يعود أساسه المائة الى سنة 1977 ويرجع الى اثمان تشمل جميع الرسوم، تخص 231 مادة فلاحية وصناعية وطاقية. وقد بلغ ارتفاعه والذي تم في مرحلتين متباينتين ما معدله في المجموع 7,8 ٪ بدلا من 9,6 ٪ سنة 1985 و 13,7 ٪ في 1984 (1). وهكذا، فان وتيرة نمو اسعار الجملة قد تصاعدت نسبيا خلال الاربعة اشهر الاولى قبل ان تعرف فيما بعد انخفاضا كان اسرع مما هو معهود خلال هذه الفترة من السنة. وقد استمر هذا التباطؤ حتى نهاية السنة باستثناء شهري غشت ونونبر اللذين تميزا بارتفاعات عابرة خصت اسعار بعض المواد كالاسماك والدجاج.

	المرجح ٪	المتوسط السنوي 1985	المتوسط السنوي 1986	التغير الاجمالي ٪	التغير المرجح ٪
القطاع الفلاحي	39,6	228,6	241,8	5,8	2,3
القطاع الصناعي	60,4	223,6	244	9,1	5,2
منها : الطاقة	6,2	313,1	318,3	1,7	0,1
الصناعات الغذائية	25	212,1	230,4	8,6	2
- الملبس والنسيج	7,3	176,1	193	6,9	0,6
- صناعات التعدين	10,4	236,2	269	13,9	1,5
- صناعات أخرى خفيفة	11,5	219,8	243,4	10,7	1,2
المقياس العام	100	225,6	243,1	7,8	7,8

إن معدل تقدم الأسعار الفلاحية الذي بلغ 14,7 ٪ سنة 1984 ثم 10,3 ٪ سنة 1985 قد تراجع الى 5,8 ٪ سنة 1986 مؤكدا بذلك نفس الاتجاه الملاحظ منذ سنتين. وقد شمل هذا التباطؤ العام جل الاركان المدرجة ضمن هذه المجموعة، وبصفة خاصة الحبوب والمغروسات الصناعية وعلى وجه اخص المزروعات الخضرية التي انخفضت اثمانها بعد ان ارتفعت بمعدل 14,2 ٪ في السنة الماضية. وبقيت الاثمان الوحيدة التي وصلت نسب ارتفاعها الى اكثر مما كانت عليه في سنة 1985 هي اسعار الخشب، التي تخضع منذ بداية السنة لرسم نسبته 5 ٪ يطبق عند الاستيراد. وكذا اثمان كل من منتوجات تربية المواشي والفواكه اليابسة.

وفي قطاع الصناعة والطاقة نما مقياس الاسعار بمعدل 9,1 ٪ سنة 1986 اي بنفس الوتيرة التي سجلت في 1985 في نظير 13 ٪ سنة 1984. ويعزى اعتدال نمو هذا المقياس الى انخفاض في معدلات الارتفاع للعديد من المنتجات الصناعية باستثناء المواد الجلدية والورق والورق المقوى ومعدات النقل.

مقياس اسعار الانتاج الصناعي

ترجع السنة الاساس لمقياس اسعار الانتاج الصناعي الوارد في الجدول أدناه الى الفترة الممتدة من يوليوز 1975 الى يونيو 1976 ويعتمد هذا المقياس على اسعار 142 مادة يتم إحصاؤها لدى الوحدات الانتاجية بدون احتساب الرسوم.

	المرجح ٪	المتوسط السنوي 1985	المتوسط السنوي 1986	التغير ٪
الصناعات الغذائية	46	200,3	225,3	12,5
الملبس والنسيج	13,5	326,1	350,1	7,4
صناعات التعدين	21,3	258,1	301,2	16,7
صناعات أخرى خفيفة	19,2	237,6	266,8	12,3
المقياس العام	100	236,8	266,1	12,4

ارتفعت أسعار الانتاج الصناعي بنسق خفف من وطاته الاستقرار الذي عرفته كل من كلفة الطاقة والاجر الادنى القانوني اذ تراجع معدل تصاعد هذه الاسعار الى 12,4 ٪ في 1986 بعد ان وصل الى 14,4 ٪ سنة 1985. الا ان هذا التطور الاجمالي يخفي تباينا

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 30.

ملحوظا ما بين الفروع. وهكذا، فان كان ارتفاع اسعار الصناعات المعدنية والتي تأثرت بصفة مباشرة من جراء غلاء المواد المستوردة قد سجلت نموا مفرطا معدله 16,7 ٪ فان معدل الارتفاع كان بنسبة 12,5 ٪ في قطاع الصناعات الغذائية في حين انه لم يتجاوز 7,4 ٪ في قطاع الملبس والنسيج.

الاجور

لقد أملى الحرص على اقرار التوازنات الداخلية والخارجية عدم القيام بأي تقويم للاجر الادنى القانوني منذ ان تم رفعه في شتنبر 1985 الى 530 من الدراهم في الشهر في القطاع الفلاحي والى 820 من الدراهم في قطاع الصناعة والخدمات. كما ان الراتب الاساسي للموظفين لم يطرأ عليه اي تغيير في المجمل.

وعلى النقيض من ذلك، في القطاع الخاص والشبه العمومي استفادت الاجور التي تفوق السعر القانوني على ما يبدو من زيادات تمت بصفة تعاقدية من الصعب الاحاطة بنسبها وبمدى تكرارها.

السكان والتشغيل

قدر عدد السكان الذي يتزايد باكثر من نصف مليون كل سنة بما يقرب من 23 مليون نسمة عند نهاية سنة 1986 منهم 44,5 ٪ من سكان الحضر و 42 ٪ من الشبان الذين تقل اعمارهم عن 15 سنة. كما ان السكان النشيطين والذين تم تقديرهم بحوالي 6.450.000 في سنة 1984 يتكاثرون بوتيرة ما انفك ضغطها يزداد كل سنة على سوق العمل. وتكتسي هذه الظاهرة في المدن طابعا اكثر حدة بسبب الهجرة القروية، حيث ان طلبات التشغيل التي لم تتم تلبيتها قد بلغت نسبتها 14 ٪ سنة 1985 حسب آخر النتائج التي اسفر عنها الاستقراء الخاص بالوسط الحضري.

وقد عرفت حالة التشغيل كما تم الالمام بها عبر المعلومات الجزئية المتوفرة تحسنا كان على ما يبدو أكثر بروزا بالنسبة لسنة 1985.

ففي القطاع الفلاحي حيث يتوفر ما يناهز 40 ٪ من مجموع مناصب الشغل تمكن التطور الملائم والذي عرفته حالة هذا القطاع خلال سنتين متعاقبتين من الرفع من عدد التوظيفات ذات الطابع الموسمي. وعلاوة على ذلك نتج عن تحسن تطور الصيد البحري زيادة 3,9 ٪ في عدد البحارة الذين يقدرون بحوالي 37.430. وفي قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات بلغت التوظيفات ما يفوق بكثير عدد التسريحات مما أفرز عن رصيد لفرص الشغل الجديدة يبلغ حوالي 15.000 منصبا بدلا من 10.000 سنة 1985. وقد كان البناء والاشغال العمومية والصناعات الغذائية من اكثر الفروع توفيرا لمناصب الشغل المحدثة. بيد ان التقليص من مدة العمل شمل ما يناهز 21.000 عاملا بدلا من 16.200 في السنة الماضية، في حين تم ارجاع حصة العمل الى مدتها العادية لفائدة اكثر من 7.200 أجير في نظير حوالي 6.000 سنة 1985.

وقد تميز الجو الاجتماعي خلال سنة 1986 بهدوء ملحوظ نسبيا. وهكذا، فاذا كان عدد التوقفات عن العمل قد بقي في نفس المستوى الذي كان عليه، فان عدد المضربين قد انخفض بنسبة 26 ٪ في حين لم يتجاوز عدد ايام الشغل الضائعة 142.746 مسجلا بذلك انخفاضا من سنة لاخرى بنسبة 39 ٪ لكي يصل الى ادنى مستواه خلال حوالي خمسة عشر سنة.

اما عمليات الانعاش الوطني والتي عززت باعتمادات مالية زيد في مبلغها بنصف ما كان عليه سنة 1985 فانها قد خلقت حوالي 12 مليون يوم عمل، بزيادة الثلث، اي ما يوازي استخدام 60.390 عاملا خلال 220 يوم في المعدل. وقد استمرت كذلك العملية الوطنية لانعاش التشغيل التي توسع ميدان نشاط الانعاش الوطني. ويهدف هذا البرنامج الخاص الى التخفيف من أثر الجفاف على الاسر الضعيفة. وقد استفاد هذا البرنامج منذ انطلاقه في فبراير 1984 من اعتمادات اجمالية بلغت حوالي 645 مليون درهم منها ما يقرب مائة مليون برسم سنة 1986. وقد تم إنجاز 17,7 ٪ مليون يوم عمل عند نهاية 1985 من اصل 21,5 مليون يوم عمل التي يتوقع تحقيقها في المجموع.

واستمر تيار الهجرة في الانخفاض هذه السنة حيث ان عدد العقد المبرمة في البلدان المضيفة قد سجل هبوطا جديدا اذ تراجع من 12.795 الى 8.750 فقط في ظرف سنة. منذ حوالي خمسة عشر سنة خلت ومعظم التشغيلات في فرنسا لا تقتصر الا على إنجاز اعمال موسمية في حين ان الهجرة الى الاقطار العربية تطورت بشكل غير منتظم. وفي المقابل، وبدون شك، تصاعدت حركة الاياب. وتبقى الجالية المغربية المقيمة في الخارج مع

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ذلك ذات اهمية سواء من ناحية العدد أو بالنظر الى مساهمتها في الاقتصاد الوطني. وقد قدرت سنة 1986 بحوالي 152. 1.045 منهم 605.622 يقيمون في فرنسا و 350.000 في البلدان الاخرى للرابطة الاقتصادية الاوروبية و 23.000 في ليبيا و 11.000 في العربية السعودية.

التجارة الخارجية

عكست المبادلات التجارية عند متم سنة 1986، تأثير عوامل هامة، داخلية وخارجية على السواء، كانت مصدرا لتغيرات واسعة من سنة لاخرى لبعض اركان الميزان التجاري.

وهكذا، وفيما يخص الواردات، فقد تراجع المبلغ الكلي للمشتريات من الخارج على إثر انخفاض تكاليف الطاقة الناتج عن إنهيار اسعار البترول وتقلص المقتنيات من المواد الغذائية. وقد حصل هذا التطور بالرغم من زيادات هامة احيانا، في أثمان بعض المنتجات. اما الصادرات، فقد شهدت من جهتها تطورا ايجابيا بفضل النتائج البارزة للقطاع الفلاحي الذي تزايدت مبيعاته في الاسواق الخارجية بكيفية ملحوظة، وذلك على غرار ما شوهد بالنسبة لفرع النسيج. ولم يكن الشأن كذلك فيما يتعلق بمبيعات القطاع المعدني التي سجلت تراجعا بيّنا بالمقارنة مع العام السابق. ورغما عن ذلك فان العجز التجاري تقلص في المجموع بكيفية جد هامة اي بأكثر من الربع، لينزل الى ما قدره 12,5 مليار درهم أو ما يعادل 9,3 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 16,9 مليار و 14,2 ٪ سنة 1985. لكن هذا التقدم يبدو هشا لكونه نتج الى حد بعيد عن تضافر عناصر جد مواتية ، ليس للسلطات العمومية عليها إلا تأثير محدود، كما ان استمرارها الكلي أو بكل ما اكتسبه من اهمية فيما مضى، ليس من قبيل المسلم به في المستقبل.

وقد تواصل انفتاح الاقتصاد على الخارج، بل تم تعزيزه. وبالفعل، تمت مرة اخرى مراجعة البرنامج العام للاستيراد في اتجاه اكثر تحررا. وهكذا فان قرابة 90 ٪ من المنتجات أصبحت من الآن فصاعدا قابلة للاستيراد بدون قيد، ولم يتبق هناك سوى عدد جد قليل من السلع الخاضعة للترخيص المسبق، كما انه تم الغاء الحظر على الاستيراد. وعلاوة على ذلك فقد خفض الحد الادنى لرسوم الجمرك من 60 ٪ الى 45 ٪. غير انه نظرا لوجود متأخرات تجارية هامة كان من اللازم، ابتداء من شهر اكتوبر، إحداث ايداع إلزامي يمثل 25 ٪ على الاقل من طلبات اقتناء العملات الخارجية بقصد تسديد أقساط الديون التي حان أجل استحقاقها.

وقد تم اتخاذ هذا الاجراء، الذي لا يقصد به التراجع عن مسلسل التحرر، قبل كل شيء، من اجل الحد من سيولة الاقتصاد عن طريق السحب على الاموال المتوفرة لدى المستوردين الذين يستفيدون من جهة اخرى من اعتمادات خارجية.

وبموازاة ذلك، فقد تم تكثيف الجهود الرامية الى تشجيع الصادرات، وهكذا الغيت الضريبة الاحصائية المفروضة على المبيعات الى الخارج، كما خفضت من 5 ٪ الى 0,5 ٪ الضريبة المطبقة على صادرات المواد المعدنية، بينما تم في ذات الوقت، التخفيف بشكل ملموس من لائحة السلع الخاضعة لشهادة التصدير. وبالاضافة الى ذلك، تم وضع طريقة لتعبئة الديون الناشئة على الخارج بالعملة الاجنبية، بهدف السماح للمصدرين باقتطاع المبالغ اللازمة لتسديد قيمة مشترياتهم من المواد الخام من ايرادات مبيعاتهم. كما تم إحداث شركة جديدة للتأمين ترمي الى تعزيز النظام القائم. ومن جهة اخرى تم تمديد فترة الاعفاء من الضريبة على الارباح المهنية بسنة اضافية، حيث انتقلت من 13 الى 14 سنة. وفي الاخير، وسعيا وراء تحقيق المزيد من تحرر التجارة وتعجيل تكييفها مع ظروف المنافسة الخارجية، الغي احتكار مكتب التسويق والتصدير للمنتجات الغذائية الفلاحية.

وبالرغم من هذه الاجراءات كلها، وخاصة منها تلك التي اتخذت لصالح التصدير، والتي تشكل منافع جد هامة بالنسبة للشروط المقدمة لباقي قطاعات الاقتصاد، فان النتائج لم تصل بعد الى الاهداف المتوخاة.

وهكذا بلغت قيمة الواردات، في نهاية 1986، 34,6 مليار درهم بدلا من 38,7 مليار درهم في العام السابق. غير ان التراجع الملاحظ، ونسبته 10,5 ٪ يعزى في آخر المطاف وبصفة اقتصارية، الى هبوط اسعار المنتجات الطاقية، إذ ان المشتريات من المواد النفطية تدنت بما يتجاوز النصف، ليستقر مبلغها عند 4,6 مليار درهم. ومن ثم، وبغض النظر عن هذا الركن، تصل الواردات الى 30 مليار درهم، اي بزيادة 1,2 ٪ من حيث الحجم و 4,5 ٪ من حيث القيمة. كما يبدو من اللائق تقييم نتيجة الصادرات عن طريق الفصل فيما بين التطورات الناجمة عن تغير عملات التسديد، وبين ما نتج منها، عن الضياع او الكسب الحقيقي للمنافذ التجارية. وفيما يخص الفوسفاط ومشتقاته، فان انخفاض كل من سعر الدولار والكميات المصدرة، ادى الى تراجع المداخيل التي بلغت 7,7 مليار درهم، بمعدل 16 ٪. وقد ضغطت هذه النتيجة بكل ثقلها على الحصيلة النهائية للصادرات، التي بلغت في المجموع 22,1 مليار درهم، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 1,7 ٪ من حيث القيمة، وفي نفس الوقت تراجعا بمعدل 6,1 ٪ من حيث الوزن. كما ان الكميات المصدرة، باستثناء الفوسفاط ومشتقاته، سجلت ايضا انخفاضا نسبته 5,2 ٪، غير ان المداخيل التي جلبتها والتي بلغت 14,4 مليار درهم، تجاوزت بما يفوق 14 ٪ المبلغ المحصل عليه في السنة الماضية.

ومجمل القول إن المعاملات التجارية مع الخارج بلغت في المجموع 56,7 مليار درهم، فانخفضت بنسبة 6,1 ٪ بالقياس لمستواها من العام الماضي، الامر الذي أدى الى تراجع حصتها ضمن الناتج الداخلي الاجمالي من 50,6 ٪ الى 42,2 ٪. ومن جهة اخرى، فقد عكست مقاييس اسعار التجارة الخارجية تحسنا بنسبة 11 ٪ لمعادلات التبادل، على إثر انخفاض الواردات بنسبة 9,8 ٪ والاستقرار الملاحظ على صعيد الصادرات. غير ان هذه النتيجة النهائية لا تفسر الا بوقع تدني سعر الطاقة على تطور كافة الواردات. غير انه اذا ما استثني هذا العامل، فان معادلات التبادل تبدو وقد تفاقمت بنسبة 18 ٪ من سنة لاخرى.

وفي النهاية، فان تقويم الميزان التجاري لم يؤد الى القضاء على الضعف في البنية العامة للمبادلات، بل اسهم بالعكس في تكريس بعض الاتجاهات التي تستدعي التصحيح او على الاقل ادخال تعديلات عليها. وهكذا فان المبالغ التي تم توفيرها عن كلفة الطاقة، لم تؤد الى تقلص العجز التجاري بنفس المقدار، خاصة على إثر الارتفاع القوي للمشتريات من مواد الاستهلاك. ومن جهة اخرى فان تجربة انزلاق الدرهم الذي جرى به العمل من شتنبر 1980 الى غشت 1985، والذي كان من شأنه ان يحدث مفعولا متأخرا، تمكن بعد متسع من الوقت يعتبر الآن كافيا، من ملاحظة صلابة بنية الواردات الناجمة عن ضعف مرونة المواد اللازمة لتلبية الحاجيات الاساسية وللتحويل واعادة التصدير على حد سواء، من جهة، كما انها تسمح من جهة اخرى بملاحظة ضيق مجالات التحرك على صعيد التصدير، سواء فيما يخص الزيادة من الارساليات او تعديل الاسعار، ولو تعلق الامر بمنتوجات كالفوسفاط، الذي يوفر للبلاد مؤهلات لا يستهان بها.

وكما يتجلى من خلال الجدول التالي، فان العجز التجاري المعبر عنه بواسطة طريقة الاحتساب الجمركي، اي باعتبار كل من الواردات والصادرات مسلمة بميناء الشحن، بلغ 9,4 ملايير من الدراهم، اي بتقلص نسبته 30,2 ٪ بالمقارنة مع المبلغ المسجل في العام السابق.

ملايين الدراهم	1982	1983	1984	1985	1986
الواردات مسلمة بميناء الشحن (1) ...	22 871	23 288	31 300	35 194	31 493
الصادرات مسلمة بميناء الشحن (2) ..	12 440	14 724	19 110	21 740	22 104
الرصيد	10 431-	8 564-	12 190-	13 454-	9 389-
التغطية (بالنسبة المائوية)	54,4	63,2	61,1	61,8	70,2

(1) باستثناء المواد المستوردة بدون مقابل.
(1) و (2) بما في ذلك وقود المستودعات المخصص لتزويد السفن والطائرات.

وعلى أساس الصادرات مسلمة بميناء الشحن والواردات بما فيها تكاليف التأمين والنقل التي تقدر بنسبة 9 ٪ من قيمة الواردات، اي ما يعادل 3.115 مليون درهم عوضا عن 3.481 مليون سنة 1985 فان اختلال الميزان التجاري يصل الى 12,5 مليار درهم، اي بانخفاض نسبته 26,2 ٪، ويمثل عند هذا القدر سبعة اشهر من الصادرات في مقابل تسعة أشهر ونصف في السنة الفارطة. ومن ثم، فقد طرأ تحسن بالغ الاهمية لمعدل التغطية الذي انتقل من 56,2 ٪ الى 63,9 ٪(1).

ويبين التحليل للمبادلات بحسب اصناف المنتجات تحسنا محسوسا لفائض الميزان الغذائي، على إثر النتائج الجيدة للموسم الفلاحي. كما يتأكد من خلاله ايضا الميل نحو الارتفاع للرصيد الايجابي لمواد الاستهلاك، والذي يعزى هذه السنة الى تزايد حجم مبيعات قطاع النسيج. وعلى العكس من ذلك، فإذا لم يطرأ الا تغير طفيف من سنة لاخرى، على عجز اصناف المنتوجات، فان الرصيد السلبي لمواد التجهيز قد تفاقم مرة اخرى من جراء ارتفاع الاسعار. الا ان التطور الاكثر بروزا وأهمية قد شمل ركن الطاقة، ذلك ان تقلص رصيده السلبي بما يفوق النصف، كان له أثر بالغ على التوجيه العام للميزان التجاري. اما المواد الخام فقد خلفت رصيدا سلبيا بلغ 492 مليون درهم، على إثر الوضعية الغير الملائمة لسوق الفوسفاط.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 31 الى 36.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1982	1983	1984	1985	1986
المواد الغذائية	477-	72-	1 534-	389+	2 197+
مواد الطاقة والتزييت	6 536-	6 445-	8 236-	9 965-	4 865-
المواد الخام	1 348+	1 179+	1 434+	214+	492-
أنصاف المنتوجات	2 175-	1 157-	1 363-	2 136-	2 558-
مواد التجهيز	5 672-	4 774-	6 333-	6 367-	7 832-
مواد الاستهلاك	38-	402+	746+	930+	1 046+
المجموع	13 550-	10 867-	15 286-	16 935-	12 504-

ويتبين من خلال التوزيع الجغرافي للتيارات التجارية تعزيز مكانة المجموعة الاقتصادية الاوروبية بسبب انضمام الدول الايبيرية، وعلى الخصوص منها اسبانيا التي يطرح انخراطها في هذه الرابطة، مشاكل عديدة ومستعصية بالنسبة لصادراتنا، ذلك ان انعدام إجراءات عملية من الطرف الاوروبي لاجل الحفاظ على تيارات التبادل التقليدية وتنميتها، تسبب في عرقلة البحث عن حلول ناجعة أثناء المفاوضات التي أجريت من أجل تحديث اتفاقية التعاون المبرمة سنة 1976.

ومن جهة اخرى، تم القيام بمختلف الاعمال الرامية الى البحث عن اسواق خارجية، سواء من طرف القطاع العمومي ام القطاع الحر، غير انه في هذا المجال ايضا، فان اعتماد سياسة انعاش ديناميكية تتحور على الخصوص حول البحث بصفة اكثر إقداما عن منافذ جديدة ومعززة بانتاج متنوع وقابل للتصدير، ظل يصطدم على وجه الخصوص بقلة الاسواق ذات الطاقة الشرائية الكافية وبتقوية الظاهرة الحمائية.

الاستيرادات

بلغت الاستيرادات 34.608 مليون درهم فسجلت انخفاضا لاول مرة منذ عام 1983، بنسبة 10,5 ٪، وذلك بعد الارتفاع بمعدل 12,4 ٪ في سنة 1985. كما ان الكميات المستوردة تقلصت بنسبة 3,5 ٪ عقب زيادة 1,5 ٪ المسجلة في السنة الفارطة. غير ان هذه النتيجة الاجمالية تنطوي على تطورات مختلفة الاتجاه من ركن لآخر. ذلك ان المقتنيات من المواد الغذائية والمواد الطاقية قد تقلصت على التوالي بمعدل 15,2 ٪ و 49,8 ٪ من حيث القيمة، وبنسبة 17,4 ٪ و 2,4 ٪ فيما يرجع للكمية. اما مشتريات المواد الخام التي تقلصت قيمتها بنسبة 7,3 ٪، فقد ارتفع حجمها بمعدل 8,3 ٪، بينما لم يطرأ على واردات أنصاف المنتجات الا تغير طفيف. وفي الاخير تزايدت مشتريات مواد التجهيز ومواد الاستهلاك على التوالي بمعدل 26,3 ٪ و 25,8 ٪ على إثر تصاعد الاسعار، حيث ان الكميات المقابلة لها، تدنت بنسبة 19,9 ٪ فيما يرجع للمجموعة الاولى، وسجلت زيادة بمعدل 3,1 ٪ بالنسبة للمجموعة الثانية.

وفي أعقاب هذه التطورات شهد توزيع الاستيرادات بحسب اصناف المنتجات، تغييرات عميقة أحيانا، من سنة لاخرى. ذلك ان حصتي كل من المواد الطاقية والمواد الغذائية تراجعتا من 28 ٪ الى 15,7 ٪ ومن 13,2 ٪ الى 12,5 ٪، بينما اصبحت مواد التجهيز تمثل اهم ركن بنصيب 23,8 ٪ عوضا عن 16,9 ٪. وفيما يتعلق بانصاف المنتجات والمواد الخام، فقد شهدتا ايضا توسعا في حصتيهما اللتين انتقلتا على التوالي من 19,2 ٪ الى 21,7 ٪، ومن 15,6 ٪ الى 16,2 ٪. وقد كان الشأن كذلك بالنسبة لمواد الاستهلاك التي ارتفع نصيبها من 7,1 ٪ الى 10,1 ٪.

المواد الغذائية

بلغت قيمة استيرادات المواد الغذائية 4.329 مليون درهم، فانخفضت بنسبة قدرها 15,2 ٪ تبدو اقل اهمية من تقلص الكميات بمعدل 17,4 ٪ والذي يرتبط بالتخفيض من مشتريات الحبوب. وقد اقتصرت هذه الاخيرة بأكملها تقريبا على القمح وكلفت نحو 1.700 مليون درهم، وهو مبلغ في انخفاض بمعدل 40 ٪، ومثلت بذلك 1,6 مليون طن عوضا عن 2,1 مليون طن سنة 1985. وعلى النقيض من ذلك، وصلت اقتناءات المواد الغذائية الاخرى الى 2.640 مليون درهم، فارتفعت بمعدل 15 ٪، خاصة في اعقاب الطلب القوي على السكر والمنتجات الحليبية والتبوغ.

المواد الطاقية

لقد تحددت مشتريات المواد الطاقية عند مبلغ 5.429 مليون درهم، اي بتراجع نسبته 50 ٪ تقريبا، وذلك نتيجة تضافر آثار انخفاض كل من الاثمان العالمية للنفط وسعر الدولار، بينما لم تتقلص الكميات المقابلة الا بمعدل 2,4 ٪، اذ بلغت 5,6 مليون طن. وقد وصل مجموع النفقات المرصودة لاقتناء المنتوجات النفطية الى 4.587 مليون درهم، اي بتراجع نسبته 54 ٪ تقريبا في مقابل كميات بلغت 4,5 مليون طن، فتدنت بمعدل 10,3 ٪ وذلك ان البرميل من النفط قد تم تسعيره هذه السنة في 15 دولار او 136 درهم عوضا عن 27 دولار او 270 درهم سنة 1985 و 3,3 دولار او 14 درهم سنة 1973. اما فيما يتعلق بباقي المنتوجات الطاقية، فقد بلغت قيمة ما استورد منها 842 مليون درهم، اي بانخفاض نسبته 4,2 ٪، فيما اتسع حجمها بنسبة 56,9 ٪، نتيجة اقتناءات هامة من الفحم.

المواد الخام

بلغت استيرادات المواد الخام في المجموع 5.605 ملايين من الدراهم فتقلصت بنسبة 7,3 ٪ بسبب تضاؤل سعر عملات التسديد، حيث ان الكميات المتلقاة سجلت توسعا بمعدل 8,3 ٪. وهكذا بلغت كلفة اقتناءات المواد المعدنية التي تمثل نصف هذا الركن، 2.816 مليون درهم، اي بزيادة نسبتها 1,6 ٪ فقط، في حين سجلت الكميات المستوردة تقدما بمعدل 12,6 ٪، وذلك على إثر ارتفاع بمعدل 13,8 ٪ للتموينات من الكبريت، التي ظلت قيمتها مستقرة. اما اقتناءات المنتوجات من أصل حيواني ونباتي فلم تشهد أي تغير من حيث الحجم، غير ان كلفتها نزلت الى 2.789 مليون درهم، فسجلت في ظرف سنة تقلصا بنسبة تناهز 15 ٪، يعزى الى تراجع اسعار الزيوت النباتية والقطن. وفيما يخص مشتريات الاخشاب الخام فلم يطرأ عليها اي تغيير يذكر.

انصاف المنتوجات

ظلت اقتناءات انصاف المنتوجات قارة على وجه التقريب عند مبلغ 7.527 مليون درهم، غير انها شهدت من سنة لاخرى، تراجعا طفيفا من حيث الوزن. ذلك ان استيرادات المواد الكيماوية، ومنتوجات البلاستيك والاسمدة شهدت ارتفاعا قويا، ولو كان ذلك بنسب متفاوتة، بينما سجلت مشتريات المنتوجات المعدنية والقضبان، تراجعا بيّنا.

مواد التجهيز

وصلت التموينات من مواد التجهيز، التي أصبحت تحتل مكان الصدارة ضمن الواردات، الى 8.248 مليون درهم فسجلت ارتفاعا بنسبة تفوق 26 ٪، نتيجة تصاعد حاد للاسعار، فيما تضاءلت بعكس ذلك، الكميات المتلقاة بنسبة الخمس. وقد شمل هذا التطور كافة العناصر المكونة الرئيسية من الآلات والاجهزة المختلفة، والسفن والعربات الصناعية وبالخصوص اقتناء طائرتين. واما فيما يرجع للتجهيزات الخاصة بالقطاع الفلاحي فقد ارتفعت مشترياتها، من حيث القيمة والكمية على حد سواء.

مواد الاستهلاك

وصلت اقتناءات مواد الاستهلاك الى ما قيمته 3.470 مليون درهم، اي بزيادة نسبتها 25,8 ٪، فيما لم تشهد من حيث الحجم الا ارتفاعا بمعدل 3,1 ٪. وقد كان هذا الاتجاه الذي يعكس ارتفاع الاسعار عاما، حيث انه شمل السيارات السياحية والتجهيزات المنزلية مثلما هم أنسجة الخيوط والقطن أو الادوية.

الصادرات

لقد سجل الحجم الكلي للصادرات انخفاضا نسبته 6,1 ٪، وبلغت الايرادات المتأتية منها 22.104 مليون درهم، فارتفعت بمعدل 1,7 ٪ بالمقارنة مع سنة 1985، حيث سبق لها أن تقدمت وقتئذ بنسبة 13,8 ٪. ويعكس هذا التطور حالات متباينة من ركن لآخر. وهكذا تأثرت مبيعات المنتوجات الخام وانصاف المنتجات بتقلص الطلب وأكثر من ذلك بانخفاض الاسعار، فيما تميزت صادرات كل من المواد الغذائية والمواد المنتهية الصنع بسلوك جيد، وذلك بالرغم من انهيار أسعار مواد التجهيز، في حين شهد تصدير مواد الاستهلاك ارتفاعا متواصلا منذ بضع سنين.

وعلى إثر ذلك، دخلت تغييرات محسوسة على هيكل تكوين الصادرات. وهكذا فقد اتسعت كل من حصتي المواد الغذائية وأمتعة الاستهلاك اذ انتقلتا توالبا من 25,3 ٪ الى 29,5 ٪ ومن 17 ٪ الى 20,4 ٪. وعلى النقيض من ذلك، نزل نصيب كل من المواد الخام وانصاف المنتجات، من 28,8 ٪ الى 23,1 ٪ ومن 24,3 ٪ الى 22,5 ٪. وعلاوة على ذلك. فقد مثلت المواد المصنعة 44,8 ٪ من الصادرات الكلية في مقابل 42 ٪ سنة 1985، وذلك بفضل المستوى الجيد للطلبات على المواد المنتهية الصنع.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المواد الغذائية

وصلت صادرات المواد الغذائية الى 6.526 مليون درهم فسجلت زيادة بنسبة 18,8 ٪ تعزى الى ارتفاع بمعدل 2,2 ٪ للكميات المسلمة والى تدعيم مستوى الاسعار. والواقع ان مبيعات الحوامض التي ظل حجمها شبه مستقر، جلبت في المجموع 1.725 مليون درهم. وهو مبلغ يتجاوز نظيره في السنة الماضية بمعدل 15,6 ٪. كما ان الايرادات المتأتية من إرساليات البواكير ومنتوجات الصيد البحري، تحددت في 796 مليون و 2.791 مليون درهم على التوالي، فارتفعت من جهتها بنسبة 31,5 ٪ و 25,8 ٪، في مقابل كميات تفوق بمعدل 19,4 ٪ و 3,1 ٪ مستواها للسنة القارطة. وعلى النقيض من ذلك، تم تسجيل نتائج غير إيجابية خاصة فيما يعود لعصير الفواكه ومصبرات الخضر.

المواد الخام

بلغت مبيعات المواد الخام 5.113 مليون درهم، وانخفضت بنسبة 18,3 ٪، كما ان حجمها تقلص بمعدل 8,2 ٪ خاصة على إثر صعوبات تسويق المواد المعدنية. ذلك ان المداخيل برسم إرساليات المعادن والتي لا زالت تمثل نحو تسعة اعشار هذا الركن والخمس من مجموع الصادرات، قد تراجعت الى مبلغ 4.424 مليون درهم، أي بتقلص نسبته 22,2 ٪ في ظرف سنة ويعزى هذا التطور في القسط الوافر منه الى كساد سوق الفوسفاط، بحيث ان تصدير هذه المادة وصل في المجموع الى 13,7 مليون طن أي دون مستوى ارساليات العام السابق بمعدل 7,4 ٪، ولم يجلب سوى ما مقابل قيمته 3.748 مليون درهم، أي بانخفاض اكثر من 22 ٪ بالنسبة للمبلغ المحصل عليه سنة 1985.

كما ان مبلغ ما جلبته المعادن الاخرى تراجع من 871 مليون درهم الى 676 مليون، او ما معدله 22,4 ٪. وعلى النقيض من ذلك، وصلت ارساليات المواد من أصل حيواني ونباتي الى 689 مليون درهم، فسجلت تصاعدا بنسبة 20 ٪ نتيجة لارتفاع الكميات المصدرة بمعدل 15 ٪.

انصاف المنتوجات
والمواد المنتهية الصنع

ان صادرات المواد المخدومة، التي تتكون بحصص جد متكافئة من انصاف المنتجات والمواد المنتهية الصنع قد وصلت الى 9.901 مليون درهم. أي بتقدم نسبته 8,3 ٪ في مقابل كميات تزايدت بمعدل 5,8 ٪. وانتقلت نسبتها ضمن مجموع المبيعات الى الخارج من 42 ٪ الى 44,8 ٪ في ظرف سنة. وقد اتسعت مبيعات انصاف المنتجات بنسبة 3,9 ٪ من حيث الوزن، اما فيما يرجع للقيمة التي بلغت 4.969 مليون درهم فقد تراجعت بمعدل 6 ٪. وجلبت ارسائيات الحامض الفسفوري والاسمدة مبالغ من العملة الاجنبية تمثل قيمتها ما يقابل 3.028 مليون درهم و 914 مليون، اي بتقلص معدله 3,3 ٪ و 23,9 ٪ على التوالي. وعلى عكس ذلك، وصلت مبيعات المواد المنتهية الصنع الى 4.932 مليون درهم، فسجلت تقدما بينا نسبته 28 ٪ نتيجة الانتعاش البارز لصادرات أمتعة التجهيز وتزايد ارساليات مواد الاستهلاك التي ارتفعت بمعدل 22,5 ٪ لما بلغت 4.516 مليون درهم، وذلك بدافع من التوجه الحسن لمبيعات الالبسة الجاهزة، والملابس الداخلية والزرابي.

التوزيع الجغرافي للمبادلات

يبرز تحليل التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية، مرة اخرى أهمية أوروبا التي تم معها نحو 64 ٪ من الواردات و 73 ٪ من الصادرات. وقد اسفرت المعاملات التجارية مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية وحدها، والتي تعززت بانضمام اسبانيا والبرتغال، عن عجز نزل الى 5.481 مليون درهم عوضا عن 5.528 مليون وذلك نتيجة انخفاض الرصيد السلبي المسجل تجاه فرنسا، وهي المتعامل الرئيسي بحيث تستوعب ربع مجموع التجارة الخارجية. ذلك ان المبادلات مع هذا القطر خلفت عجزا قدره 2.034 مليون درهم، وهذا المبلغ ادنى بنحو 45 ٪ من نظيره في العام الماضي. ويفسر هذا التطور بتقلص واردات المواد الغذائية، وخصوصا منها القمح، وبارتفاع الصادرات.

وقد خف العجز الحاصل في المبادلات مع باقي الفرقاء الرئيسيين بشكل بين، اذ تراجع من 9.862 مليون درهم الى 6.245 مليون وذلك على إثر التحسن الطارىء على الوضعية المدينة بإزاء الاقطار العربية المصدرة للنفط، وكذا الاتحاد السوفياتي وتعزيز الفائض إزاء اليابان. وبالعكس، تفاقم العجز بشكل ملحوظ تجاه الولايات المتحدة نتيجة مشتريات الحبوب.

إن النتائج التي تم احرازها على صعيد المبادلات التجارية منذ خمس سنوات، في إطار مسلسل التحرر تبدو في المجمل وقد تحسنت بقدر لا يستهان به، بيد انه لا يمكن التغاضي عن كونها وليدة عوامل خارجية أكثر مما تكون حصيلة إجراءات معينة تم وضعها خصيصا لهذا الغرض. وعلى أي حال، فان الاعمال التي تم القيام بها في هذا الصدد يرجع الفضل فيها الى السلطات العمومية التي تنازلت عن مبالغ اقتطاعات هامة من مداخيلها كما انها عززت مساعدتها على حساب باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى، وبالاضافة الى ذلك، ظل مستوى الصادرات يخضع الى حد بعيد الى عوامل خارجية تتميز على الخصوص بضعف مستوى الطلب، وانخفاض اسعار المواد الاولية. وتساعد الحماية التي تمارسها حتى الدول الاكثر ثراء وتوسيع الرابطة الاقتصادية الاوروبية بانضمام البرتغال و على الخصوص اسبانيا، وهذه كلها عوامل تجعل تنمية صادراتنا عرضة لكل الاحتمالات كما انها تشكل تهديدات ليس بالامكان التصدي لها بمحض عزمنا الاكيد على مواصلة الاصلاحات التي شرع في تطبيقها في مجال التجارة الخارجية. ومن ثم ، وبما ان توازن المبادلات الذي يشكل حتميا دعامة لتكافؤ ميزان الاداءات، يعد ضرورة لا مناص منها في وقت تنعدم فيه الحلول على الصعيد الامعي، والتي ما فتىء تحقيقها غير أكيد. وبما ان الامر كذلك فانه يتعين الشروع، ولو بكيفية استثنائية ومؤقتة، في البحث عن طرق اخرى، بهدف استيعاب المتأخرات التجارية والتي تراكمت خلال السنين الاخيرة، كما انه يتعين السعي وراء توافق الواردات مع إمكانيات التصدير وطاقات التسديد المتوفرة لدى البلاد.

العلاقات المالية مع الخارج

لقد أدى التحسن الظرفي المحسوس على الصعيد الداخلي والخارجي وما صاحبه من أثار مسلسل التصحيح المطبق منذ بضع سنوات الى تحسن ملموس في الحساب الجاري لميزان الاداءات خلال سنة 1986. ويبدو هذا التطور جد مهم، سيما وانه قد توبع تحرير التجارة الخارجية وتم مرة اخرى اتخاذ اجراءات اكثر مرونة فيما يتعلق بالتحويلات الخارجية.

ذلك ان الانتاج الداخلي وخصوصا الفلاحي منه مكن من الزيادة في امكانيات التصدير ولكن ايضا وعلى وجه الخصوص من النقص من مشتريات المواد الغذائية. كما ان انخفاض اسعار العديد من المواد الاولية في الاسواق الدولية، وخصوصا التراجع المهم لسعر البرميل من البترول، والانخفاض الذي طرأ على قيمة العملة الامريكية وعلى النسب الاسمية للفائدة شكلت كلها عوامل ملائمة كان لها تأثير بين على المبادلات والتسديدات مع الخارج.

وهكذا فان عجز ميزان الاداءات الجارية انخفض بشكل مهم حيث هبط الى اقل من مليارين من الدراهم ولم يعد بالتالي يمثل بهذا المستوى سوى 1,5٪ من الناتج الاجمالي الداخلي عوضا عن 7,2 ٪ سنة من قبل و 12,7 ٪ في نهاية 1982 التي بلغ خلالها 11,4 مليار درهم وهو مستواه الاكثر ارتفاعا.

وقد أمكن الحصول على هذه النتائج رغم ضعف أثمنة الفوسفاط وفتور الطلب العالمي وتقلبات اسعار الصرف وخصوصا تفاقم حدة الاحتائية. ذلك ان الربح المحقق بفضل التخفيض من فاتورة الطاقة ومن استيراد المواد الغذائية تم صرفه جزئيا في اقتناء مواد التجهيز والاستهلاك. وعلاوة على ذلك فان الفائض الملحوظ الذي اسفرت عنه مداخيل الاسفار و تحويلات العمال المغاربة في الخارج مكن من مواجهة العجز التجاري والنفقات الحكومية ولم يسمح بتغطية سوى جزء من تسديد الدين. وفضلا عن ذلك فانه تم إعادة جدولة هذا الاخير بحيث بلغت في مجموعها 17 مليار درهم كان اوفر قسط منها يتعلق بتسديدات الرسمال.

وفي هذه الظروف، فان تمويل عجز العمليات الجارية والتسديدات للمنظمات الدولية، وخصوصا صندوق النقد الدولي، تطلب احتياجات من الرساميل تقل بكيفية محسوسة عما كان الامر عليه خلال السنوات الماضية. غير ان تراكم المتأخرات التجارية بدا مهما نتيجة لعدم توافق ارتفاع حجم الواردات مع القروض المحصل عليها في وقت منحت فيه تسليفات مهمة للزبناء الاجانب الذين اشتروا المنتوجات المحلية. وفي هذا الصدد، فان الاهمية التي اكتستها تحويلات الرساميل الى الخارج برسم تحملات الدين من رسمال وفوائد تترك للبلاد موارد مالية في انخفاض مستمر مخصصة لتمويل مشاريع التنمية. وهذا، ولاريب، تطور يلزم التخفيف من شدته حتى يمكن التوفيق بين متابعة النمو والبحث عن التوازن الخارجي والتقويم.

ومهما يكن من امر، فان ميزان الاداءات سجل في نهاية 1986 فائضا طفيفا، يناهز 740 مليون درهم، جاء يقوى احتياطيات الصرف التي ارتفعت الى 4343 مليون درهم وهو مستوى ما زال غير كاف لضمان سلاسة المعاملات وتسديد الاستحقاقات في الوقت اللازم(1).

(1) يرجع للملحق الاحصائي 37

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ميزان الاداءات

لقد اسفرت تقوية المداخيل الجارية، التي انتقلت من 43519 الى 47640 مليون درهم وكذا التخفيف من النفقات، التي نزلت من 52160 الى 49602 مليون، عن عجز منخفض في ميزان الاداءات بحيث نزل من 8641 الى 1962 مليون درهم، فلم يصبح يمثل سوى 1,5 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي وهي أضعف نسبة سجلت منذ عدة سنوات.

ويعزى هذا التطور على حد سواء لانخفاض عجز العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات وارتفاع الفائض الذي تركته أداءات التحويل. وعلاوة على ذلك فان هذا التطور صاحبه تحسن محسوس في البنية العامة لميزان الاداءات كما يتبين ذلك من الجدول التالي :

الارصدة بملايين الدراهم	1982	1983	1984	1985	1986 *
السلع والخدمات	17 346-	13 353-	16 979-	19 343-	16 065-
أداءات التحويل	5 909+	6 945+	8 189+	10 702+	14 103+
العمليات الجارية	11 437-	6 408-	8 790-	8 641-	1 962-
الرساميل الخارجية	12 605+	5 879+	9 390+	9 821+	2 704+
– الرساميل غير النقدية	(9 720+)	(5 041+)	(8 215+)	(8 827+)	(5 301+)
– صندوق النقد الدولي	(2 885+)	(838+)	(1 175+)	(994+)	(2 597–)
ميزان الاداءات	1 168+	529-	600+	1 180+	742+

* أرقام منجمة.

السلع والخدمات

نزل العجز البنيوي للعمليات المتعلقة بالسلع والخدمات الى 16.065 مليون درهم مسجلا انخفاضا قدره 3.278 مليون او 17 ٪ بعد ان كان قد تفاقم بشدة خلال السنتين الماضيتين. وهذا التوجه راجع اساسا للتقويم الذي طرأ اساسا على العجز التجاري بنسبة 30 ٪ او 4.740 مليون وبدرجة اقل على عجز مداخيل الاستثمارات، كما يعزى لزيادة قدرها 605 مليون في المداخيل الصافية للسياحة. غير ان هذه الارباح استوعبها جزئيا تضخم العجزالمتعلق بالعمليات الحكومية.

ذلك ان الواردات مسلمة بميناء الشحن والتي بلغت 31.655 مليون تراجعت بنسبة 10,5 ٪ بينما ادرجت الصادرات بما قدره 21.946 مليون ولم يتعد ارتفاعها 1,7 ٪ على الرغم من تزايد مبيعات المواد الغذائية وبدرجة اكثر المواد المصنعة. وفي هذه الظروف، فان الرصيد السالب للعمليات المتعلقة بالسلع مسلمة بميناء الشحن انخفض بنسبة 29,5 ٪ بالمقارنة مع 1985 غير ان مستواه بقي مهما حيث بلغ 9.709 مليون درهم.

اما فيما يتعلق بمصاريف النقل والتأمين، فان النفقات نزلت من 3.498 الى 3.134 مليون درهم بينما ارتفعت المداخيل المقابلة من 1.280 الى 1.599 مليون، وهكذا بلغ العجز 1.535 مليون مسجلا انخفاضا تفوق نسبته 30 ٪.

لقد انتقل الفائض الذي نجم عن الاسفار من 5.215 الى 5.820 مليون درهم. ذلك انه على الرغم من فترة التوقف الحاصلة في الحركة السياحية، فان المداخيل من العملات الصعبة المحصل عليها في هذا الميدان جلبت ما مقابل قيمته 6.730 مليون اي بزيادة 10,3 ٪ ناتجة عن ارتفاع كل من عدد الفترات المؤدى عنها ومتوسط النفقة بنسبة لكل سائح. اما فيما يتعلق بالمنح المقدمة للقاطنين الذين توجهوا للخارج فإنها بقيت مستقرة عند حوالي 910 مليون. وفي نفس الوقت، فإن مقابل قيمة العمليات التي مرت بالفعل عن طريق الجهاز البنكي ارتفع من 5.743 الى 6.330 مليون بالنسبة للمداخيل ومن 769 الى 807 مليون بالنسبة للنفقات.

ومن جهة اخرى، فبفضل اعادة جدولة جزء من تسديد الدين التي تمت خلال السنة فان الكلفة المتعلقة بالفوائد بلغت 6161 مليون درهم عوضا عن 7.647 مليون سنة 1985 مسجلة بذلك انخفاضا محسوسا بحيث ان النتيجة السالبة لركن «مداخيل الاستثمارات» والتي بلغت 6.270 مليون درهم انخفضت بنسبة 18,6 ٪ بالمقارنة مع العام الماضي.

وبالمقابل، فان نفقات الدولة بالخارج تضاعفت تقريبا اذ انتقلت من 3.092 الى 6.049 مليون درهم بينما تحددت التحويلات الخاصة بتغطية نفقات التسيير والتي قامت بها السفارات الاجنبية والمنظمات الدولية في ما قدره 714 مليون، وهكذا بلغ عجز ركن العمليات الحكومية المتعلقة بالسلع والخدمات 5.335 مليون عوضا عن 2.405 مليون درهم سنة من قبل.

اداءات التحويل

لقد ارتفع المجلوب الصافي للتعلق بالتحويلات بدون مقابل الى 14.103 مليون درهم محققا بذلك زيادة قدرها 31,8 ٪. ويعزى هذا النمو للمداخيل المتعلقة بتحويلات العمال المغاربة القاطنين بالخارج التي وصلت الى 12.745 مليون وارتفعت بنسبة 31 ٪. وبموازاة ذلك، فان مبلغ التحويلات التي قام بها الاجانب القاطنون بالمغرب او الذين غادروه نهائيا بلغ ما يناهز 200 مليون.

اما فيما يتعلق بالتحويلات العمومية فانها اسفرت عن فائض أهم مما كان عليه الأمر سنة 1985 حيث وصل الى 555 مليون درهم. ذلك ان الاموال المتلقاة بدون مقابل ارتفعت من 689 مليون الى 841 مليون في حين ان التسديدات برسم المعاشات التي تؤديها الدولة وكذا مساهمة المغرب في تسيير الهيآت الدولية انخفضت من 365 الى 286 مليون درهم.

وفي النهاية، فان فائض أداءات التحويل سمح بتغطية 88 ٪ من العجز المتعلق بالسلع والخدمات عوضا عن ما يفوق النصف بقليل سنة 1985، كما مكن من تحديد الرصيد السالب للحساب الجاري في 1.962 مليون درهم تم تمويلها باللجوء الى رؤوس الاموال غير النقدية بدرجة اقل بكثير مما كان عليه الامر سابقا.

الرساميل غير النقدية

طبقا للاهداف المتوخاة فيما يتعلق بتقويم عجز الميزان الجاري انخفض الدفق الصافي من الرساميل غير النقدية الذي ما زال يمثل المجلوب الضروري لضمان توازن ميزان الاداءات بحيث نزل من 8.827 الى 5.301 مليون درهم. ذلك ان ما يناهز نصف هذه المدخولات الصافية وهو ما يعادل 2.917 مليون درهم مكن من تخفيف الاستدانة تجاه صندوق النقد الدولي. لقد انتقل مجموع التسليفات المحصل عليها والصادرة اساسا عن القطاع العمومي من 14.353 الى 11.688 مليون درهم مسجلة بذلك انخفاضا يناهز الخمس بحيث لم تعد تمثل سوى 8,7 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 12 ٪ سنة 1985. وفي نفس الوقت فان نفقات الرسمال ارتفعت من 5.526 مليون الى 6.387 مليون على الرغم من تأجيل جزء من الاستحقاقات.

وفي هذه الظروف، فان الخدمة الكلية للدين الخارجي، مع الاخذ بعين الاعتبار لاعادة الجدولة وكذا للتحملات المتعلقة بالفوائد وقدرها 6.161 مليون درهم، وصلت الى 11.669 مليون عوضا عن 12.782 مليون سنة 1985 و 7.225 مليون سنة 1984. وهي بهذا المستوى تمثل 35,3 ٪ من مداخيل صادرات السلع والخدمات وما يقارب ربع الموارد الجارية عوضا عن 39,7 ٪ و 29,4 ٪ على التوالي سنة 1985.

العلاقات
مع صندوق النقد الدولي

في اطار متابعة البرنامج التصحيحي المطبق منذ سنة 1983 في ظروف غالبا ما كانت صعبة، والهادف الى التخفيف من الضغوطات على الحسابات الخارجية، ابرمت السلطات العمومية مع صندوق النقد الدولي اتفاقية جديدة قصد انعاش النمو مع متابعة اعادة التوازنات الداخلية والخارجية في محيط دولي اصبح في الواقع اقل معاكسة مما كان عليه من قبل. وهذا البرنامج مدعم بخط اعتماد قدره 230 مليون من حقوق السحب الخاصة حصل عليها في مختتم 1986 وذلك لمدة تنتهي في مارس 1988. وفي هذا الصدد تمت في دجنبر تعبئة 30 مليون من حقوق السحب الخاصة اي ما يعادل 320 مليون درهم. وبالمقابل فان التسديدات التي اديت خلال السنة بلغت 2.917 مليون درهم.

تنظيم عمليات الصرف

في اطار تميز بمتابعة انفتاح الاقتصاد على الخارج، ادخلت من جديد اجراءات اكثر مرونة على تنظيم عمليات الصرف.

في الميدان التجاري، كان الهدف من اهم الاجراءات المتخذة هو تدعيم نظام تشجيع الصادرات والزيادة من تحرير الواردات. وهكذا على وجه الخصوص حذف رسم الاحصاء المتعلق بالصادرات بينما تم تخفيض الرسم المؤدى على قيمة المبيعات من المواد المعدنية من 5 ٪ الى 0,5 ٪. ولمساعدة قطاع التصدير على مواجهة مشكل التمويل سمح للابناك باللجوء الى مراسليهم الاجانب قصد تعبئة الديون المترتبة على الخارج لصالح المصدرين مع إمكانية تزويد هؤلاء بالمبالغ المحصل عليها بهذا الشكل وذلك لاجل تسديد وارداتهم. ومن جهة اخرى، تم تدعيم التوجه الليبرالي للبرنامج العام للواردات وذلك بالغاء كل إجراءات الحظر وبتوسيع لائحة المواد الغير الخاضعة للترخيص والتي تغطي من الآن فصاعدا حوالي

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

90 ٪ من المشتريات بالخارج. وخصوصا لاجل التخفيف من الضغط الجبائي عند الاستيراد تم من جديد التخفيض من النسبة القصوى لحقوق الجمارك من 60 ٪ الى 45 ٪ هذه السنة بعد ان كانت ما تزال تبلغ 100 ٪ سنة 1984.

وفي ميدان تنظيم الخدمات، تم ايضا تبسيط الاجراءات الادارية المتعلقة بالاسفار. ومن الآن فصاعدا فان الغير القاطنين لم يعودوا عند دخولهم الى المغرب ملزمين بالتصريح بالعملات الاجنبية التي هي في حوزتهم على شكل اوراق بنكية الا اذا تعدى مقابل قيمتها 15.000 درهما. كما ان حصة الحصص السنوي من العملات الممنوحة لمقاولات القطاع السياحي والتي لا يشترط عند استعمالها الادلاء بمستندات اثباتية تم رفعها الى 50 ٪ في حين لم تكن من قبل تتعدى الثلث ولم تكن تشمل سوى مصاريف التنقيب عن اسواق جديدة.

وقصد تحسين ظروف توظيف الادخار الخارجي، تقرر ان يحرر تحديد المكافأة الممنوحة للودائع بالحسابات الاجنبية بالدراهم المقابلة للتحويل. وقد تم ايضا اتخاذ إجراءات اكثر مرونة لفائدة تحويلات القاطنين الاجانب اصحاب حسابات الرسال والانتظار والمسموح لهم بتصفية رصيدهم الذي لا يتعدى 100.000 درهم. وبالاضافة الى ذلك، فانه تم رفع المبلغ الممكن تحويله برسم المغادرة النهائية الى 25.000 درهم عن كل سنة إقامة بالمغرب دون تحديد قدر أقصى. كما انه تم الرفع من المبالغ الممكن ارسالها لصالح الاشخاص الذين يتابعون دراستهم العليا بالخارج من 1.200 الى 2.000 درهم بالنسبة لكل شهر. واخيرا، الغيت السقوف التي كانت تطبق لحد الآن فيما يتعلق بالتحويلات الشهرية للارباح المحققة من طرف المهن الحرة وكذا بالنسبة للاسهامات الاجتماعية المؤداة من طرف المأجورين ومستخدميهم.

وفي ميدان تسعير العملات لم يقع رسميا اي تخفيض في قيمة الدرهم منذ شهر غشت 1985، إذ ان التغيرات المسجلة في العملات المسعرة كانت راجعة فقط للتقلبات الحاصلة في اسعار الصرف في الاسواق الخارجية والتي خففت من حدتها زيادة على ذلك مجموعة معاملات الترجيح. وهكذا، فان القيمة الخارجية للدرهم المحتسبة على اساس حقوق السحب الخاصة بقيت تقريبا مستقرة بعد ان كانت قد انخفضت بنسبة 11,3 ٪ سنة من قبل. وبالمقارنة مع اهم العملات الاوروبية لوحظ انخفاض في القيمة بنسبة 6 ٪ إزاء الفرنك الفرنسي، و 12,9 ٪ بالقياس مع المارك الالماني و 5,4 ٪ و 13,6 ٪ بالتوالي تجاه البسيطة الاسبانية والفرنك السويسري. وبالنسبة للفرنك البلجيكي والليرة الايطالية بلغ الانخفاض حوالي 11,5 ٪. وعلى النقيض من ذلك، سجل الدرهم ارتفاعا نسبته 10,4 ٪ بالمقارنة مع الدولار الامريكي، و 9,1 ٪ ازاء الدولار الكندي و 8 ٪ تجاه الجنيه الاسترليني. واخيرا، فبتسعير المارك الفنلاندي ابتداء من اكتوبر اصبح عدد العملات المسعرة كل يوم عمل من طرف البنك المركزي يبلغ 21 (1).

ان تمويل العجز التجاري وتحملات الدين بواسطة مداخيل السياحة وتحويلات العمال المغاربة بالخارج يبدو غير كاف، ويستلزم اللجوء الى الرساميل الخارجية الصادرة في اغلب الاحيان عن القطاع العمومي. وهذا المسلسل الذي توبع بكيفية ثابتة خلال السنوات الاخيرة يتناقض على ما يبدو مع مستلزمات سداد الدين التي ما فتئت تتزايد مؤدية حتما الى اعادة الجدولة ومسفرة عن استدانة جديدة تعوق تحقيق أهداف التقويم المتوخاة. وبالتالي فانه من اللازم التخفيض من فاتورة الواردات والتقوية القصوى للصادرات وكذا توظيف أحسن للموارد الناتجة عن السياحة وعن تحويلات الاجور لاسيما وان بنية التجارة الخارجية ما زالت تخصص حيزا هاما للسلع والخدمات الغير الضرورية للتنمية والتي هي بالاضافة الى ذلك جد غالية. ان متابعة مسلسل التحرير بكيفية اسرع مما ينبغي ومن طرف واحد لايمكن ان تكون دائمة وذلك على الخصوص اعتبارا للمستوى الذي بلغته الاستدانة.

المالية العمومية

تميزت سنة 1986 في مجال المالية العمومية بالاستمرار في إجراءات التعديل والتصحيح التي شرع فيها منذ بضع سنوات خلت. كما انها تميزت بدخول الضريبة على القيمة المضافة في حيز التطبيق ابتداء من شهر ابريل، مشكلة بذلك المرحلة الاولى نحو تجديد النظام الضريبي الحالي. والجدير بالذكر في هذا الصدد ان الضريبة الجديدة التي ستخضع لها الشركات قد تمت المصادقة عليها هذه السنة وسيجري العمل بها ابتداء من 1988.

وعلى صعيد القانون المالي لسنة 1986 لوحظ تزايد قوي دون شك لاهم بنود الميزانية. غير ان هذا الاتساع نتج بالاساس عن تخصيص مبالغ هامة لنفقات الاستثمار وتحملات الدين. ففيما يخص الاولى، كان من اللازم التوفيق فيما بين مستوى كل من الترخيصات المتعلقة بالنفقات وإمكانيات الاداء. ولبلوغ هذا الهدف، توجبت تصفية الاعتمادات المفتوحة والتي سبق الترخيص بها وذلك بادراج المبالغ الواجب دفعها في ميزانية سنة 1986. كما انه بدا من اللازم فيما يخص تحملات الدين، وذلك بحكم الاعراف المحاسبية المتبعة في هذا المجال، إدراج المبلغ الكلي لخدمة الدين ضمن النفقات، والمقابل لقيمة الديون التي تمت جدولتها ضمن المداخيل. وقد أدت هذه الطريقة، في النهاية، الى تعميق الفوارق بين التوقعات المحددة ضمن قانون المالية وتلك التي استلزم وضعها عند التنفيذ.

فعلى مستوى التنفيذ يمكن تقسيم سنة 1986 الى فترتين جد متميزتين، تشمل الاولى أوائل العام، حيث اقدمت الخزينة خلالها في غياب اي اتفاق مع صندوق النقد الدولي على تسديد مبالغ هامة كانت بصدد التأشير عند نهاية 1985، الامر الذي أدى الى ممارسة ضغوط على وضعية خزينة الدولة والى تضخم محسوس في حاجيات الخزينة العامة الى التمويل. اما المرحلة الثانية فقد اتسمت على العكس بتطابق تام بين النفقات والموارد، باعتبار تدني المداخيل وعلى الخصوص منها المتأتية من احتكارات الدولة، والتي عوض عنها في الواقع الى حد بعيد بتحصيل اموال جد هامة برسم مبيعات المواد النفطية. وخلال هذه الفترة لوحظ ايضا تراكم أداءات متأخرة بمبلغ يكاد يوازي ما تم تسديده عند بداية السنة. وفي آخرها تم التوصل الى ابرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن قرض قدره 230 مليون من حقوق السحب الخاصة لمدة 18 شهرا تنتهي عند الربع الاول من عام 1988.

وفي المجموع، وصلت النفقات الجارية الى 29,8 مليار درهم، فخلفت عجزا جاريا مقداره 1,2 مليار، في حين بلغت نفقات الاستثمار 6,3 ملايير، وهو مبلغ يتلاءم وإمكانيات التمويل المحلية منها والخارجية، وإن كان يبدو أدنى بكثير مما تم انجازه خلال السنوات السابقة. وبذلك تكون التحملات الاجمالية للخزينة قد انتقلت من 42,2 الى 45,1 مليار، بيد انها لم تمثل سوى نسبة 33,6 ٪ من الناتج الداخلي المجمل في نظير 35,4 ٪ في السنة السابقة، وذلك بالرغم من تزايد التسديدات برسم رأس مال الدين العمومي، بنسبة تكاد توازي الضعف. اما الموارد فقد بلغت من جهتها 28,6 مليار، اي بزيادة معدلها 6,9 ٪ وتشتمل في الواقع على 3,3 ملايير برسم فائض القيمة للمواد النفطية.

وفي هذه الظروف، يبلغ عجز الخزينة 16,5 مليار و 7,5 مليار فقط اذا ما استثني سداد رأس مال الدين، ويمثل بذلك 5,6 ٪ من الناتج الداخلي المجمل، وهي نسبة تبدو دون الهدف المحدد بقليل، واضعف بصفة ملموسة من معدل 8,9 ٪ الملاحظ خلال السنة السابقة.

واذا كان نسق تكوين موارد الخزينة قد تراجع فان وتيرة تزايد النفقات بدت اكثر اعتدالا. غير انه كان من الصعب ايجاد موارد لتمويل العجز حتى عند المستوى الذي بلغه، نظرا لكون تدفقات الاموال الخارجية بدت غير كافية، بل واصبحت سالبة لاول مرة، الشيء الذي استلزم تعبئة مبالغ هامة من الداخل لتمويل ذلك العجز. وقد مكنت هذه المبالغ من تلبية حاجيات الخزينة بأكملها، غير انه بالرغم من اللجوء الى اموال الادخار لدى العموم بصفة رئيسية كان من اللازم الاعتماد الى حد بعيد على الوسائل ذات الصبغة النقدية، ومن ثم بدا من المتحتم القضاء بقدر الامكان على الآثار السلبية الناجمة عن ذلك، سواء فيما يتعلق بسيولة الاقتصاد أم فيما يرجع للطلب الداخلي والخارجي.

قانون المالية

إن تصاعد اعتمادات الميزانية، الذي كان ملموسا سنة 1985 قد ازداد بصفة أوضح، ضمن قانون المالية لسنة 1986

الا ان التوسع الاستثنائي، بما يتجاوز الثلثين، لاعتمادات الاستثمار جاء نتيجة لادراج الاموال اللازمة لضمان قسط من تعهدات سابقة للدولة في ميزانية السنة. اما ما تبقى من الاعتمادات المرحلة والتي لم تتم الموافقة عليها، فقد الغيت بصفة نهائية. وتندرج هذه المسطرة في إطار تصحيح المالية العمومية، وستمكن من تسوية مشكل المتأخرات المتراكمة برسم الاعتمادات المسموح بها، كما انها ترمي في المستقبل الى تفادي إدراج النفقات التي لا يتوفر لها التمويل اللازم، ضمن قانون المالية.

كما ان اجمالي خدمة الدين العمومي، والذي كان من المنتظر ان يتفاقم بنسبة تفوق 80 ٪ كان موضع اعادة لجدولة استحقاقات الدين الخارجي، بمبالغ هامة وصلت الى 11,5 مليار درهم. وهكذا، وباستثناء هذين العاملين، فان نفقات الميزانية تكون قد زادت بنسبة

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 58.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تقارب ما تم تسجيله في السنة السابقة. وبالفعل كان من المتوقع ان تشهد ميزانية التسيير ارتفاعا معتدلا للنفقات الخاصة بالموظفين والمعدات وكذا تراجعا بينا للمبلغ المخصص لدعم اسعار المواد الاساسية، وذلك نتيجة لانخفاض أثمان المواد الاولية في الاسواق العالمية، وللزيادة في الاسعار الداخلية منذ شهر شتنبر 1985.

وفي المجموع، وباعتبار التحملات الناجمة عن فوائد الدين العمومي فقط، فقد تم الحفاظ على التوازن فيما بين النفقات الجارية المتوقعة والمداخيل العادية المرتقبة. وعلى النقيض من ذلك، فانه مع انعدام الادخار العمومي يبقى مشكل تمويل الاستثمارات مطروحا بأكمله حيث انه يتوقف على موارد الاقتراض الممكن تعبئتها فعليا سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

وفي النهاية ، حدد المبلغ الاجمالي للنفقات المدرجة في قانون المالية في مبلغ 70,3 مليارا من الدراهم، مسجلا بذلك زيادة معدلها 41,7 ٪ في نظير 12,2 ٪ سنة 1985، بعد الانخفاض الملاحظ خلال عامي 1984 و 1983. اما فيما يرجع للموارد، فقد تم تقديرها بمبلغ 57,4 مليارا، اي بتصاعد نسبته 35,6 ٪ عوضا عن 15,5 ٪ سنة 1985 مما اسفر عن عجز بمبلغ 12,9 مليار درهم.

ويبين الجدول التالي الموارد و المقادر العليا للتحملات المدرجة في الميزانية العامة والميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة، بالنسبة للسنتين الاخيرتين (1) :

بملايين الدراهم	سقوف التحملات		الموارد		الأرصدة	
	1985	1986	1985	1986	1985	1986
الميزانية العامة *	44 313	61 983	*38 055	*50 628	6 258–	11 355–
- التسيير	21 284	22 099				
- الدين العمومي **	10 747	19 381				
- الاستثمارات	12 282	20 503				
الميزانيات الملحقة	618	681	618	681		
الحسابات الخاصة	4 647	7 587	3 626	6 053	1 021–	1 534–
قانون المالية	49 578	70 251	42 299	57 362	7 279–	12 889–

* تشمل موارد الميزانية العامة على :
- المداخيل العادية : 640 26 مليون سنة 1985 و 208 29 مليون سنة 1986.
- مداخيل الاقتراضات 415 11 مليون سنة 1985 و 420 21 مليون سنة 1986.
** قبل إعادة جدولة الدين.

نفقات الميزانية العامة

بلغت اعتمادات الميزانية العامة المرخصة 62 مليار درهم، فسجلت تزايدا جد مرتفع بلغ حوالي 40 ٪ او 17,7 مليار. ويعزى هذا الارتفاع باكمله تقريبا وبحصص تكاد تكون متساوية الى خدمة الدين قبل اعادة الجدولة والى اعتمادات التجهيز التي تشكل ثلث مجموع الاعتمادات بدلا من 27,7 ٪ في قانون المالية السابق.

وقد حددت نفقات التسيير في اكثر من 22 مليار، وارتفعت بما معدله 3,8 ٪ عوضا عن 10,7 ٪ سنة 1985، نظرا لانخفاض مبلغ مساعدات أسعار الاستهلاك المدفوعة لصندوق المقاصة وللمكتب للهبي للحبوب والقطاني، والتي تقلصت من 2,1 مليار الى 1,6 مليار درهم. اما فيما يخص النفقات المتعلقة بكل من الموظفين والمعدات والتحملات المشتركة فقد تم رفعها من 19,2 الى 20,5 مليار، ولم تتسع الا بنسبة 6,8 ٪، وهي دون المعدل الملاحظ في السنة الفارطة. ويعزى ارتفاع كتلة الاجور الذي بلغ ما نسبته 11,7 ٪ الى وقع الزيادة في الرواتب التي تقررت سنة 1985، والى تحسين نظام التعويضات المدفوعة لبعض فئات الموظفين، وكذا الى احداث 14.600 منصب شغل خصوصا لصالح إدارة الدفاع ووزارات الداخلية والتعليم والصحة.

اما فيما يتعلق بالنفقات المخصصة للمعدات فقد اتسعت باكثر من 9 ٪، وهي نسبة ترتبت بصفة خاصة عن الزيادة في منح التعليم العالي والمساعدات المقدمة للجماعات المحلية والرفع من الاعتمادات الممنوحة لبعض الادارات.

وقد انتقل مجموع الاعتمادات المفتوحة برسم خدمة الدين العمومي الداخلي منه والخارجي من 10,7 مليار درهم الى 19,4 مليار، قبل الجدولة، وهو مبلغ مرصود في حدود ما يناهز الثلثين لتسديد أقساط رأس مال القروض الخارجية التي حان أجل استحقاقها.

ومن جهة اخرى، يعزى التضخم الملموس لتحملات الدين العام للدولة الى تكثيف إصدارات الخزينة من أذوناتها في السوق النقدية الداخلية وقد قدرت تسديدات الدين الخارجي في المجموع باكثر من 16,7 مليار، امكن الحصول على اعادة جدولة 11,5 مليار درهم منها.

اما اعتمادات الاداء المفتوحة برسم ميزانية التجهيز لسنة 1986، فقد حددت في 20,5 مليار، تشتمل في الواقع على مبلغ هام يمثل الاعتمادات المرحلة، التي لم يتم الشروع في صرفها في نطاق الميزانيات السابقة. ويندرج هذا الاجراء في اطار عملية تصحيح المالية العمومية الهادفة على الخصوص الى تفادي تكوين أداءات متأخرة والى التقريب بين الاصدارات وإمكانيات الانجاز والتسديد. إن ترشيد المشاريع المتبناة التي اعيد تصنيفها ضمن تشكيلة من الاسبقيات وبحسب طابع الملاءمة الذي تكتسيه، وعلى الخصوص ضرورة الحرص على اتمام البرامج الجاري انجازها، كانا مصدر القرار الرامي الى الرفع من نفقات التجهيز.

ولذلك، فان القسط الاوفر من المبالغ المرخصة قد استفادت منه بصفة خاصة الاعمال ذات الطابع الاقتصادي التي تلقت اكثر من الثلثين منها تم ارصادها لاتمام التجهيزات الاعلامية لبعض المصالح، ولاشغال تتعلق بهندسة المياه وبناء الطرق وتجهيزالموانىء وكذا للتكوين المهني والتربية الوطنية.

مداخيل الميزانية العامة

تقدر الموارد الاجمالية بمبلغ 50,6 مليار، في نظير 38 مليار سنة 1985 ويبلغ بذلك معدل ارتفاعها 33 ٪، ويعزى الجزء الاكبر منه الى موارد الاقتراضات التي تمثل نسبة تتجاوز 42 ٪ من المجموع في مقابل 30 ٪ في السنة السابقة.

وقد تم تقييم المداخيل العادية بمبلغ 29,2 مليار، اي بزيادة 2,6 مليار او 9,6 ٪ كما كان الشأن في العام السابق، تمثل منها المداخيل الجبائية مقدار 26,9 مليار، اي بارتفاع معدله 11,9 ٪ وحصة تفوق 92 ٪.

إن دخول الضريبة على القيمة المضافة حيز التنفيذ ابتداء من فاتح ابريل 1986 يندرج في اطار التطبيق التدريجي للاصلاح الجبائي. وعلاوة على ذلك كان من المتعين استفادة ميزانيات الجماعة المحلية من حصة قدرها 30 ٪ من المبالغ المحصل عليها برسم هذه الضريبة الجديدة، التي حلت محل الضريبة على المنتجات والخدمات والتي لم ينتظر منها على كل حال أية زيادة قوية.

وقد كان من شأن باقي المقتضيات الجبائية لهذه السنة، والتي ترمي الى تحقيق اهداف قطاعية معينة، ان تؤدي الى اضعاف حجم المداخيل. وهكذا استفادت عمليات إعادة ضم الاراضي الفلاحية المجزأة من الاعفاء من الضريبة على الارباح العقارية ومن تطبيق معدلات منخفضة لرسوم التسجيل. واخيرا، تم تغيير أو حذف رسوم الجمرك المطبقة على مواد معينة وذلك بغية تمكين بعض الانشطة المنتجة من التموين في ظروف اقل تكلفة. كما انه تم تخفيض المعدل الاقصى لرسوم الجمرك المطبقة على الواردات من 60 ٪ الى 45 ٪، وحذف الضريبة على خروج بعض المنتوجات المحلية. وقد احدثت كذلك تخفيضات في الاسهامات ضمن الضريبة على الارباح المهنية لصالح المقاولات التي توفر مناصب جديدة للشغل.

ويبين التوزيع بحسب اصناف الاقتطاعات المرتقبة، ان الضرائب المباشرة تم تقديرها بمبلغ 7.350 مليون ورسوم الجمرك بـ : 5.350 مليون، اي بارتفاع معدله 9,5 ٪ و 12,7 ٪ على التوالي. اما رسوم التسجيل والدمغة فقد قدر مبلغها بـ : 2.431 مليون. وانتقلت الضرائب الغير المباشرة، من جهتها، من 10.275 مليون الى 11.785 مليون، اي بتوسع معدله 14,7 ٪ بالنسبة للسنة السابقة، ولا زالت الضرائب على قدر المعاملات تمثل منها حصة تتجاوز ثلاثة أرباع.

اما باقي الموارد الجارية الاخرى فقد وصلت في المجموع الى 2.292 مليون، تدخل ضمنها مداخيل احتكارات واستغلالات الدولة بمبلغ 1.266 مليون، في تناقص من سنة لاخرى، حيث ان مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط تراجعت من 1.100 مليون الى 500 مليون درهم.

وعلى النقيض من ذلك، فقد ارتفعت سقوف الاقتراض من 11,4 مليار الى 21,4 مليار درهم. وقد قدرت الاموال المتعين تحصيلها من السوق المالية الداخلية بمبلغ 1,6 مليار فقط، بينما حصرت المساعدات الخارجية في حدود 11,8 مليار. وتمثل منها المكاسب الناتجة عن اعادة جدولة الدين الخارجي مبلغ 11,5 مليارا، بدلا من 4,4 ملايير في الميزانية

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين رقم 38 و 39.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

السابقة بينما يتاتى ما تبقى منها من الاقتراضات التقليدية لدى المنظمات الدولية او في اطار التعاون الثنائي بما مقابل قيمته الاجمالية 8,3 مليار درهم، عوضا عن 6 ملايير في 1985.

تنفيذ قانون المالية

لقد شكلت مراعاة الخطوط الرئيسية لسياسة التصحيح اثناء تنفيذ الميزانية الشغل الشاغل للسلطات العمومية، التي حرصت على تقليص عجز الصندوق والتوصل الى الالتزام بالمعايير المحددة وكذا تسديد اكثر ما يمكن من الاداءات المتأخرة. الا ان هذا المسعى اعترضته صعوبات التمويل بوجه خاص، الشيء الذي اجبر السلطات على العدول بصفة مؤقتة عن مواصلة تصفية الاداءات المتأخرة.

وفي النهاية، فان عدم تسديد إصدارات الخزينة قد مكن من حصر حاجيات التمويل في مبلغ 7,5 مليار، اي ما يمثل 5,6 ٪ فقط من الناتج الداخلي المجمل عوضا عن 10,6 ملايير و 8,9 ٪ على التوالي، في السنة السابقة.

وعلى عكس ما وقع عام 1985، ظلت الموارد العادية دون المبالغ المرتقبة. بيد انه، اذا ما تم اعتبار الفائض المتأتي بمقدار 3,3 ملايير من المواد النفطية، فإن موارد الخزينة تصل الى 28,6 مليار، اي بارتفاع معدله 6,9 ٪ يظهر اقل اهمية من نظيره للسنة الماضية حيث بلغ 14 ٪. غير ان النفقات الجارية للدولة، والتي حددت في 29,8 مليارا، لم ترتفع من جانبها الا بنسبة 5,4 ٪، وبذلك يكون العجز الناتج عن العمليات العادية قد تقلص شيئا ما. وزيادة على ذلك، حددت المصاريف برسم الاستثمارات في 6,3 ملايير. وفي المجموع، فان عجز الخزينة بات مطابقا للحدود التي رسمها له برنامج التصحيح.

وقد خضع تمويل هذا الاخير لمقاييس تم تحديدها باتفاق مع صندوق النقد الدولي خصوصا فيما يتعلق بالتجاء الدولة الى القروض البنكية. ونظرا لهذه الالتزامات ولعدم توفر الرساميل الخارجية، فقد عمدت الخزينة الى الزيادة من الاقتراضات الداخلية لدى العموم كما انها سعت الى اعادة جدولة استحقاقات الدين الخارجي.

وهكذا فان التمويلات الخارجية، التي أمنت تغطية قسط وافر من عجز الخزينة خلال عام 1985، قد اسفرت هذه السنة عن رصيد سلبي يتفاقم بفعل تسديدات أقساط دين صندوق النقد الدولي. ونتيجة لذلك، فقد بلغت الرساميل الداخلية في المجموع 10,3 مليار منها 6,6 ملايير متأتية من تسبيلات بنوك الودائع و 3 مليارات من اصدارات لدى العموم لاذينات الخزينة لمدة 5 سنوات، وتكون بذلك قد تجاوزت عجز التمويل ومكنت، علاوة على ذلك، من تغطية تسديد أقساط رأس المال برسم القروض الخارجية، وخصوصا منها ما صدر عن صندوق النقد الدولي.

ويبين الجدول التالي تطور الوضعية الموقتة للخزينة بالمقارنة مع سنة 1985 (1).

بملايين الدراهم	1985	1986
المداخيل العادية	26 746	28 586
النفقات العادية	28 259	29 787
الرصيد العادي	**1 513 -**	**1 201 -**
نفقات التجهيز	9 084	6 286
عجز التمويل	10 597 -	7 487 -
التمويل الصافي	**10 597 +**	**7 487 +**
الهبات	2 508	140
اقتراضات خارجية	1 868	365 -
صندوق النقد الدولي	1 070	2 617 -
قروض بنكية	3 456	6 187
منها ـ بنك المغرب	(1 033 -)	(417 -)
البنوك	(4 489)	(6 604)
اقتراضات داخلية غير بنكية	1 695	4 142

المداخيل

بلغت الموارد العادية 28.586 مليون درهم فسجلت زيادة بمعدل 6,9 ٪ تمثل نصف الزيادة الملاحظة سنة 1985. وتظهر المداخيل الجارية تراجعا بنسبة 5,6 ٪، اذا لم يوخذ بعين الاعتبار الربح البالغ 3.331 مليون والناجم عن الابقاء على الاسعار الداخلية لبيع المنتجات النفطية عند مستواها للسنة الماضية. ويعزى هذا التطور، من جهة، الى عدم إجراء اي دفع من مداخيل احتكارات الدولة من طرف بعض المؤسسات، وعلى الخصوص المكتب الشريف للفوسفاط الذي وصلت مساهمته الى 1.738 في السنة الماضية، ومن جهة اخرى الى تباطؤ وتيرة تصاعد المداخيل الجبائية الصرفة التي تراجعت مما يفوق 10 ٪ خلال السنتين الاخيرتين الى 2,9 ٪ في هذا العام.

وصلت الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي الى 27.395 مليون وكونت 96 ٪ تقريبا من الموارد الجارية للخزينة. وقد مثلت، كما كان الشأن خلال السنين الاخيرة، قرابة 20 ٪ من الناتج الداخلي المجمل، وذلك باعتبار الربح الذي كسبته الخزينة سنة 1986 والبالغ 3.331 مليون، والمتأتي من مبيعات المواد النفطية غير ان الارتفاع الاقل سرعة لمجلوب الجباية الصرفة بالنسبة للانتاج، والذي كان ملموسا في السنة الماضية، قد نتج عن اعفاءات ضريبية أقرت من اجل تشجيع الانتاج او الصادرات والاستثمارات، وكذا عن الاجراءات المحددة ضمن البرنامج التصحيحي التي اسفرت عن افتقاد مبالغ هامة، وتزامنت مع الشروع في تطبيق الضريبة على القيمة المضافة الذي لم يتم الا في شهر ابريل. ومع ذلك، يبدو ان تحمل العبء الجبائي، يتم اكثر فاكثر، بكيفية غير متساوية بين مختلف قطاعات النشاط ذلك ان هيكل الاقتطاعات وإن طرأت عليه تغيرات هامة، لازال يعطي الحصة الكبرى للضرائب غير المباشرة، والتي اتسعت من 44,2 ٪ الى 50,4 ٪ من سنة لاخرى، وذلك على حساب الضرائب المباشرة ولا سيما الرسوم الجركية التي لم تعد تندرج الا بنسبة 16,9 ٪ ضمن المجموع.

وقد وصل اجمالي المداخيل برسم الضرائب المباشرة الى 6.549 مليون، اي بارتفاع 9,1 ٪ عوضا عن 14,2 ٪ في العام السابق. وتشكل ضمنها الاقتطاعات من الرواتب والاجور العنصر الرئيسي بمبلغ 2.685، اي بزيادة تفوق 11 ٪، ذلك انها تجاوزت منذ عام 1985 المدفوعات برسم الضرائب على الارباح المهنية، التي بلغت 2.523 مليون، فسجلت هذه السنة تحسنا معدله 16,4 ٪ بعد شبه الركود الملاحظ عام 1985. وعلى النقيض من ذلك، لم يطرأ اي تغير من سنة لاخرى، على واجب التضامن الوطني والمساهمة التكيلية للاشخاص الطبيعيين بينما انخفضت مجلوبات كل من الضريبة المهنية والضريبة على نتائج الاسهم وحصص الشركات.

اما المداخيل المتأتية من الرسوم المفروضة على التجارة الخارجية، فقد تأثرت بمختلف الاجراءات المتخذة على مستوى تحديد معدلات الضرائب وبتباطؤ نسق تزايد حجم الواردات وكذا قيمتها. ذلك ان نسب رسوم الاستيراد قد خفضت على مراحل الى ان وصلت حدا لا يتعدى 45 ٪ ابتداء من فبراير 1986 فيما تقلص معدل الرسم الخاص عند الاستيراد تدريجيا من 15 ٪ الى 7,5 ٪. وعلاوة على ذلك، فان الرسوم الاحصائية عند التصدير، التي جلبت نحو 80 مليون سنة 1985، قد حذفت ابتداء من فاتح يناير 1986. وفي النهاية، يبقى ان المداخيل قد تدنت بمعدل 3,5 ٪، اذ تراجعت من 4.799 مليون الى 4.630 مليون منها 2.373 مليون لرسوم الاستيراد و 2.033 مليون للرسم الخاص.

وفيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة، بما فيها الاقتطاعات من مبيعات المواد النفطية، فقد بلغت في المجموع 13.816 مليون، فارتفعت هذه السنة باكثر من الثلث عوضا عن 14 ٪ فيما سبق. اما الضرائب الداخلية على الاستهلاك فقد ارتفعت الى 2.665 مليون، ونتجت اساسا عن مبيعات التبغ والمنتجات النفطية التي جلبت، بالاضافة الى ذلك، ربحا نجم على فائض للقيمة مبلغه 3.331 مليون. وقد وصل مجموع الضرائب المفروضة عن مقدار المعاملات الى 7.820 مليون، اي بتقدم نقطة واحدة فقط، من سنة لسابقتها. والواقع ان الضريبة على القيمة المضافة التي دخلت حيز التطبيق وحلت ابتداء من فاتح ابريل محل الضرائب على المنتجات والخدمات، لم تعط بعد مفعولها الكامل، وان فترة للتكيف تبدو ضرورية، ليس فقط بالنسبة للملتزمين بالضريبة ولكن ايضا بالنسبة للادارة الجبائية.

وفي الاخير ، تظهر حقوق التسجيل والدمغة ارتفاعا معدله 6,4 ٪، إذ بلغت 2.400 مليون منها 1.468 مليون برسم حقوق الدمغة و 796 مليون للتسجيل. اما الضريبة على السيارات فقد جلبت مبلغ 136 مليون.

ولم تمكن المداخيل العادية غير الجبائية من الحصول الا على 1.191 مليون اي ما يتجاوز بقليل نسبة 35 ٪ من المبالغ المجلوبة في العام السابق. ولم تتعد مداخيل أملاك الدولة 76 مليون بينما وصلت الايرادات المختلفة الى 920 مليون درهم.

النفقات

انتقل اجمالي تحملات الدولة من سنة لاخرى من 42,2 مليار الى 45,1 مليار درهم، منها 9 ملايير تمثل المبالغ التي صرفت فعلا برسم تسديد أقساط رسال الدين العمومي. ذلك ان سنة 1986 شكلت فترة بلغت فيها استحقاقات الدين ذروتها، غير ان اعادة جدولتها بكيفية اوسع مما مضى، مكن من حصر حجم النفقات التي اندرجت في

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 40.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حدود البرنامج التصحيحي. كما ان المهلة المعتمدة عند تصفية ما تأخر من أداءات الدولة برسم الاستثمارات، مكنت من التخفيف من مصاريف الخزينة خلال النصف الثاني من السنة. غير ان ارجاء تسديد قسط من إصدارات الميزانية لعام 1986 والبالغ نحو خمسة ملايير قد تم بنفس القدر الذي وصلته التسويات المتعلقة بالتعهدات السابقة.

وفي المجموع، بلغ نسق ارتفاع النفقات 6,9 ٪ بدلا من 28,6 ٪ في السنة السابقة. وقد تدنت نسبة الاداءات الى الناتج الداخلي المجمل، بحيث تراجعت من 35,2 ٪ الى 32,7 ٪ في ظرف سنة. اما اذا استثنيت تسديدات اقساط الرسمال، فان التحملات تكون قد انخفضت بمعدل 3,4 ٪، إذ نزلت من 37.343 مليون الى 36.073 مليون، اي ما يمثل 26,1 ٪ من الناتج الداخلي المجمل في مقابل 31,2 ٪ سنة 1985.

وقد أرصد للنفقات العادية ما نسبته 82,6 ٪ من ذلك المبلغ، عوضا عن ما يتجاوز بقليل الثلاثة أرباع في العام الماضي، الامر الذي يعكس تراجع نفقات الاستثمار التي لم تعد تمثل هذا العام سوى 4,7 ٪ من الناتج الداخلي المجمل عوضا عن 7,6 ٪ سنة 1985.

وقد حددت النفقات العادية في 29.787 مليون، وتزايدت بنسبة 5,4 ٪ عوضا عن 20,8 ٪ في العام السابق، وذلك على إثر انخفاض المساعدات لاسعار استهلاك المواد الاساسية الناتج عن الزيادة في بعض الاثمنة المقررة في شتنبر 1985 وكذا عن انخفاض الاسعار في الاسواق العالمية. وقد جاء هذا التباطؤ ايضا نتيجة شبه الاستقرار الذي عرفته فوائد الدين والناجم عن اعادة جدولة جزء من المبالغ المستحقة.

واذا ما اعتبرت تحملات التسيير الصرفة على حدة فانها تصل الى 20.474 مليون، اي بزيادة 13,7 ٪، وهو معدل يمثل ضعف نظيره للسنة الماضية، ويعزى هذا اساسا الى اثر الرفع من الرواتب والتعويضات التي تتقاضاها بعض فئات الموظفين، وكذا الى تعزيز المعدات بصالح الادارات.

وقد اسفر كل من تدني الاسعار العالمية للمواد الاساسية، والرفع من الاثمان لدى الاستهلاك الداخلي، عن التخفيف من تحملات الخزينة المتمثلة في المساعدات المالية، والتي لم تكون هذه السنة سوى نسبة 5,1 ٪ من النفقات العادية، بدلا من 10 ٪ في عام 1985، بحيث لم تعد تمثل الا ما يفوق بقليل واحدا بالمائة من الناتج الداخلي المجمل. وهكذا تراجعت المبالغ المدفوعة لصندوق المقاصة وللمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، في ظرف سنة، من 2.693 مليون الى 1.533 مليون، فتقلصت بمعدل 43,1 ٪. وقد شملت التحويلات كلا من الحبوب، بمبلغ 888 مليون عوضا عن 1.407 مليون سنة 1985، والمواد النفطية بمبلغ 112 مليون بدلا من 231 مليون، والسكر بمبلغ 182 مليون في نظير 300 مليون، والزيوت الغذائية بمجموع 448 مليون عوضا عن 813 مليون عام 1985. وقد تم على النقيض من ذلك، الحصول على فوائض متأتية من مبيعات المنتوجات الحليبية. وعلاوة على ذلك، فان الابقاء على الاسعار الداخلية للمحروقات عند مستواها السابق، مكن الخزينة من الحصول على موارد بلغت 3,3 ملايير.

وقد استوعبت خدمة الدين الخارجي برسم الفوائد ما نسبته 27,2 ٪ من مجموع الموارد بدلا من 28,3 ٪ في العام المنصرم، فبلغت 7.780 مليون، اي بارتفاع 3 ٪ عوض 70 ٪ سنة 1985، وذلك نتيجة اعادة جدولة مبالغ أهم. وقد اوجب الدين الخارجي تحويل 5.042 مليون درهم وانتقلت تحملات الدين الداخلي من 1.927 مليون الى 2.738 مليون، فاتسعت بنسبة 42 ٪ من جراء الالتجاءات الهامة للخزينة الى كل من الاسواق النقدية والمالية الداخلية. وبالنسبة الى النفقات العادية، يتبين ان تسديدات الفوائد قد سجلت ولاول مرة تراجعا خفيفا من سنة لاخرى، اذ تحددت عند 26 ٪ تقريبا، بينما كانت في ارتفاع مستمر فيما قبل، وقد بلغت 26,7 ٪ في عام 1985.

وفي المجموع، فان التحملات الجارية للخزينة قد ارتفعت بسرعة اقل من الموارد المقابلة لها، الامر الذي ادى الى تخفيض العجز العادي من 1.513 مليون الى 1.201 مليون. الا ان هذا العجز اضيف الى حاجيات التمويل المرتبطة بنفقات الاستثمار. وقد كان على الخزينة التي بذلت في أول السنة جهدا كبيرا من أجل تصفية الديون المتأخرة، ان تترك جزءا من اصدارات 1986 رهن الأداء. وفي النهاية، فان التسديدات الفعلية للاستثمارات والتي كانت تصل الى 9.084 مليون في السنة السابقة، قد بلغت 6.286 مليون، ولم تعد تمثل عند هذا المستوى سوى 4,7 ٪ من الناتج الداخلي المجمل.

وفي هذه الظروف حصر العجز الكلي للخزينة طبقا للاهداف المرسومة في هذا المجال، والذي حددت عجز الصندوق قبل اعادة الجدولة عنده 9 ملايير او 6,7 ٪ من الناتج الداخلي المجمل. وهكذا بلغ هذا العجز، فعلا 8.904 مليون، اي أدنى بقليل من المقياس المعتمد. وقد تم حصر التمويل الصافي، باعتبار مبلغ 1.417 مليون من الاستحقاقات المؤجلة، في حدود 7.487 مليون، حيث تقلص بنسبة 30 ٪ بالمقارنة مع نظيره للسنة الماضية.

تمويل عجز الخزينة

لقد مكن تبني البرنامج التصحيحي لسنة 1986 من ابرام اتفاقات من اجل اعادة الجدولة مع الحكومات والبنوك العالمية شملت 12,7 مليار درهم بما في ذلك رأس المال وتسديد الفوائد، وكذا من الحصول على قرض جديد من لدن صندوق النقد الدولي.

غير ان المداخيل من المساعدات الخارجية لم تصل الى المبالغ المرتقبة، ذلك ان المجلوب الصافي منها يظهر سلبيا لاول مرة. وقد مكن اللجوء الضخم للاموال الداخلية لوحده من تغطية حاجيات الخزينة التي انخفضت في الحقيقة من 10,6 ملايير الى 7,5 ملايير.

التسليفات الخارجية

اسفرت المساعدات الخارجية الصافية من الاندثارات عن رصيد سلبي بمبلغ 225 مليون درهم عوض الفائض المسجل في العام الماضي والبالغ 4.376 مليون.

بلغت الهبات 140 مليون فقط بدل 2.508 مليون سنة 1985، وكانت السحوبات على خطوط الاعتماد، وقدرها 5.026 مليون، مماثلة لسابقتها، فلم تكف مجتمعة لسداد الاقتراضات الغير المؤجلة الى الدائنين الاجانب والتي ارتفعت الى 5.391 في مقابل 3.203 مليون في العام المنصرم و 1.183 مليون في 1984. وقد جاءت التسليفات على الخصوص من البنك الدولي في شكل سلفات قطاعية لاجل طويل واستعملت لتمويل الواردات ومشاريع تدخل في اطار المساعدة لميزان الاداءات.

تسليفات صندوق النقد الدولي

بعد ان تخلت عن الاتفاق المبرم في شتنبر 1985، دخلت السلطات العمومية وصندوق النقد الدولي في مشاورات أدت الى التوقيع على اتفاق جديد لفترة تستغرق 18 شهرا تمتد الى غاية مارس 1988، يتعلق بمساعدة جديدة تبلغ 230 مليون من حقوق السحب الخاصة. وقد تم في شهر دجنبر سحب اول بمبلغ 30 مليون من حقوق السحب الخاصة، او ما يعادل 320 مليون درهم، فيما كانت المساعدات المتلقاة خلال العام الماضي تتجاوز 2,2 مليار درهم. وعلى عكس ذلك، انتقل مجموع التسديدات من 1.132 مليون الى 2.938 مليون، من سنة لاخرى، الشيء الذي ترتبت عنه مدفوعات صافية تجاوز قدرها 2,6 مليار، بدلا من مجلوب صافي يفوق المليار درهم في 1985.

التمويل الداخلي

ولذلك، وصلت وسائل التمويل الداخلية الصافية الموضوعة رهن إشارة الخزينة ما مجموعه 10.329 مليون، اي ضعف ما توفر في العام السابق. ويمثل هذا المبلغ 40 ٪ من الادخار الوطني في نظير 26,7 ٪ خلال العام السابق، وما يساوي نسبة 7,7 ٪ من الناتج الداخلي المجمل. وقد تم تحصيل هذه التمويلات لدى الجهاز البنكي بما قدره 6.187 مليون، ومن الشركات والخواص بمبلغ 4.142 مليون.

منحت البنوك التجارية الى الخزينة مساعدات جديدة قدرها 6.604 مليون، اي بارتفاع نسبته 47 ٪ على إثر اتساع محفظتها من السندات العمومية المتأتي بنسبة ثلاثة ارباع من الاكتتابات الحرة في أذينات الخزينة داخل السوق النقدية، والتي شكلت عند نهاية السنة اكثر من نصف ما توفر لدى البنوك من سندات الدولة.

وقد نتجت التجاءات الخزينة للسوق النقدية عن متابعة العمل بسياسة تقليص مديونية الدولة إزاء البنك المركزي الذي انخفضت تسهيلاته الصافية من جديد بما قدره 417 مليون. ويبقى التسبيق القانوني الذي يمثل عشر موارد الدولة العادية هو وحده الذي زاد بمبلغ 558 مليون.، وقد تمت تعبئته بأكمله خلال مدة 300 يوم المسموح بها بمقدار 2.944 مليون وعلى النقيض من ذلك، انخفضت التسهيلات الخاضعة لاداء الفائدة بمقدار 894 مليون.

وفي المجموع، فقد تم الابقاء على قروض البنوك ومعهد الاصدار عند الحدود المرسومة ضمن مخطط التصحيح. وقد واكبتها اكتتابات بمبالغ هامة لدى العموم، وكذا لكن بدرجة أقل، تقوية في الودائع لدى الخزينة العامة ومركز الشيكات البريدية. ذلك انه علاوة على الاصدارات التقليدية لاذينات وسندات الدولة بالسوق المالية الداخلية، فقد لجأت الخزينة من جديد مباشرة الى الادخار الخاص بواسطة إصدار اقتراضين لمدة خمس سنوات، مكنا من جلب ما يناهز 3 ملايير درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومع ذلك، وبالرغم من هذا المجهود الرامي الى تجميع موارد قارة، فقد زاد الطلب من جديد وبشكل واسع على وسائل التمويل من اصل تقدي بحيث انها بلغت 6.441 مليون، فارتفعت بنسبة 77,3 ٪ بالنسبة للمبلغ المسجل عام 1985 وشكلت بذلك حصة تفوق 86 ٪ من عجز الصندوق عوضا عن 34,3 ٪ في السنة السابقة.

وبموازاة مجهودات تعزيز المداخيل فإن تقليص عجز المالية العمومية يستدعي لامحالة الحد من تحملات الدولة. غير ان مجالات العمل في هذا الصدد تبدو ضيقة لاسيما على صعيد النفقات الجارية، ويبقى ترشيد النفقات وسيلة تخلي الدولة عن القطاعات غير الاستراتيجية وحدها الكفيلين بتحقيق تخفيض في ميزانيات الاستثمار.

ذلك ان السعي الى الرفع من الموارد العمومية تسبب خلال الاعوام الاخيرة في تحويل متزايد للادخار لصالح الدولة سواء عن طريق جباية مثقلة أو بصفة مباشرة بواسطة اقتراضات ضخمة وغالية التكلفة للخزينة لدى الخواص والشركات. كما ان من شأن تدني مردودية بعض الضرائب، الذي يثير الكثير من الانتقاد، ان يحث على القيام بتحليل موضوعي لاسباب هذه الظاهرة التي هي في الواقع نتيجة اعفاءات تقررت لصالح العديد من قطاعات الانتاج، وان يشجع على اقرار عدالة جبائية أكبر. وهنا يحق التساؤل حول مدى قدرة الاصلاح المطبق على الاستجابة لهذا الهدف.

وعلى النقيض من ذلك، يبدو من الممكن توفير موارد هامة في مجال المساعدات التي تمنحها الدولة. وفي هذا الاطار يتم اعداد برنامج واسع النطاق للاصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية بغية تحسين مردوديتها الاقتصادية والمالية، خاصة عن طريق الرفع من إمكانيات التمويل الذاتي، مع حصر الاستثمارات الجديدة التي تباشرها في حدود تتلاءم ووسائل التمويل الموضوعة رهن اشارتها. وتعتبر تصفية متأخرات الخزينة التي ستتم مباشرتها في اقرب الآجال من ضمن الاهداف ذات الاولوية لهذا البرنامج اذ ستمكن الدولة من تسديد ما بذمتها من مبالغ تجاه دائنيها، وخصوصا منهم المنتمون للقطاع العام مما سيوفر لهم موارد جديدة. وستسمح هذه الموارد بتخفيض المبلغ الجاري للقروض الممنوحة والتخفيف من الإنشاء النقدي الذي لايمكن ان يشكل بصفة دائمة وبدون عواقب وخيمة، بديلا لعدم كفاية وسائل الاداء الاخرى.

حركة تطور النقد

لقد تم تدبير السياسة النقدية خلال سنة 1986، على غرار السنوات الماضية، في اطار برنامج التصحيح الهيكلي، كما تم رسم معالمها وتطبيقها بهدف الحد من الطلب مع توفير الدعم اللازم للنمو الاقتصادي بغية التخفيف من الضغط الخارجي وارتفاع الاسعار. ولهذه الاغراض تواصل العمل بالمراقبة الكمية الانتقائية للمصادر الرئيسية المتعلقة بالانشاء النقدي كما تعززت الاجراءات الرامية الى تنمية الادخار وتمويل القطاعات ذات الاسبقية.

ولقد تم التركيز هذه السنة، اكثر مما سبق، على اختيار الادوات التي من شأنها ان تواكب، بل وتخفف من حدة تطور النقد لما أخذ في الانحراف عن الاهداف المرسومة خلال النصف الثاني من السنة. وهكذا، تأكد الدور الرئيسي لمعدلات الفائدة في تعزيز الادخار وترشيد توزيع القروض، كما تعززت المكانة التي ينبغي ان تحتلها السوق النقدية. ومن ضمن الاجراءات التي تم تطبيقها خلال النصف الثاني من السنة، هناك الرفع من معدل الاحتياطي النقدي وفرض تكوين ايداعات جزئية والزامية قصد اقتناء العملات الاجنبية وانشاء سوق أوراق الخزينة. وقد مكنت هذه الاجراءات من الحد من التوسع النقدي والتوصل الى مراعاة الهدف المحدد في هذا الصدد، في أوائل السنة.

وهكذا حدد معدل النمو الكتلة النقدية في 16 ٪ بالنسبة للسنة بكاملها. ولقد بدت هذه الزيادة ضرورية لمواجهة حاجيات تمويل كل من القطاع العمومي والقطاع الحر كما اخذت بعين الاعتبار التطور المرتقب لميزان الادامات والاسعار والنشاط الاقتصادي وكذا المخزون النقدي المتداول. وقد نتج التجاوز الملاحظ في اواسط السنة، والذي تم استدراكه، عن طلبات هامة ومبكرة، صادرة عن الخزينة وكذا عن المؤسسات والخواص، الذين توفرت لديهم اعتمادات خارجية هامة ومتراكمة حان أجل استحقاقها ولم تسدد بعد، ومبالغ هامة من القروض الداخلية.

وفي النهاية وبرغم الاجراءات الحصيفة التي تم تطبيقها تزايدت المجموعة النقدية بمعدل 15,9 ٪ من نهاية سنة لاخرى عوض 17,7 ٪ في السنة السابقة و 21,3 ٪ بالمتوسط السنوي في نظير 14,3 ٪ سنة 1985 (1). وبالمقابل، بدا نمو الناتج الداخلي المجمل، محسوبا بالاسعار الجارية اقل ارتفاعا حيث بلغ نسبة 12,6 ٪. ويكون بذلك معدل سيولة الاقتصاد قد تعزز من جديد غير ان تأثير السيولات الحذثة على كل من التوازن الداخلي والخارجي ظل معتدلا هذه السنة ايضا لكون السيولات الاضافية ارصدت في القسط الوافر منها الى الادخار، الذي مكن من تغطية جزء هام من الاستثمارات. ولقد اتسمت هذه الاخيرة في الواقع بشيء من الركود في ظرفية يطبعها عدم كفاية الايرادات من الموارد الخارجية.

وقد حصلت الزيادة في وسائل الأداء سنة 1986، في معظمها، خلال النصف الاول من السنة ونتجت طبقا لما كان متوقعا في أوائل السنة، في القسط الوافر منها عن استدانة الخزينة العمومية، وفيما تبقى عن توسع القروض المقدمة للاقتصاد، وبصفة اقل عن الزيادة في الموجودات الخارجية.

المجموعة النقدية

على إثر تزايد الديون على الخزينة منذ اوائل السنة وعودة القروض المقدمة للاقتصاد الى الارتفاع ابتداء من شهر يونيو تزايدت المجموعة النقدية بدون انقطاع الى غاية شهر غشت حيث سجلت توسعا بمعدل 17,9 ٪ بالنسبة لبداية السنة، وهو معدل يتجاوز بنقطتين تقريبا النسبة المحددة للسنة بكاملها. وبعد ذلك، تراجع نسق تكوين وسائل الاداء على أثر انخفاض التزامات الخزينة وانكماش القروض، ليبلغ 15,9 ٪ عند نهاية دجنبر، حيث وصل مجموع التيسيرات النقدية و شبه النقدية الى 68.848 مليون درهم.

غير ان هذا التطور يبدو مغايرا للاتجاه الملاحظ خلال السنوات الاخيرة. ذلك ان الزيادة السريعة للعملة الكتابية وأكبها تباطؤ محسوس في معدل ارتفاع الودائع لاجل وعودة العملة الائتمانية الى ارتفاع حاد نسبيا.

ونتيجة لذلك تغيرت في ظرف سنة حصة مكونات المجموعة النقدية بحيث تعزز نصيب العملة الكتابية من 48,7 ٪ الى 50,1 ٪ وظلت حصة العملة الائتمانية شبه مستقرة عند مستوى 27,2 ٪ بينما تراجعت نسبة شبه النقد من 24 ٪ الى 22,7 ٪.

العملة الائتمانية

وصل مجموع العملة الائتمانية، التي تتكون من الاوراق والقطع النقدية، الى 18.694 مليون درهم مسجلة بذلك زيادة تبلغ 2.500 مليون درهم او 15,4 ٪ عوضا عن 1.423 مليون او 9,6 ٪ سنة 1985.

وقد ظلت العملة الائتمانية مستقرة خلال الاشهر الاولى، وذلك طبقا للدورة الموسمية المعتادة، قبل ان تأخذ اتجاها تصاعديا اثناء الفترة الممتدة بين يونيو وغشت، حيث بلغت في نهاية هذا الاخير 19.211 مليون درهم، وهو اعلى مستوى لها، على إثر تزامن تسويق الحبوب والاجازات الصيفية والاحتفالات بعيدين دينيين. غير ان هذا الاتجاه يبدو اكثر اتساعا من المعتاد وذلك على الخصوص نظرا لأهمية المحصول الزراعي وشهدت العملة الائتمانية عقب ذلك فترة من التراجع الى ان سجلت الزيادة المعتادة في شهر دجنبر.

بملايين الدراهم	1984	1985		1986	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات ٪	المبالغ	التغيرات ٪
أ. التيسيرات النقدية	39 188	45 131	15,2+	53 223	17,9+
العملة الائتمانية	14 771	16 194	9,6+	18 694	15,4+
العملة الكتابية	24 417	28 937	18,5+	34 529	19,3+
ب. شبه العملة	11 296	14 285	26,5+	15 625	9,4+
ودائع لاجل	11 281	14 283	26,6+	15 625	9,4+
الودائع من أجل الاستيراد	15	2	86,7-	-	-
المجموعة النقدية الكلية (أ+ب)	50 484	59 416	17,7+	68 848	15,9+

وفيما يخص تكوين الاوراق النقدية المصدرة، يلاحظ اتساع جديد لحصة الاوراق من فئة 100 درهم التي انتقلت من 86,8 ٪ الى 87,6 ٪، بينما تقلصت حصة الاوراق من فئة 50 درهم من 8,9 ٪ الى 8,4 ٪. وبذلك تكون هاتان الفئتان بنصيب 96 ٪ القسط الاوفر من العملة الائتمانية.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 41 الى 50.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

العملة الكتابية

بلغت الودائع تحت الطلب الموكلة بنسبة 91,3 ٪ منها للبنوك، مجموع 34.529 مليون درهم اي بارتفاع قدره 5.592 مليون أو 19,3 ٪ في نظير 4520 مليون أو 18,5 ٪ سنة 1985.

وشهدت العملة الكتابية تزايدا متواصلا الى نهاية شهر يوليوز، في ارتباط مع نمو القروض الداخلية. وعلى إثر تراجع هذه الاخيرة، حصل انخفاض في العملة الكتابية خلال الاشهر الموالية باستثناء شهري اكتوبر ودجنبر.

الودائع تحت الطلب
لدى الجهاز البنكي

وصلت الودائع البنكية تحت الطلب الى 32.005 مليون درهم فزادت بمقدار 5.338 مليون او 20 ٪ بدلا من 4.335 مليون او 19,4 ٪ في نهاية السنة المنصرمة، وذلك رغم تكوين مخصص بقصد اقتناء العملة الصعبة فاق مقداره مليارا واحدا من الدراهم في نهاية الفترة.

وحصر رصيد الحسابات الدائنة لدى البنك المركزي في 479 مليون درهم حيث توسع بما قدر 30 مليون درهم اي بمعدل 6,7 ٪ بعدما سجل انخفاضا قدره 109 مليون او 19,5 ٪ سنة 1985.

اما الودائع تحت الطلب التي تديرها البنوك التجارية فقد وصلت الى 31.526 مليون درهم، فسجلت زيادة قدرها 5.308 مليون او 20,2 ٪ عوضا عن 4.444 مليون او 20,4 ٪ في السنة المنصرمة.

وقد مثلت حسابات الشيكات 52,8 ٪ من هذا المجموع او 16.635 مليون، مسجلة بذلك زيادة بمبلغ 3.365 مليون او بمعدل 25,4 ٪ في نظير 2.473 مليون او 22,9 ٪. وترتبط هذه الزيادة بنمو قدره 1.905 مليون او 26,6 ٪ لاموال المقاربة العاملين بالخارج والتي بلغت 9.070 مليون ومثلت لوحدها نسبة 54,5 ٪ من مجموع حسابات الشيكات و28,8 ٪ من الودائع تحت الطلب.

وبلغت الموجودات في الحسابات الجارية 9.343 مليون في تزايد بلغ 1.235 مليون اي بنسبة 15,2 ٪ عوضا عن 1ة234 مليون او 18 ٪ في سنة 1985. وبذلك وصلت حصتها من مجموع الودائع البنكية تحت الطلب ما نسبته 29,6 ٪ في نظير 30,9 ٪ سنة من قبل.

اما الحسابات على دفاتر التي سجلت ارتفاعا بمقدار 885 مليون او 38,3 ٪ عوضا عن 321 مليون او 16 ٪ عند نهاية السنة السابقة فقد وصلت الى 3.194 مليون درهم خاصة على اثر رفع معدل المكافأة من 8 ٪ الى 8,5 ٪، وكذا المبلغ الاقصى المسموح به من 120.000 الى 150.000 درهم. وبذلك تمثل هذه الحسابات اكثر من 10 ٪ من الودائع تحت الطلب لدى البنوك.

وفيما يخص رصيد باقي الحسابات الدائنة، فقد بلغ في المجموع 2.354 مليون درهم مسجلا انخفاضا قدره 177 مليون او بنسبة 7 ٪ بعد ارتفاع 416 مليون او 19,7 ٪ سنة 1985.

الودائع تحت الطلب
لدى المحاسبين العموميين

ان مجموع الاموال المودعة من لدن المؤسسات والخواص لدى المحاسبين العموميين ومركز الشيكات البريدية ظل في ارتفاع مستمر الى نهاية شهر يوليوز، ثم سجل بعد ذلك انخفاضا ذا اهمية مختلفة من شهر لآخر ليستقر عند 2:524 مليون درهم في نهاية دجنبر. وبذلك يكون قد حقق توسعا سنويا يبلغ 254 مليون او 11,2 ٪ في نظير 185 مليون او 8,9 ٪ سنة 1985.

شبه العملة

بلغ مجموع الاذينات والحسابات لاجل التي تكون شبه العملة 15.625 مليون درهم ولم تنم الا بمقدار 1.340 مليون درهم اوما نسبته 9,4 ٪ بدلا من 2.989 مليون أو 26,5 ٪ عند نهاية السنة المنصرمة.

وقد جعل التباطؤ الملاحظ سنة 1986، حدا لمسلسل النمو المرتفع والمستمر الذي عرفته وتيرة تكوين الودائع لاجل خلال السنوات الماضية. والناتج بالاساس عن مكافأة مغرية. ويرجع السبب في هذا التباطؤ الى المبالغ المسحوبة في يوليوز ونونبر لاجل الاكتتاب في الاقتراضات المتوسطة الامد التي اصدرتها الخزينة العمومية، كما يعزى الى حاجيات تمويل أوراق الخزينة التي أنشئت في شهر دجنبر. وقد زاد من المفعول التقييدي لهذه العوامل إعراض البنوك عن قبول الودائع لاجل يتعدى 6 أشهر، والاعلان عن الاجراءات الضريبية المطبقة على مردود هذه التوظيفات. ذلك ان قانون المالية لسنة 1987 ينص على تطبيق ضريبة تقتطع من المصدر وذلك بالنسبة للفوائد المؤداة عن الحسابات والاذينات لاجل. ويبلغ معدل هذه الضريبة 15 ٪ فيما يتعلق بالاشخاص الذين يعرفون بهويتهم، و 20 ٪ بالنسبة للتوظيفات المجهولة الاسم.

سيولة الاقتصاد

تتكون سيولات الاقتصاد من المجموعة النقدية وباقي الاصول السائلة المتمثلة في الودائع لدى صندوق التوفير الوطني والصندوق الوطني للقرض الفلاحي وأذينات الخزينة لاجل قصير المكتتبة من لدن الشركات والخواص والايداعات لاجل اقتناء العملات الخارجية وأوراق الخزينة. وقد بلغ مجموع هذه العناصر، بالمتوسط السنوي، 73.235 مليون درهم، مسجلة بذلك توسعا بمقدار 14.152 مليون او ما نسبته 24 ٪ في نظير 9.172 مليون او بمعدل 18,4 ٪ سنة 1985. وبالمقابل فان معدلات زيادة كل من الناتج الداخلي الاجمالي والنفقة الوطنية كانت ادنى من ذلك بصفة واضحة اذ بلغت على التوالي 12,6 ٪ و 9,2 ٪. وفي هذه الظروف فان معدل سيولة الاقتصاد المحتسب كنسبة مجموع السيولات الى الناتج الداخلي والنفقة الوطنية ازداد اتساعا سنة 1986، اذ ارتفع على التوالي من 49,4 ٪ الى 54,5 ٪ ومن 45,5 ٪ الى 51,6 ٪.

وهكذا، يتضح من جديد ان وتيرة تكوين السيولات تفوق بشكل بارز معدل النمو الحقيقي للاقتصاد وارتفاع الاسعار. غير ان موقف السلطات المتسم بالحيطة واليقظة، اتجاه وضعية اقتصادية تخضع لمتطلبات التقويم والتصحيح، ادى الى تداول وتحويل للمتيسرات النقدية وشبه النقد بمعدل اكثر بطأ. وبذلك ظل الطلب معتدلا رغم انشاء نقدي جد سريع. بيد ان الحفاظ على التوازن بين الانتاج والطلب يحتم ايجاد التطابق الاكثر ملاءمة بين حجم النقد المعروض في السوق وكلفته بشكل يسمح بمنح مكافأة قصوى للادخار بدون عرقلة الاستثمار.

بملايين الدراهم وبالمتوسط في نهاية الشهر	1983	1984		1985	
	المبالغ	المبالغ	التغييرات ٪	المبالغ	التغييرات ٪
1. المجموعة النقدية	48 278	55 160	14,3+	66 900	21,3+
- المتيسرات النقدية	37 693	42 276	12,2+	50 657	19,8+
- شبه العملة	10 585	12 884	21,7+	16 243	26,1+
2. الاصول السائلة	1 633	3 923	140,2+	*6 335	61,5+
مجموع السيولات (1+2)	49 911	59 083	18,4+	73 235	24,0+
الناتج الداخلي الاجمالي	104 840	119 310	13,8+	134,334	12,6+
النفقة الوطنية الاجمالية	115 797	129 918	12,2+	141 844	9,2+
معدل سيولة الاقتصاد					
- السيولات / الناتج الداخلي الاجمالي	47,6	49,5		54,5	
- المتيسرات النقدية / الناتج الداخلي الاجمالي	36,0	35,4		37,7	
شبه العملة + الاصول السائلة / الناتج الداخلي الاجمالي	11,6	14,1		16,8	
- السيولات / النفقة الوطنية الاجمالية	43,1	45,5		51,6	

* باستثناء الاكتتابات في أذينات الخزينة لاجل خمس سنوات الصادرة سنة 1986 بمجموع 2.904 مليون درهم.

مقابلات المجموعة النقدية

لقد كان مجموع ديون الجهاز البنكي على الخزينة سنة 1986 مصدرا للانشاء النقدي بنسبة 67 ٪ في مقابل 41,8 ٪ خلال سنة 1985. وبعكس ذلك، ونظرا لنموها المعتدل لم تسهم القروض المقدمة للاقتصاد الا بمعدل 25 ٪ في نظير 44 ٪ فيما قبل. ذلك ان مدفوعات الخزينة وانشاء سوق اوراق الخزينة وعدم تسديد متأخرات الديون ازاء الخارج ادت الى تخفيف ملموس في طلب القروض البنكية، اذ مكنت المؤسسات من التوفر على سيولات إضافية او الاحتفاظ بها.

وعلى إثر ذلك، ارتفعت حصة الديون على الخزينة خلال سنة من 48,3 ٪ الى 50,9 ٪ من مجموع مقابلات المجموعة النقدية، وذلك على حساب القروض المقدمة للاقتصاد التي تراجعت حصتها من 45,7 الى 42,8 ٪. اما الموجودات الخارجية الصافية، فقد ظل نصيبها مستقرا عند 6 ٪ تقريبا.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1984	1985		1986	
	المبالغ	المبالغ	التغييرات %	المبالغ	التغييرات %
الموجودات الخارجية الصافية	2 410	3 601	49,4+	4 343	20,6+
الديون على الخزينة	25 318	28 951	14,4+	35 392	22,3+
منها :					
ـ ديون بنك المغرب	10 737	9 704	9,6–	9 287	4,3–
ـ محفظة السندات العمومية	12 405	16 855	35,9	23 451	39,1+
القروض المقدمة للاقتصاد	23 520	27 393	16,5+	29 760	8,6+
مجموع المقابلات	51 248	59 945		69 495	
عناصر مختلفة	764–	529–		647–	

الموجودات الخارجية

ان الموجودات الخارجية، الصافية التي بقيت طوال النصف الاول من السنة دون مستواها المسجل في شهر دجنبر 1985، قد تمت اعادة تكوينها خلال شهري يوليوز وغشت قبل ان تطرأ عليها تقلبات محسوسة استمرت الى نهاية السنة، حيث ان الموجودات بلغت 4.343 مليون درهم مسجلة من نهاية سنة لاخرى ارتفاعا قدره 742 مليون او ما نسبته 20,6 ٪ في نظير 1.191 مليون او 49,4 ٪ في السنة الفارطة.

وقد بلغت موجودات الصرف لدى البنك المركزي 1.705 مليون درهم، وتعززت بمقدار 732 مليون او ما نسبته 75,2 ٪. اما موجودات بنوك الودائع، المتمثلة اساسا في محفظتها من صافي الديون على الخارج، فقد وصلت، بعكس ذلك، مبلغا لا يفوق الا بقليل مستوى السنة الماضية.

ويعكس نمو الموجودات من العملات الاجنبية سنة 1986 بالاساس، التقلص المحسوس جدا لعجز العمليات الجارية لميزان الاداءات والذي امكن تغطية مبلغه المتواضع بالرغم من الانخفاض البين للرساميل الخارجية المجلوبة. وقد مكنت هذه الايرادات بالفعل من تسديد الدين الذي خف في الواقع، بفضل اعادة الجدولة، بل ومكنت ايضا من افراز فائض ساهم في تقوية احتياطات الصرف. الا انه تعذرت مع ذلك تصفية المتأخرات التجارية باكملها. وعلى اي حال ولتلافي تفاقم هذه الاخيرة، قررت السلطات النقدية ابتداء من شهر اكتوبر فرض تكوين اجباري لمبالغ مخصصة لاقتناء عملات اجنبية تساوي على الاقل نسبة 25 ٪ من المبالغ المطلوب الحصول عليها. كما انها أذنت بتعبئة الديون على الخارج لدى البنوك الاجنبية لصالح المصدرين قصد تمكينهم من تمويل مستوردائهم.

الديون على الخزينة

بلغ مجموع الديون على الخزينة 35.392 مليون درهم فسجل توسعا بمقدار 6.441 مليون درهم او ما نسبته 22,3 ٪ في مقابل 3.633 مليون او 14,4 ٪ سنة 1985. وهذه الزيادة الناتجة عن عدم كفاية المساعدات الخارجية المتلقاة تبدو مطابقة للهدف المحدد.

وقد اتسعت الالتزامات النقدية للخزينة بشكل قوي خلال النصف الاول من السنة حيث سجلت في نهاية الفترة ارتفاعا بمعدل 31,2 ٪. وقد اخذت اتجاها نحو الانخفاض طيلة الشهور التالية، باستثناء شهر دجنبر، حيث عادت الى الارتفاع على إثر التصاعد المعهود للنفقات في آخر السنة.

وينطوي هذا التطور مرة اخرى على تقلص لاستدانة الخزينة بازاء معهد الاصدار على إثر الغاء التسهيلات الممنوحة في مقابل السندات الالزامية التي تصدرها المؤسسات المالية المتخصصة، وكذا على إثر تزايد التجاءاتها الى بنوك الودائع، خاصة عن طريق الاكتتاب في أذينات لاجل قصير بالسوق النقدية التي تعزز دورها نتيجة لذلك بصفة ملحوظة.

ان تسبيقات البنك المركزي، التي انخفضت خلال السنتين الاخيرتين على التوالي بما قدره 65 مليون او بمعدل 0,6 ٪ و 1.033 مليون او 9,6 ٪، تقلصت من جديد سنة 1986 بمبلغ 417 مليون او 4,3 ٪ لتستقر في 9.287 مليون درهم. وقد وصل مجموع محفظة السندات العمومية لدى البنوك الى 23.451 مليون درهم وسجل ارتفاعا قدره 6.596 مليون او 39,1 ٪ عوضا عن 4.450 مليون او 35,9 ٪ في السنة السابقة. وقد نتج تزايد التسهيلات المقدمة للخزينة من لدن البنوك على الاخص، عن مقتنيات هذه الاخيرة من سندات الخزينة لاجل شهر واحد بالسوق النقدية. وقد بلغ مجموع هذه الفئة من السندات أكثر من 12 مليار درهم، مسجلة بذلك زيادة قدرها 4.754 مليون او ما نسبته 65,1 ٪ بحيث مثلت لوحدها ما يزيد على 51 ٪ من محفظة السندات العمومية. اما الاكتتابات برسم الحد الادنى للسندات العمومية، المحدد في نسبة 35 ٪ من الودائع تحت الطلب فقد وصلت في المجموع الى 10 ملايير ارتفعت بمبلغ 1.594 مليون او 18,1 ٪.

اما ودائع البنوك لدى الخزينة، فقد انحصرت في 130 مليون درهم ولم تزد الا بمبلغ 8 ملايين او ما نسبته 6,6 ٪ عوضا عن 31 مليون او 34,1 ٪ سنة 1985. وفي ذات الوقت، وصلت ودائع الشركات والخواص لدى المحاسبين العموميين 2.524 مليون درهم مسجلة ارتفاعا قدره 254 مليون اي بمعدل 11,2 ٪ في نظير 185 مليون او 8,9 ٪ في السنة الفارطة.

القروض المقدمة للاقتصاد

بلغ مجموع القروض المقدمة للاقتصاد والتي تم تمويلها من الموارد النقدية 29.760 مليون درهم عند نهاية دجنبر مسجلا زيادة قدرها 2.367 مليون درهم او 8,6 ٪ اي بوتيرة اقل مما لوحظ سنة 1985 حيث ارتفع معدل النمو الى 16,5 ٪.

وقد تقلص الطلب على القروض خلال النصف الاول من السنة نظرا على الخصوص لتسديدات الخزينة العمومية التي مكنت المقاولات من التخفيف بعض الشيء من استدانتها بازاء البنوك. كما شهد هذا الطلب تزايدا حادا ابتداء من شهر يونيو بحيث ان معدل تزايده وصل عند نهاية شهر اكتوبر 14,3 ٪ مقارنا مع بداية السنة متجاوزا بما يفوق 5 نقط المقاييس المحددة له. وهذا التطور الذي اثار الانشغال فيما يخص تحقيق اهداف البرنامج التصحيحي ادى بالبنك المركزي الى تطبيق حازم للعقوبات ضد المؤسسات المتجاوزة لسقوف التأطير، والى الرفع بصفة تدريجية من معدل الاحتياطي النقدي الى 4 ٪، والى فرض ايداع اجباري يساوي نسبة 25 ٪ من طلبات اقتناء العملات الاجنبية، وكذا الى افساح المجال، ولاول مرة لامكانية اللجوء الى الاكتتاب في اوراق الخزينة. ولقد مكن المفعول المشترك لمجموع هذه العمليات من حصر زيادة القروض في حدود 9 ٪ ومن الالتزام بمراعاة المعايير المتفق عليها.

عناصر مختلفة

وصلت مقابلات المجموعة النقدية الى 69.495 مليون درهم بينما لم تبلغ المتيسرات النقدية الا 68.848 مليون، مفرزة لذلك هامشا استعداليا يوازي 647 مليون في نظير 529 مليون في العام السابق. ويمثل هذا الهامش زيادة الاستعمالات غير النقدية للجهاز البنكي و التي تم تمويلها في أخر الامر بواسطة التجاءات إضافية الى معهد الاصدار والى المؤسسات المالية المتخصصة. ويمثل هذا الفارق، من جهة اخرى، تعادل عناصر الاصول والخصوم للجهاز البنكي التي لا تكتسي الطابع النقدي.

الائتمان

استرسلت السلطات العمومية، في تطبيق سياسة ائتمانية حذرة وواقعية ، ترتكز في خطوطها العريضة على تدقيق الاهداف والرفع من فعالية الادوات المستعملة، والتأثير بعمق على ظروف وطرق الوساطة المالية والبنكية، وذلك بقصد اعادة التوازنات الاساسية.

وقد بلغت القروض المقدمة للاقتصاد من طرف الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية المتخصصة، مقدارا يتجاوز 48 مليار درهم عند نهاية السنة، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 5.672 مليون اي ما يساوي 13,3 ٪. وتمثل هذه القروض بالقياس مع الناتج الداخلي الاجمالي 36 ٪ بدلا من 35,8 ٪ سنة 1985. ويجسد هذا التطور بصفة جزئية عمل السلطات التي تسعى الى تأمين تمويل سليم ورشيد للاقتصاد، وذلك بحث الفرقاء الاقتصاديين على ان ينوعوا مصادر التمويل وان يستعملوا في المقام الاول، السيولات التي سبق احداثها.

وعلى هذا النحو، تم تمويل النشاط الاقتصادي، واستفادت اغلبية القطاعات من تزايد حجم القروض، كما اتسعت سيولة الاقتصاد بشكل واضح. وهكذا ارتفعت القروض القصيرة الاجل بمقدار 3.408 مليون درهم او 12,4 ٪، والتسليفات المتوسطة والطويلة الاجل بمبلغ 2.264 مليون او 14,9 ٪. وقد بلغت مساهمة البنوك في توزيع القروض على الاقتصاد 55,4 ٪، وذلك بعد زيادتها للتسهيلات التي تقدمها بمبلغ 1.369 مليون او 5,4 ٪. كما رفعت المؤسسات المالية المتخصصة بدورها من التزاماتها بمقدار 2.198 مليون او 15,8 ٪ بحيث شكلت مصدر ما معدله 33,2 ٪ من مجموع التسهيلات. وزاد البنك المركزي من حجم تمويله بمبلغ 2.105 مليون او 62 ٪، فارتفعت بذلك نسبة مساهمته الى 11,4 ٪. وقد ساند البنك المركزي من جهة اخرى نشاط المؤسسات الموزعة للقروض وذلك بامدادها بالموارد الضرورية باسعار ملائمة، كما انه اقر نمطا جديدا للتمويل يسمح للمقاولات المقترضة بالتعبئة المباشرة للاموال المتواجدة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

سياسة الائتمان

ظلت سياسة الائتمان المطبقة خلال سنة 1986، والتي تندرج في اطار البرنامج التقويمي، تقييدية في مجملها، كلما تعلق الامر بتحديد ضوابط لزيادة القروض البنكية. ورغم ذلك فقد ابقت الاجراءات الانتقائية التي تتمتع بها القطاعات ذات الاولوية، وعززت هاته الاجراءات. كما انها تابعت عملية تحديث وسائل التمويل، واعادة هيكلة ظروف دورانها.

ان ضرورة اعادة التوازنات الاساسية التي تتوقف بدورها على اعتدال الطلب الداخلي، قد فرضت من جديد مراقبة مصادر الانشاء النقدي الرئيسي. وهكذا تواصل العمل بتأطير القروض، مع تشديده كلما ظهر ان انجاز الاهداف النقدية المحددة معرض للتهديد. وبالفعل فان مخاطر الخروج عن النهج المرسوم والمتمثلة في النمو السريع للقروض خلال النصف الثاني من السنة، قد ادت الى تطبيق عقوبات حازمة على البنوك التي تجاوزت الحدود القصوى المرسومة، والى الرفع من معدل الاحتياطي النقدي تدريجيا من 0,5 ٪ الى 4 ٪. وعند نهاية السنة، تدخل البنك المركزي من جديد بحثه للبنوك على تجريد قسط هام من سلفاتها من الصفة النقدية وذلك بقصد تخفيض المعدل السنوي لتزايد التسهيلات الخاضعة للحد الاقصى الى 5 ٪.

ذلك انه كان من اللازم عدم إفساح المجال لضغوط اضافية على طلب القرض لم تبررها لا الحاجيات الحقيقية للاقتصاد، ولا وضعية خزائن المقاولات، اذ ان هذه الاخيرة تتوفر على مبلغ هام من السيولات ومن ضمنه قدر لا يستهان به من مصدر خارجي. كما ان القطاع المنتج قد استفاد من دفوعات هامة ومتوالية من الخزينة، سيما برسم تسديد متأخر ديون الدولة. وعلاوة على ذلك فان انشاء سوق اوراق الخزينة في دجنبر، قد مكن العديد من الشركات من الحصول مباشرة لدى العناصر الاقتصادية على اموال هامة غير بنكية مكنتها من تخفيض ديونها تجاه البنوك. وبموازاة ذلك، ونظرا لوقعها على التنمية وإعادة توازن الحساب الخارجي، تواصل تمويل الاستثمارات والصادرات بدون تحديد وبشروط تفضيلية. واخيرا، فقد نال توزيع القروض من اجل السكن المزيد من الدعم اذ تم رفع معامل الاستعمال الاجباري لهذا الغرض من 4 ٪ الى 5 ٪ في ابريل ثم الى 6 ٪ في اكتوبر 1986.

وقد واكب مراقبة شروط توزيع القروض، مجهود جديد لتكييف الهياكل المالية. وهكذا وبعد القيام بمراجعة عامة لمعدلات الفائدة سنة 1985 بغية تدعيم الادخار وترشيد الائتمان، قامت السلطات النقدية خلال 1986 باعادة صياغة سلم العمولات المطبقة على العمليات البنكية. وقد تم وضع هذا الاصلاح على غرار اصلاح معدلات الفائدة بغرض التبسيط واقرار تحرر اكثر يسمح بقيام تنافس اوسع بين العاملين وتحديد مكافآت غالبا ما تكون قصوى للخدمات المقدمة للزبناء.

وفي ذات الوقت، فان برنامج اعادة استصلاح السوق النقدية الذي سبق له ان غير من شكلها، قد تواصل هذه السنة في اتجاه رفع الحواجز الى حد ما بين مسالك التمويل، ووضع تقنيات من شأنها ان تساعد على إعادة توطين السيولات بدون عائق وامداد ملائم للاقتصاد دون انشاء نقدي مفرط. وفي هذا الاطار تقرر الترخيص للبنك الوطني للانماء الاقتصادي والقرض العقاري والفندقي بتجميع ودائع مباشرة لدى العموم. غير انه الى غاية متم السنة، لازالت هذه المؤسسات لم تستعمل هذه الامكانية. وقد سمح للبنوك باللجوء الى مراسليها الاجانب قصد تعبئة الديون المترتبة على الخارج لصالح المصدرين. وفي الاخير انشئت عند نهاية السنة سوق أوراق للخزينة، ستسمح للمقاولات ذات حجم معين باصدار سندات قابلة للتداول اسمية او لحاملها ولامر اشخاص ذاتيين او اعتباريين، تتراوح مدتها مابين عشرة ايام وتسعة اشهر، ويبلغ يساوي مليون درهم على الاقل. وفي اطار هذا النظام، يتمثل دور البنوك في تأمين توطين السندات وتوظيفها، وكذا منح المصدر خط اعتماد يدعى الخط الاحتمالي يؤمن تسديد الاوراق المستحقة في حالة ما اذا لم يجدد اكتتابها. وقد وصلت المعاملات بهذه السوق والتي تخضع للقبول المسبق للبنك المركزي، مبلغا جاريا قدره 840 مليون في 31 دجنبر 1986، وبذلك تكون قد خفضت بنفس المقدار من القروض البنكية.

مراقبة السلف

اعتبارا في أن واحد للمبلغ الاقصى المعين لاستدانة الخزينة والزيادة المرتقبة للاصول من العملة الاجنبية، تقرر حد تزايد القروض بنسبة اقصاها 10 ٪، وذلك بالاستناد الى مقياس لنمو المجموعة النقدية بمعدل 16 ٪ المحدد بالنسبة للسنة باكملها.

وبالاضافة الى ذلك، ومن اجل تفادي نمو مفرط للانشاء النقدي ومعادله عرض القروض والطلب عليها الذي يزداد عادة الحاحا خلال النصف الثاني من السنة، فان معدل توسع القروض المؤطرة المرخص به والذي سبق تحديده في 4 ٪ بالنسبة للستة اشهر الاولى قد تم رفعه ابتداء من الفترة المتبقية من السنة الى 10 ٪ بالنسبة للعام باكمله شريطة ان لا تتجاوز الزيادة النهائية للمساعدات الخاضعة لحدود قصوى معدل 5 ٪ عند متم دجنبر. ومن اجل التخفيف من عواقب التأطير تم اقرار حدود فردية مرجحة بحسب المجهود المبذولة من طرف كل مؤسسة بنكية لتقوية اموالها الذاتية، وتجميع الادخار وتمويل القطاعات ذات الاولوية.

وفي الاخير، وبعد تقلص خلال الست أشهر الاولى يرتبط في جزء منه بتسديدات الدولة، شهدت القروض البنكية فيما بعد توسعا قويا من يوليوز الى نونبر حتى انها سجلت بعض التجاوزات التي تعرضت لعقوبات تمثلت في تكوين احتياطيات بمبلغ مماثل، لدى البنك المركزي. غير انه امكن عند نهاية السنة تقليص معدل توسع القروض الخاضعة لحدود قصوى من 10 ٪ في نونبر الى 4 ٪ في متم دجنبر، بحيث ان مبلغها وصل الى 22.414 مليون درهم، وقد تحقق ذلك على الخصوص بفضل انشاء سوق أوراق الخزينة.

وعلى عكس ذلك، فان المساعدات غير المؤطرة التي وصلت الى 4.708 مليون درهم فمثلت حصة قدرها 17,4 ٪ من مجموع التسهيلات البنكية، قد حققت ارتفاعا أهم بمقدار 609 مليون او 14,9 ٪. وتعزى هذه الزيادة الى القروض الممنوحة للمصدرين بمبلغ 499 مليون والى القروض المتوسطة الاجل القابلة لاعادة الخصم بمقدار 110 مليون.

وفي المجموع، بلغت المساعدات الممنوحة من لدن البنوك 27.122 مليون درهم عند نهاية دجنبر، وتبدو وقد تزايدت بمقدار 1.429 مليون او 5,6 ٪ بدلا من 2.772 مليون او 12,1 ٪ في العام الماضي.

التأثير على السيولة

لقد صاحبت المراقبة المباشرة على توزيع القروض هذه السنة سياسة فعالة لمراقبة السيولة البنكية، مع اللجوء مجددا الى الاحتياطيات الالزامية وتعديل احجام إعادة التمويل لدى معهد الاصدار خصوصا خلال النصف الثاني من السنة، بغية التأثير على الانشاء النقدي للبنوك في وقت يتكاثر فيه الطلب على القروض. ولهذا الغرض، عمد البنك المركزي الى الرفع تدريجيا من معدل الاحتياطي النقدي من 0,5 ٪ في يوليوز الى 4 ٪ في دجنبر، مقتطعا بذلك أكثر من مليار درهم من خزينات البنوك. غير ان الرغبة في تشجيع البنوك من اجل تعبئة الادخار أدت الى تنحية مبلغ الزيادة في الحسابات على دفاتر من قاعدة الاحتياطي النقدي التي كانت مقتصرة فقط على الودائع تحت الطلب.

وقد كان لحيازة البنوك لحجم هام من السندات العمومية المعبأة بدون تقييد لدى معهد الاصدار عن طريق السوق النقدية أن قلصت من المفعول التضييقي المارس بواسطة الرفع من معدل الاحتياطي النقدي. ذلك ان التجاءات البنوك لتلك الوسيلة بلغت 2,8 مليار درهم بالمتوسط الشهري خلال 1986، ومثلت 40 ٪ من مجموع التسهيلات المفتوحة من لدن معهد الاصدار في مقابل نحو 24 ٪ في 1985. اما التدخلات بمعدلات متغيرة والتي واكب تقويتها تراجع حصة التمويل عن طريق اعادة الخصم الخاضعة لحد أقصى والتي لم تعد تمثل أكثر من 10 ٪ من التسبيقات المحصل عليها لدى البنك المركزي، فإنها لم تكن مهيئة نظرا للتوسع المستمر لاعادة التمويلات التفضيلية الممنوحة بدون تحديد. وقد وصلت هذه التمويلات المقدمة الى المصدرين بما يكاد يقارب المبلغ الاجمالي الى 3,1 مليار بالمتوسط الشهري ومثلت 44 ٪ من مجموع التسهيلات المخولة للبنوك. غير ان المعدل المطبق على تعبئة الديون المترتبة على الخارج والسندات المالية تم رفعه من 6 ٪ الى 7 ٪ في 1986. واخيرا، تقرر رفع مبلغ الجدادة المخصصة لاعادة تمويل القروض لتسويق الحبوب، من 200 مليون خلال النصف الاول من السنة الى 450 مليون بالنسبة للفترة المتراوحة بين يوليوز ودجنبر.

العمل بواسطة معدلات الفائدة

لقد تم الاقدام في مرات عديدة خلال السنوات الاخيرة، على تعديل معدلات الفائدة، بغية أن تصبح أداة فاعلة للسياسة النقدية بهدف تحقيق التوازن بين عرض الاموال والطلب عليها، وذلك لكي تأخذ في الاعتبار على الخصوص تطور الاسعار والضغوط الممارسة على الحساب الخارجي. وعلاوة على ذلك، فان اسعار الفائدة التي تم تحديدها منذ 1985 في مستويات قصوى بالنسبة للقروض ومستويات دنيا فيما يخص الودائع المكافأة، قد اصبح بإمكانها بفضل هذه الليونة اذكاء المنافسة في حظيرة المهنة البنكية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وامتدادا لهذا التطور العام، فقد تمت خلال 1986 إعادة صياغة جدول العمولات البنكية الذي ظل بدون تغيير منذ 1975. وقد مكن الاصلاح، الذي اشتمل على احصاء مسهب ووصف مفصل للعمليات المصرفية، من توضيح وتبسيط بقدر الامكان لكيفية تحديد التعريفة. وقد اضفت هذه الاخيرة على جدول العمولات، عن طريق تحرير اسعار العديد من التدخلات وتحديد المكافآت عند مستوى اقصى، ليونة من شأنها ان تحث كما هو الشأن بالنسبة لمعدلات الفائدة على المنافسة فيما بين المؤسسات البنكية.

لم تدخل، خلال 1986، سوى تعديلات محدودة على معدلات الفائدة، ويتعلق الامر بالسلفات الموسمية، وقروض الصندوق المغربي للصفقات، التي رفعت على التوالي بنصف نقطة وبنقطة واحدة. وبالاضافة الى ذلك، تقرر رفع معدل مكافأة الحسابات على دفاتر من 8 ٪ الى 8,5 ٪، بهدف التشجيع على تجميع الادخار. وقد ظل شبك المعدلات على العموم بدون تغيير من سنة لاخرى، خاصة مع تحديد معدل 12 ٪ كحد ادنى بالنسبة للودائع لاجل 12 شهرا. وفيما يخص المعدلات المدينة، فقد ظلت الحدود العليا المطبقة على القروض القصيرة الاجل قارة عند 12 ٪ و 14 ٪ تواليا، بحسب ما اذا كانت قابلة للتعبئة ام لا، وعند 14 ٪ و 15 ٪ بالنسبة للامد المتوسط، وعند 16 ٪ فيما يرجع للامد الطويل، غير انه تقرر رفع المعدل التفضيلي للقروض من اجل التصدير من 8 ٪ الى 9 ٪(1).

وبصفة عامة، لم تدع الضرورة للقيام بمراجعة شاملة لمعدلات الفائدة نظرا لتطور المؤشرات التي تتحكم في تحديدها، وهكذا وبرغم ان الانخفاض الملاحظ على الصعيد العالمي في هذا المجال كان يدعو الى الاقدام على عمل من هذا القبيل على المستوى الداخلي، فانه اضحى من المستبعد الحياد عن نهج اتضحت فعاليته بجلاء في تعبئة الادخار وترشيد الائتمان. وزيادة على ذلك فان الاعادة الجزئية وبصفة تدريجية للتوازنات الاساسية والتي لازالت هشة تفرض المضي في سياسة التصحيح الجاري تطبيقها خلال السنين الاخيرة وتبرر الى حد بعيد الابقاء على اسعار الفائدة الدائنة عند مستوى قريب لما هو مطبق حاليا، لكنها تحث على التفكير المعمق فيما يرجع للمعدلات المدينة، الواجب تطبيقها على تمويل الاستثمارات.

المؤسسات الموزعة للقرض

البنوك

بلغ مجموع حصيلة بنوك الودائع الخمسة عشر 72 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1986، وقد عززت الثمانية الاولى منها نصيبها بحيث ارتفع الى نحو 93 ٪. ورفعت المؤسستان الاوليان من حصتها من 43,9 ٪ الى 48,1 ٪ من سنة لاخرى فتدخلتا بنسبة الثلثين من مجموع المساعدات الممنوحة للخزينة و 37 ٪ من القروض المقدمة للاقتصاد.

اما البنوك الستة الموالية، فقد تراجعت اهميتها ضمن النشاط للصرفي من 48,4 ٪ الى 44,8 ٪. وفي الاخير، تقلصت حصة المؤسسات السبع المتبقية وظلت نسبة 7,1 ٪ متواضعة.

مبالغ الوضعيات في نهاية السنة

حجم العملية بملايين الدراهم	عدد البنوك		مجموع الوضعيات		بالنسبة المائوية للمجموع	
	1985	1986	1985	1986	1985	1986
8 000 فأكثر	2	2	25 257	34 657	43,9	48,1
من 8 000 إلى 2 000	6	6	27 854	32 258	48,4	44,8
أقل من 1 500	7	7	4 449	5 090	7,7	7,1
المجموع	15	15	57 560	72 005	100	100

اتسعت شبكة البنوك بـ 35 شباكا جديدا سنة 1986 وكانت تشتمل في نهاية السنة على 756 نقطة اتصال بالزبائن تقع نحو 26 ٪ منها بالدار البيضاء التي حصلت 37 ٪ من الودائع عوضا عن 38 ٪ في 1985.

التطور العام للموارد والاستخدامات

وصلت الحصيلة المجمعة للبنوك في المجموع 60.687 مليون درهم، وازدادت بمبلغ 11.493 مليون او 23,4 ٪ عوضا عن 8:400 مليون او 20,6 ٪ في السنة الماضية (*). ويعزى هذا الارتفاع بصفة خاصة الى توسع الديون على الخزينة وبدرجة اقل الى نمو القروض المقدمة للاقتصاد والسندات بالمحفظة والاصول السائلة.

بملايين الدراهم	نهاية 1985	نهاية 1986	التغيرات المبالغ	التغيرات ٪
الاستخدامات				
الموجودات السائلة	696	2 269	1 573	226
الديون على الخزينة	16 902	23 580	6 678	39,5
منها : محفظة السندات العمومية	(16 780)	(23 450)	(6 670)	(39,7)
الودائع من أجل الاستيراد	(1)	(-)	(1-)	
ودائع أخرى	(121)	(130)	(9)	(7,4)
القروض للاقتصاد	25 451	26 820	1 369	5,4
التسليفات للمؤسسات المالية المتخصصة	242	303	61	25,2
الرسوم بالمحفظة	4 125	5 640	1 515	36,7
الموجودات الخارجية (1)	551	579	28	5,1
التحقيرات	1 227	1 496	269	21,9
المجموع	49 194	60 687	11 493	23,4

بملايين الدراهم	نهاية 1985	نهاية 1986	التغيرات المبالغ	التغيرات ٪
الموارد				
الرسمال والاحتياطيات	1 882	2 406	524	27,8
المخصصات	758	959	201	26,5
الودائع تحت الطلب	26 218	31 526	5 308	20,2
الودائع لاجل	14 283	15 625	1 342	9,4
الودائع من أجل الاستيراد	2	-	2-	
الالتزامات الخارجية	472	740	268	56,8
مساعدات معهد الاصدار (2)	3 756	7 490	3 734	99,4
مساعدات المؤسسات المالية المخصصة (سندات مودعة كضمانة)	22	161	139	631,8
موارد مختلفة صافية	1 801	1 780	21-	1,2-
المجموع	49 194	60 687	11 493	23,4

* بما فيها الاحتياطيات الالزامية للبنوك في سجلات معهد الاصدار.

(1) باستثناء الديون المترتبة على الخارج والشبكات المعومة على الخزج والمدرجة ضمن القروض للاقتصاد.

(2) بما في ذلك السندات المتوسطة الاجل التي تم عن طريق المؤسسات المعبدة للنعم.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية 55 و 56 و 57.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 51.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاستخدامات

وصلت القروض التي منحتها البنوك للمقاولات والخواص والمؤسسات المالية المتخصصة الى ما قدره 27.123 مليون درهم عند نهاية 1986، فسجلت ارتفاعا بمبلغ 1.430 مليون او ما نسبته 5,6 ٪، وهي بشكل واضح اكثر بطؤا مما لوحظ في السنة المنصرمة. وتبعا لذلك انخفضت حصتها ضمن مجموع الاستخدامات من 52,2 ٪ الى 44,7 ٪. وقد بلغت قروض الخزينة التي كانت تتزايد على وتيرة متصلة خلال السنوات الاخيرة، ما قدره 16.157 مليون، فظلت قارة بالنسبة لمستواها لسنة 1985. وسجلت القروض الخاصة، والممنوحة في معظمها خارج التأطير، بمجموع 10.966 مليون توسعا قدره 1.409 مليون او 14,7 ٪. ويعزى ذلك بصفة خاصة الى نمو القروض المقدمة للتصدير والتجهيز والسكن. وقد حرصت البنوك من جهة اخرى على مراعاة معامل الاستخدام في السلفات للسكن، الذي تم رفعه من 4 ٪ الى 5 ٪ ثم الى 6 ٪ من مستوجباتها لكنها سجلت على النقيض من ذلك حالات قصور تجاه معامل الاستخدام للقروض المتوسطة الاجل القابلة لاعادة الخصم والمحدد في 5,5 ٪ من أصولها المستوجبة (1).

اما الديون على الخزينة التي اتسعت بمقدار 6.678 مليون او 39,5 ٪، فقد وصلت الى مبلغ 23.580 مليون درهم ومثلت 38,9 ٪ من الاستخدامات عوضا عن 34,4 ٪ في السنة المنصرمة. وقد نتج توسع مساعدات البنوك للخزينة بالاساس، عن نمو اكتتاباتها بنحو الثلثين في الاذينات القصيرة الاجل بالسوق النقدية والتي ارتفعت الى ما قدره 12.054 مليون. ومن جهة اخرى، زادت البنوك بنسبة تفوق 18 ٪ من اقتناءاتها للاذينات في اطار الحد الادنى للسندات العمومية، كما انها راعت بصفة عامة قاعدة المحفظة الدنيا المحددة في 35 ٪ من الودائع تحت الطلب.

وسجلت محفظة السندات التي اشتملت على مبلغ 5.640 مليون درهم زيادة قدرها 1.515 مليون او 36,7 ٪ نتجت بصفة رئيسية عن اتساع اكتتابات البنوك في الاذينات الصادرة عن البنك الوطني للانعاش الاقتصادي والقرض العقاري والسياحي لاستيفاء المبالغ اللازمة للقروض لأمد متوسط والسلفات من اجل السكن الخاضعة لقياس الاستخدام الالزامية وكذا في أذينات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، وذلك في اطار المعامل المحدث في 1981 والمحدد في نسبة 3,5 ٪ من مستوجبات البنوك.

وانتقل ركن «الاصول السائلة» من 696 الى 2.269 مليون درهم، فتمحور على الخصوص في اعقاب التعديل الذي ادخل في مراحل عدة على معدل الاحتياطي النقدي، حيث تم رفعه من 0,5 ٪ الى 4 ٪ من المستوجبات تحت الطلب.

الموارد

بلغت الودائع البنكية تحت الطلب ولاجل 47.151 مليون درهم وتبدو وقد نمت بمقدار 6.650 مليون او 16,4 ٪. وقد نتج ذلك الى حد يقارب النصف عن ودائع العمال المغاربة بالخارج، التي تزايدت بمبلغ 3.168 مليون او ما يفوق الثلث وبذلك ارتفعت الى ما قدره 12.562 مليون، فمثلت نسبة 26,6 ٪ من مجموع الودائع.

ويتبين من جهة اخرى، أن حصة الحسابات المترتبة عنها فوائد، شهدت زيادة خفيفة رغم التباطؤ الواضح لوتيرة توسع الودائع لاجل إذ مثلت الحسابات على الدفاتر، والودائع تحت الطلب للعمال المغاربة بالخارج والودائع لاجل نسبة 59,2 ٪ من مجموع الودائع في نظير 58,7 ٪ عند نهاية السنة المنصرمة.

وبالموازاة مع ذلك فقد توفرت للبنوك الى حد بعيد إمكانيات الامتثال لمتطلبات معامل السيولة المحدد في 60 ٪، حيث ان أصولها السائلة شكلت بالمتوسط أكثر من 77 ٪ من مستوجباتها لهذا الغرض. غير ان نتيجة كهذه استلزمت اللجوء الى معهد الاصدار الى حد قدره 7.490 مليون، وهو مبلغ يناهز الضعف بالمقارنة مع السنة المنصرمة.

اما ركن الرسمال والاحتياطيات فقد وصل الى 2.406 مليون درهم، وارتفع بمبلغ 524 مليون او ما معدله 27,8 ٪، وذلك على إثر الزيادات في الرسمال التي قامت بها تسع مؤسسات بهدف مراعاة معامل الملاءة الذي بقي محددا في 5,5 ٪.

المؤسسات المالية المتخصصة

ارتفعت الحصيلة المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة الخمس (1) من 20.596 مليون درهم الى 24.438 مليون فسجلت توسعا بنسبة 18,7 ٪ عوضا عن 18,9 ٪ خلال العام السابق (2). وتمثل عند هذا المستوى نحو 40 ٪ من الوضعية المحاسبية لبنوك الودائع.

بلايين الدراهم	نهاية 1985	نهاية 1986	التغيرات المبالغ	التغيرات ٪
الاستخدامات				
ديون على الخزينة	2 081	2 295	214	10,3
ديون على البنوك	319	649	330	103,4
قروض للاقتصاد	13 872	16 070	2 198	15,8
قروض للجماعات العمومية	552	800	248	44,9
محفظة الرسوم	1 830	2 030	200	10,9
استعمالات أخرى	427	527	100	23,4
استعمالات مختلفة صافية	1 515	2 067	552	36,4
المجموع	**20 596**	**24 438**	**3 842**	**18,7**

بلايين الدراهم	نهاية 1985	نهاية 1986	التغيرات المبالغ	التغيرات ٪
الموارد				
الاموال الذاتية	1 539	2066	527	34,2
مساعدات الدولة	*606	589	17 –	2,8 –
اقتراضات خارجية	5 712	7 763	2 051	35,9
اقتراضات داخلية	*4 461	5 441	980	22
– سندات إلزامية وأذينات	*4 219	5138	919	21,8
– سندات إلزامية	*1 690	1 681	9 –	0,5 –
– أذينات	2 529	3457	928	36,7
– قروض وتسليفات البنوك	242	303	61	25,2
وديع لاجل قصير	7 342	8 579	1 237	16,8
مساعدات معهد الاصدار	936	–	936 –	100 –
المجموع	**20 596**	**24 438**	**3 842**	**18,7**

* أرقام معدلة.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 53.

(1) صندوق الايداع والتدبير، البنك الوطني للانعاش الاقتصادي، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، القرض العقاري والفندقي والصندوق المغربي للصفقات.

(2) يرجع للملحق الاحصائي رقم 52.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاستخدامات

تمثل القروض المقدمة الى الاقتصاد من طرف المؤسسات المالية المتخصصة نحو الثلثين من استخداماتها. وقد بلغت 16.070 مليون درهم عند نهاية السنة، فازدادت بمقدار 2.198 مليون او 15,8 ٪، وهي نسبة ادنى من 16,6 ٪ التي تم احرازها في السنة السابقة. وقد شملت تلك الزيادة كلا من الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، والقرض العقاري والسياحي اللذان ارتفعت مساعدتها من جديد بصفة ملموسة ببلغ 1.177 مليون او 20,4 ٪ و 965 مليون او 21,1 ٪ على التوالي، كما انها همت، ولكن بدرجة اقل القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني للانماء الاقتصادي التي زادت هذه السنة بما قدره 105 مليون او 3,8 ٪، عوضا عن الانخفاض المسجل خلال 1985. اما سلفات صندوق الايداع والتدبير، فقد تدنت من جديد بمبلغ 47 مليون او 6,3 ٪.

اما الديون على الخزينة والبالغة 2.295 مليون درهم، التي لازالت تشكل أقل من 10 ٪ من الاستخدامات، فلم تزد الا بما قدره 214 مليون أو 10,3 ٪ بدلا من 398 مليون او 23,6 ٪ في 1985. وقد نتج هذا التطور بصفة اساسية عن الاكتتابات التقليدية لصندوق الايداع والتدبير في سندات الدولة، وبدرجة اقل عن تدخل الصندوق الوطني للقرض الفلاحي في السوق النقدية باقتناءه لأذينات الخزينة التي يناهز مبلغها 100 مليون درهم في نهاية السنة.

وسجلت الاستخدامات الاخرى ارتفاعا قويا ببلغ 1430 مليون او 30,8 ٪، يعزى بصفة رئيسية الى النمو السريع لديون المؤسسات المالية على البنوك، والى القروض الممنوحة للجماعات المحلية، وكذا الى تقوية الاستخدامات المختلفة.

الموارد

شكل كل من توسع الاقتراضات الخارجية ببلغ 2.051 مليون درهم وتقوية الودائع تحت الطلب والاموال الذاتية بقدر اجمالي وصل الى 1.764 مليون، مصدرا لنمو موارد المؤسسات المالية المتخصصة. اما وسائل التمويل الصافية التي تم تجميعها عن طريق اصدارات الاذينات والسندات بالسوق الداخلية فقد ارتفعت بنسبة 21,8 ٪ خاصة بسبب اصدارات أذينات القرض العقاري والسياحي لدى البنوك. وعلى عكس ذلك تم حذف تسبيقات معهد الاصدار التي كانت لازالت تمثل 936 مليون عند نهاية 1985.

تبدو الودائع التي تم تجميعها من لدن المؤسسات المالية وقد زادت ببلغ 1.237 مليون درهم او 16,8 ٪ اذ وصلت الى ما قدره 8.579 مليون، حصل صندوق الايداع والتدبير على اربعة اخماس منها : إذ جلب ما قدره 7,5 مليار درهم، اي ما يعادل قرابة الربع من الموجودات تحت الطلب الموكلة الى البنوك اما الودائع التي يديرها الصندوق الوطني للقرض الفلاحي فلم تتعدى المليار درهم الا بقليل، لكنها ظلت في ازدهار مستمر.

وقد مكنت الاقتراضات الداخلية من جلب 5.441 مليون درهم، وهو مبلغ في تزايد قدره 980 مليون او 22 ٪، وتكون قد قدمت بذلك الخمس تقريبا من مجموع الموارد. ويفسر هذا التطور على الخصوص بأهمية اكتتابات البنوك في الاذينات الصادرة عن المؤسسات المالية المتخصصة، وذلك في اطار معاملات الاستخدامات الاجبارية. وبعكس ذلك، ظلت اصدارات السندات بالسوق المالية لفائدة هذه المؤسسات قارة تقريبا.

وصل المبلغ الجاري للاقتراضات الخارجية 7.763 مليون درهم تمثل ما يقرب من ثلث أصول موارد المؤسسات المالية المتخصصة وظهر من جديد، بتوسع قوي قدره 2.051 مليون او 35,9 ٪ وتعزى هذه النتيجة على الخصوص الى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي الذي أقدم هذه السنة ايضا، على توسيع التجاءاته الى التمويلات الخارجية ببلغ 1.444 مليون او 41,6 ٪، بحيث انها مثلت 55,5 ٪ من الاموال المتلقاة من طرف هذه المؤسسة. كما ان حصة هذه الفئة من الموارد ارتفعت الى ما يفوق 46 ٪ بالنسبة للبنك الوطني للانماء الاقتصادي بينما تاهزت ما يعادل 14 ٪ من موارد القرض العقاري والسياحي.

توزيع السلف

وصلت القروض الموضوعة رهن اشارة الاقتصاد من طرف معهد الاصدار وبنوك الودائع والمؤسسات المالية المتخصصة الى مبلغ اجمالي قدره 48.386 مليون درهم، فسجلت تقدما بمقدار 5.672 مليون او 13,3 ٪ عوضا عن 6.257 مليون او 17,2 ٪ في نهاية السنة المنصرمة، ومثلت 36 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي محسوبا بالاسعار الجارية.

ويبين الجدول التالي توزيع هذه القروض حسب مصدرها والمؤسسة الممولة لها وأجلها، خلال السنوات الثلاث الاخيرة :

بملايين الدراهم	نهاية 1984	نهاية 1985	نهاية 1986
حسب مصدر توزيعها			
معهد الاصدار	1 782	3 391	5 496
بنوك الودائع	22 779	25 451	26 820
المؤسسات المالية المتخصصة	11 896	13 872	16 070
	36 457	42 714	48 386
حسب تمويلها			
(الهيئة الممولة)			
معهد الاصدار	5 414	7 862	9 661
بنوك الودائع (1)	21 824	24 297	25 766
المؤسسات المالية المتخصصة	9 219	10 555	12 959
	36 457	42 714	48 386
حسب مدتها			
لاجل قصير	23 432	27 561	30 969
معهد الاصدار	1 782	3 391	5 496
بنوك الودائع	20 105	22 303	23 158
المؤسسات المالية المتخصصة	1 545	1 867	2 315
لاجل متوسط وطويل	13 025	15 153	17 417
بنوك الودائع	2 674	3 148	3 662
المؤسسات المالية المتخصصة	10 351	12 005	13 755
	36 457	42 714	48 386

(1) بما فيها المساعدات المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة في شكل اكتتابات إلزامية في الاذينات.

حسب مصدر التوزيع

وصلت القروض الموزعة من طرف البنوك الى ما قدره 26.820 مليون درهم اي بارتفاع بلغ 1.369 مليون أو 5,4 ٪ فقط بدلا من 2.672 مليون أو 11,7 ٪ في السنة السابقة. وبذلك تكون حصتها ضمن مجموع المساعدات قد نزلت من 59,6 ٪ الى 55,4 ٪. وفي المجمل فان المؤسسات المالية المتخصصة، التي بلغت قروضها بسرعة اكثر من سلفات البنوك لكن بوتيرة أكثر اعتدالا من العام السابق، قد حافظت على نصيبها عند الثلث تقريبا من مجموع القروض الموزعة. وسجلت التسهيلات المباشرة لمعهد الاصدار مرة أخرى، توسعا جديدا وحثيثا قدره 2.105 مليون أو 62,1 ٪ بعد ما كادت تتضاعف خلال العام المنصرم.

حسب التمويل

على غرار ما حدث في 1985، قامت بنوك الودائع بتمويل ما يزيد عن 96 ٪ من القروض التي قدمتها، ممولة بذلك ما نسبته 53 ٪ من القروض للاقتصاد. اما المؤسسات المالية المتخصصة، فقد أمنت تمويلات في تزايد بمعدل 23 ٪ ورفعت من حصة مساعداتها الى 26,8 ٪ عوضا عن 25 ٪ تقريبا في 1985.

وازدادت التدخلات الاجمالية للبنك المركزي بنحو 1.800 مليون أو 23 ٪ نظرا للارتفاع السريع لتسهيلاته المباشرة إذ لم تشهد المساعدات المقدمة للبنوك على السندات الخصوصية الا زيادة معتدلة، بينما تم حذف التسبيقات للمؤسسات المالية في نهاية السنة.

حسب المدة

وصلت القروض القصيرة الاجل التي تمنح من طرف البنوك بقدر ثلاثة أرباع، الى مبلغ 30.969، فاتسعت بمقدار 3.408 مليون أو 12,4 ٪، وبقيت بذلك تمثل قرابة ثلثي المساعدات المقدمة للاقتصاد.

وبلغت السلفات المتوسطة والطويلة الاجل 17.417 مليون درهم في المجموع، فزادت بمقدار 2.264 مليون او 14,9 ٪ وتبقى هذه القروض ممولة من طرف المؤسسات المالية المتخصصة في حدود أربعة أخماس تقريبا، مكونة لاكثر من ثلث مجموع التمويلات المقدمة.

حسب قطاعات النشاط

لازال تصنيف القروض بحسب قطاع النشاط يتم بواسطة التصريحات التي تتلقاها مركزية المخاطر، والتي لا تشمل الا الالتزامات التي تتعدى 100.000 درهم. وقد مثلت هذه الاخيرة أكثر من 60 ٪ من القروض الموزعة بالفعل.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم قطاعات النشاط	دجنبر 1984	دجنبر 1985	دجنبر 1986	التغيرات ٪ دجنبر 1985 / دجنبر 1984	التغيرات ٪ دجنبر 1986 / دجنبر 1985
الفلاحة والصيد	**2 393**	**2 807**	**3 717**	**17,3**	**32,4**
منها :					
ـ الزراعات	1 269	1 700	1 945	34	14,4
ـ الانشطة الملحقة بالفلاحة	687	662	1 303	3,6–	96,8
ـ الصيد البحري	226	195	196	13,7–	0,5
ـ أنشطة أخرى	211	250	273	18,5	9,2
المعادن والصناعة	**11 953**	**13 644**	**14 255**	**14,1**	**4,5**
منها :					
ـ الطاقة	1 274	896	639	29,7–	28,7–
ـ (منها النفط والوقود)	(1 048)	(716)	(451)	(31,7–)	(37–)
ـ المعادن	1 167	1 458	1 504	24,9–	3,2
ـ مواد البناء المباني والاشغال العمومية	1 829	2 155	2 028	17,8–	5,9
ـ الصناعات الميكانيكية	1 491	1 908	1 910	28	0,1
ـ الصناعات الكيماوية	1 044	1 139	1 208	9,1	6,1
ـ الصناعات الغذائية	2 198	2 615	3 168	19	21,1
ـ صناعات النسيج	1 943	2 293	2 501	18	9,1
ـ صناعات مختلفة	1 007	1 180	1 297	17,2	9,9
الخدمات وغيرها	**8 942**	**9 914**	**11 211**	**10,9**	**13,1**
منها :					
ـ التجارة	3 657	3 905	4 086	6,8	4,6
(تجارة الجملة للمواد الفلاحية والغذائية)	(1 221)	(1 123)	(1 349)	(8,0)	(20,1–)
(تجارة الجملة للمواد الاولية)	(1 221)	(1 344)	(1 227)	(10,1)	(8,7–)
(تجارة النسيج)	(223)	(255)	(280)	(14,3)	(9,8)
ـ وسطاء التجارة والصناعة	156	219	197	40,4	10,0
ـ النقل وما يلحق به	1 108	1 075	971	3	9,7–
(النقل البحري)	(751)	(678)	(544)	(9,7–)	(19,8–)
ـ الفنادق	235	247	277	5,1	12,1
ـ أشغال عقارية	971	931	1 055	4,1	7,9–
ـ أنشطة مالية (شركات القروض للاستهلاك وقروض الايجار وشركات المساهمة)	1 487	1 655	1 972	11,3	19,2
ـ عناصر مختلفة	1 328	1 882	2 703	41,7	43,6
المجموع	**23 288**	**26 365**	**29 183**	**13,2**	**10,7**
منها :					
ـ القروض لاجل قصير	16 339	18 612	20 199	13,9	8,5
ـ القروض لاجل متوسط وطويل	6 949	7 753	8 984	11,6	15,9

وصل المبلغ الجاري للقروض التي تمت مركزتها على هذا النحو الى 29.183 مليون درهم، فارتفعت بمقدار 2.818 مليون او 10,7 ٪. وكما يتبين من خلال الجدول السابق، فقد استفادت كل القطاعات الاقتصادية من مساعدات في تزايد متفاوت الاهمية.

وقد ارتفعت القروض المقدمة لقطاع الفلاحة والصيد التي بلغت 3.717 مليون درهم، بنسبة 32,4 ٪ بدلا من 17,3 ٪ في العام السابق، وقد استفادت من هذا التوسع على الخصوص كل من الزراعات والانشطة المرتبطة بها لاسيما تمويل تخزين الحبوب الذي كاد ان يتضاعف من سنة لاخرى.

اما التسهيلات الممنوحة لفائدة نشاطات القطاع الثاني والتي بلغت 14.255 مليون درهم، اي قرابة نصف مجموع القروض المصرح بها، فلم تشهد الا توسعا نسبته 4,5 ٪ في نظير 14,1 ٪ في السنة السابقة. وزادت القروض المخصصة للصناعات الغذائية وصناعات النسيج والصناعات المختلفة بمعدل 21,1 ٪، 9,1 ٪ و 9,9 ٪ على التوالي. وعلى العكس من ذلك، تدنت القروض الممنوحة لقطاع النفط وأنشطة الانشاء ومواد البناء بنسبة 37 ٪ و 5,9 ٪.

وفي الاخير، استفاد القطاع الثالث من تسبيقات وصلت الى 11.211 مليون درهم، فزادت بنسبة 13,1 ٪ بدلا من 10,9 ٪ في 1985. وكما هو الشأن بالنسبة للقطاع الثاني، فقد لوحظت تطورات معاكسة الاتجاه. وهكذا ارتفعت القروض المرصودة لتجارة المواد الغذائية والانشطة المالية بنسبة 20,1 ٪ و 19,2 ٪ على التوالي، فيما تراجعت التسهيلات المفتوحة لتجارة المواد الخام والنقل البحري بمعدل 8,7 ٪ و 19,8 ٪ على التوالي.

توازن خزائن البنوك

واكب نشاط البنوك، الذي اتسع بشكل قوي خلال 1986، تضييق محسوس في بعض الاحيان في الخزائن البنكية. وقد أمكن مع ذلك، تزويدها بسهولة خاصة بفضل تعبئة أذينات الخزينة المكتتبة بالسوق النقدية لدى البنك المركزي.

ذلك ان سيولات البنوك تأثرت منذ أوائل السنة بوقع التضييق الناتج عن تخفيف استدانة الخزينة إزاء معهد الاصدار. لكن الضغوط زادت حدة خصوصا خلال الستة أشهر الثانية، اولا في اعقاب السحوبات المعتادة للاوراق البنكية، ثم على إثر الرفع من الاحتياطيات الالزامية للبنوك المودعة لدى معهد الاصدار، وحذف التسبيقات الممنوحة فيما قبل للمؤسسات المالية المتخصصة، والتي عوضت المؤسسات المصرفية عن قسط منها. وهكذا فان التجاءات البنوك الى إعادة التمويل كادت ان تتضاعف من نهاية سنة لاخرى، وشكلت بالمتوسط 11 ٪ من مواردها. كما ان الصفقات بالسوق النقدية تنامت بشكل محسوس على إثر التدخلات القوية لبنك المغرب الذي استجاب لطلب البنوك واسهم في استقرار اسعار الفائدة بين 8 ٪ و 9,5 ٪ بالسوق المشتركة بين البنوك.

العوامل المؤثرة على خزائن البنوك

ويتبين من خلال الجدول التالي، الاثر الايجابي أو السلبي للعوامل المؤثرة على خزائن البنوك :

التغيرات المهمة منذ بداية السنة (1)	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر
عملة «البنك المركزي»	– 380	– 1 346	– 3 689	– 4 729
منها :				
ـ الاوراق والقطع البنكية المتداولة	(– 73)	(– 1 045)	(– 2 569)	(– 2 593)
ـ الودائع	(– 152)	(– 174)	(– 176)	(– 29)
ـ حسابات البنوك والخزينة	(– 155)	(– 127)	(– 944)	(– 2 107)
الموجودات الصافية من احتياطيات الصرف	– 60	– 311	– 358	– 732
ديون معهد الاصدار على الخزينة	– 865	– 197	– 616	– 336
تسليفات معهد الاصدار للمؤسسات المالية المتخصصة ومختلف المدينين	+ 404	+ 274	+ 986	+ 1 170
عوامل أخرى	– 292	– 165	– 461	– 572
المجموع	**– 1 193**	**– 1 745**	**– 3 422**	**– 3 735**
إلتجاءات البنوك لمعهد الاصدار (2)	**+ 1 193**	**+ 1 745**	**+ 3 422**	**+ 3 735**

(1) تعبر العلامات الموجبة على الاثر التوسعي على السيولة، والعلامات السالبة عن أثر تضييقي.
(2) تعادل علامة (–) انخفاضا في الالتجاءات وعلامة الجمع (+) زيادة في هذه الاخيرة.

تعرضت خزائن البنوك للضغوط ابتداء من شهر يناير بموازاة تخفيف الخزينة لاستدانتها إزاء البنك المركزي. وبعد فترة وجيزة من اليسر خلال شهري مارس وابريل، جاءت نتيجة عودة الخزينة الى الالتجاء الى معهد الاصدار، تضاءلت سيولات البنوك من جديد الى غاية شهر نونبر. وقد تأثرت على الخصوص بالوقع السلبي لتوسع تداول العملة الائتمانية الملاحظ في فصل الصيف، ثم بفعل التحويلات التي تعين على البنوك القيام بها لدى البنك المركزي لمواجهة الارتفاع التدريجي من 0,5 ٪ الى 4 ٪ لمعدل الاحتياطي النقدي. وقد ادى تظافر وقع هذه العوامل سواء كانت تلقائية أم مقصودة الى تشاقل عجز الخزينة، بحيث انتقل من 3,7 مليار درهم عند متم دجنبر 1985 الى 10 ملايير درهم في نهاية نونبر 1986. غير ان دفوعات صندوق الخزينة التي تنعكس من خلال توسيع التجاءاتها الى معهد الاصدار، اسهمت بشكل ملموس في تعزيز سيولات البنوك، وقلصت من حاجاتها الى التمويل الى 7,5 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1986 اي مبلغ مرتفع نسبيا، يمثل ضعف نظيره المسجل عند نهاية السنة السابقة.

إعادة التمويل لدى بنك المغرب

بالفعل يتبين من خلال الجدول التالي ان تسليفات معهد الاصدار للبنوك في تزايد واضح من سنة لاخرى.

(عند نهاية الاشهر وبملايين الدراهم)

النصف الاول من السنة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو
1985	3 678	3 722	3 862	3 520	5 263	4 733
1986	5 420	5 854	4 948	4 636	4 866	5 500
النصف الثاني من السنة	**يوليوز**	**غشت**	**شتنبر**	**أكتوبر**	**نونبر**	**دجنبر**
1985	3 990	4 910	4 326	4 124	5 935	3 756
1986	6 104	6 930	7 169	8 903	10 058	7 490

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى أساس المبلغ المتوسط عند نهايات الاشهر، فقد وصلت التجاءات البنوك لمعهد الاصدار الى 6.490 مليون درهم في سنة 1986، وتكون بذلك قد ارتفعت بمقدار 2.172 مليون او 50,3 ٪ بدلا من 645 مليون او 17,6 ٪ في السنة المنصرمة. وقد تمت ملاحظة هذا التطور على امتداد السنة مع زيادة واضحة خلال النصف الثاني من السنة. وهكذا فان تسبيلات بنك المغرب التي وصلت الى 5.204 مليون درهم بالمتوسط الشهري خلال الستة اشهر الاولى، عوضا عن 4.130 مليون في العام السابق، قد ارتفعت الى 7.776 مليون خلال النصف الثاني من السنة في نظير 4.507 مليون في الفترة المقابلة في العام السابق.

وقد تأكد خلال سنة 1986، تغيير هيكل الالتجاءات الذي بدأ منذ سنة، على إثر تعزيز دور السوق النقدية. وهكذا فان التدخلات ذات المعدلات المتغيرة والتي وصل مبلغها بالمتوسط الشهري 2.838 مليون، قد مثلت نحو 44 ٪ من مجموع التسليفات المقدمة للبنوك من لدن بنك المغرب، في نظير 27 ٪ تقريبا في 1985.

استعملت هذه التسبيقات بشكل مكثف على امتداد السنة، وبلغت اقصى حد لها في شهر نونبر بمقدار يتجاوز 6 ملايير درهم. وقد منحت بمعدلات تراوحت بين 8,85 ٪ و 10,24 ٪، وهي مستويات مماثلة لنظيراتها للسنة السابقة. وارتباطا بذلك، فان حصة التسليفات ذات المعدلات الثابتة تراجعت في بحر سنة من ما يقرب 73 ٪ الى نحو 56 ٪، وظلت تشمل بالاساس تعبئة القروض للتصدير. وبالفعل، فان اعادة خصم الديون المترتبة على الخارج والاوراق المالية للتصدير التي تم رفع معدل فائدتها من 6 ٪ الى 7 ٪ قد ارتفع في مجموعه الى 2.796 مليون درهم بالمتوسط، فمثل بذلك حصة قدرها 43 ٪ من مجموع التسبيقات الممنوحة للبنوك. اما التمويلات المقدمة في اطار الحد الاقصى لاعادة الخصم فقد بلغت 502 مليون درهم بالمتوسط الشهري، ولم تعد تمثل سوى 8 ٪ من مجموع التسليفات الاجمالية للبنك المركزي.

السوق النقدية

اصبحت السوق النقدية، بفضل التعديلات التي ادخلت عليها خلال السنين الاخيرة، توفر للبنوك والخزينة العمومية قسطا هاما من احتياجاتها الى السيولات.

وبالنظر للاهمية التي ما فتئت تكتسيها في مسالك إعادة التمويل وبفضل ليونتها ايضا، اصبحت هذه السوق حجرة الزاوية لوسائل سياسة الائتمان إذ انها تسمح بتحقيق دوران سريع للتدفقات النقدية وشفافية في الصفقات.

وقد تمت العمليات بالسوق النقدية بقدر هام. وهكذا فان اكتتابات البنوك في أذينات الخزينة لاجل شهر واحد والتي تمت بسعر 10 ٪ الى غاية شهر يونيو وبسعر 8.5 ٪ منذ يوليوز، قد ارتفعت من 7 ملايير درهم تقريبا الى 12 مليار من نهاية سنة لاخرى، وقد شملت تعبئة هذه الاذينات لدى معهد الاصدار مبلغ 2,8 مليار درهم بالمتوسط في نظير مليار واحد في 1985 بسعر تراوحت ما بين 9 ٪ و 10 ٪ حسب ما إذا كانت التسبيقات لمدة يوم واحد، ام ثلاثة ايام او سبعة أيام.

وقد تزايدت ايضا مبادلات الاموال فيما بين البنوك اذ انتقلت من 142 مليون بالمتوسط عند نهايات الشهور، الى 206 مليون درهم. كما ان الالتجاءات الصافية للبنوك الى المؤسسات المالية المتخصصة، ارتفعت في ظرف سنة من 72 مليون درهم الى 169 مليون درهم. وقد جرت الصفقات باسعار تتراوح بين 8 ٪ و 9,50 ٪ عند نهاية الشهر، في مقابل 7 ٪ و 11 ٪ فيما سبق، وبسعر 8,7 ٪ على اساس المتوسط اليومي، بدلا من 8,9 ٪ من السنة السابقة. وهكذا، وعلى الرغم من حاجيات البنوك المتزايدة الى التمويل، فان كلفة النقد ظلت تقريبا عند نفس مستوى السنة الماضية، وذلك بفضل التأثير الممارس بواسطة تدخلات بنك المغرب.

وفي المجموع، فقد اتسمت والحالة هذه، سيولة الاقتصاد من جديد بشكل قوي.

التوفير والاستثمار

يقدر الناتج الداخلي الاجمالي خلال سنة 1986 بمبلغ 134,3 مليار درهم ويكون بذلك قد ارتفع بمعدل 12,6 ٪. وقد واكب هذا التطور زيادة على ذلك انخفاض نسبي للاستهلاك النهائي. وبذلك يكون التوفير الداخلي قد نما نتيجة الزيادة في المداخيل، لا سيما في القطاع الفلاحي، وكذا من جراء الاعتدال في الطلب، وفي الاخير على إثر إجراءات تحث على تكوين أوسع للرساميل الداخلية، خاصة عن طريق مكافأة اكثر اجتذابا.

وقد زاد بالفعل الاستهلاك الكلي، الخصوصي منه والعمومي، بمعدل 11,7 ٪ في ظرف سنة بدلا من 10,3 ٪ في سنة 1985. وفي هذه الظروف فإن حصته ضمن الناتج الداخلي الاجمالي قد تراجعت إذ نزلت من 85,9 ٪ الى 85,3 ٪.

ولذلك عرف التوفير الداخلي الاجمالي ازدهارا بمعدل 17,8 ٪، اذ ارتفع الى 19,7 مليار درهم واصبح يمثل عند هذا المستوى 14,7 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 14,1 ٪ سنة 1985. اما الادخار الوطني، فقد اتسع بدوره من 19,3 مليار الى 25,7 مليار درهم، اي بنسبة 33,1 ٪ اذ بلغ الدخل الخارجي الصافي 6 ملايير درهم نتيجة ارتفاع تحويلات العمال المغاربة بالخارج وتدفق خدمة الدين الحاصل في اطار اتفاقيات إعادة الجدولة المبرمة في هذا الصدد.

وصلت الاستثمارات، من جهتها، الى ما مجموعه 27,3 مليار، يماثل ما تم تحقيقه في العام الفارط. وقد أدى هذا الاتجاه الذي اقترن بتوسع موارد الادخار الوطني الى تقليص جديد ومهم لحاجيات التمويل الخارجي، بحيث انحصرت هذه السنة عند مليار ونصف من الدراهم، وهو ادنى مستوى منذ 1975 في حين كانت الحاجيات قد وصلت الى 8,5 مليار درهم في 1984 و 11,4 مليار سنة 1982، وهو اقصى مبلغ لها. وهكذا، لم يكن الادخار الخارجي من تغطية سوى 5,6 ٪ من الاستثمارات بدلا من 36,4 ٪ في 1984 و 54,5 ٪ في 1982، ولم يعد يمثل الا 1,1 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 12,7 ٪ سنة 1982.

وتبرز هذه النتيجة الحسنة مدى الاهتمام الذي ينبغي ان يعطى لمتابعة تصحيح المالية العمومية، بقصد التوصل الى تكوين ادخار يسمح بتغطية اكبر جزء ممكن من نفقات التجهيز للخزينة. كما انها توضح ضرورة الاستمرار في تشجيع الادخار الخصوصي وذلك بالابقاء على معدلات فائدة حقيقية إيجابية دونما تأثير باكثر مما يلزم على المعدلات المدينة المطبقة فيما يتعلق بالاستثمار. وعلى اية حال، فان تعزيز الادخار الداخلي، ولو بقدر هام، لا يمكن ان يستجيب بكيفية مرضية لحاجيات الاستثمار الا اذا رافقته إعادة تكوين احتياطيات الصرف على النحو الملائم. والا سيبقى اللجوء الى الرساميل الخارجية لازما لتغطية النفقات بالعملات الخارجية التي يستلزمها اقتناء أمتعة وخدمات أجنبية (*).

إن المعطيات الاحصائية المتوفرة حاليا لا تسمح بجرد شامل للعناصر المكونة للادخار ولاستعمالاته. وفي هذه الظروف، يقتصر التحليل على تطور التوفير السائل او لاجل قصير وعلى وضعية اسواق الرساميل لاجل متوسط وطويل. وفي غياب جدول عام للعمليات المالية، الذي يعتبر تحضيره ذا فائدة لاجدال فيها، فان احتمال حدوث الاستعمال المزدوج لا يمكن تجنبه تماما. ومن جهة اخرى، لا تزال الاحاطة بالاستثمارات وتقييمها تتم بصفة رئيسية عن طريق العناصر المختلفة للتكوين الاجمالي للرسمال الثابت، كما تظهر من خلال الحسابات الوطنية.

التوفير السائل والسوق المالية

لقد تواصل خلال سنة 1986 نماء الادخار الذي اثارته منذ بضع سنين خلت المكافأة المغرية المقدمة عن الودائع لاجل وعن أذينات الخزينة الموجهة للعموم، بل وامتد ليشمل السوق المالية التي توجهت اليها مبالغ هامة من السيولات بحثا عن التوظيف. وعلاوة على ذلك، فقد تم تكوين إيداع من لدن المستوردين في انتظار اقتناء العملات الاجنبية.

ومن جهة اخرى، فقد تزايدت بشكل ملموس التجاءات المؤسسات الشبه العمومية للمستثمرين التأسيسيين كما تزايدت بصفة خاصة، التجاءات الشركات لادخار الخواص، خصوصا عن طريق اوراق الخزينة المحدثة هذه السنة.

وقد بلغ مجموع الاصول السائلة او القابلة للتعبئة بسهولة 22.546 مليون درهم، وسجلت في ظرف سنة زيادة مبلغ 4082 مليون او 22,1 ٪ جاءت عقب تلك التي لوحظت سنة 1985 ومعدلها 43 ٪، وتكون بذلك قد مثلت حصة تناهز 30 ٪ ضمن مجموع سيولات الاقتصاد.

اما الرساميل المتوسطة والطويلة الاجل فقد ازدادت بأكثر من الضعف من نهاية سنة لاخرى اذ وصلت الى 7372 مليون درهم. وقد استفادت الخزينة لوحدها مما يقارب 58 ٪ من المبالغ التي تم تجميعها، واستوعبت الشركات اكثر من 28 ٪ بينما منح ما تبقى للمؤسسات شبه العمومية.

اما فيما يتعلق ببورصة القيم، فقد شهدت مجددا تراجعا لسوق الاسهم. بيد انها استفادت من الصفقات المعقودة على سندات الدولة، والتي عززها توسع السوق المالية.

(*) يرجع للملحقين الاحصائيين 6 و7.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التوفير السائل
أو القصير الاجل

يبين الجدول الوارد أدناه مختلف العناصر التي تكون الادخار السائل او القصير الاجل، كما انه يبرز تطورها خلال السنوات الاخيرة :

بملايين الدراهم	المبالغ عند نهاية دجنبر			التغييرات بالمبالغ		
	1984	1985	1986	1984	1985	1986
الودائع البنكية لاجل	11 296	14 285	15 625	+1 118	+ 2 989	+1 340
الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	553	758	1 016	+86	+ 205	+258
الودائع لدى صندوق التوفير الوطني	719	780	897	+93	+ 61	+117
أذينات الخزينة لمدة 6 أشهر على صيغ	359	359	959	+8	–	+600
أذينات الخزينة لمدة 3 سنوات	–	2282	2 144	–	+ 2 282	–138
إيداعات لاقتناء العملات الاجنبية	–	–	1 065	–	–	+1 065
أوراق الخزينة	–	–	840	–	–	+840
المجموع	12 927	18 464	22 546	+1 305	+ 5 537	+4 082
معدل الزيادة العام	+11,2	+42,8	+22,1	–	–	–

اتسعت السيولات لاجل قصير بمبلغ 4.082 مليون، رغم سحب جزء من الموجودات شبه النقدية بقصد الاستجابة لاصدارات الدولة من اقتراضات لدى العموم لمدة خمس سنوات.

وفي هذا المجال، كان الغرض من إحداث سوق اوراق الخزينة هو التعبئة المباشرة للاموال لدى الخواص والشركات والتخفيف من توسع القروض البنكية، وقد تم تجميع مبلغ 840 مليون عند نهاية سنة 1986. اما الودائع البنكية لاجل فلم تزد الا بنسبة 9,4 ٪ عوضا عن 26,5 ٪ في العام السابق. وقد نجم ذلك جزئيا عن إحداث ضريبة في أخر السنة على الفوائد المحصل عليها تقتطع عند المصدر. اما الاموال المودعة لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي فقد زادت بمعدل 34 ٪، كما ان الودائع التي يديرها صندوق التوفير الوطني ارتفعت بنسبة 15 ٪. وقد اتسعت بسرعة المبالغ الجارية لاذينات الخزينة العمومية لمدة ستة أشهر الموجهة للعموم بصفة دائمة وبفائدة 10,5 ٪ منذ شهر ابريل 1985 بحيث انتقلت من 359 مليون الى 959 مليون، على إثر الشروط الامتيازية الممنوحة لها. وفيما يخص الاذينات لاجل 3 سنوات، فقد تناقصت بمبلغ 138 مليون إذ ان الخزينة العمومية أقدمت في الفاتح من ابريل على تسديد الشطر الاول من الاقتراض الصادر في مارس 1985. كما ان الخزينة تمكنت من التصرف في مبلغ 1065 مليون درهم في اعقاب القرار القاضي بالزام المستوردين بتكوين إيداع يساوي على الاقل 25 ٪ من مقابل القيمة بالدراهم لطلبات اقتناء العملات الاجنبية.

الودائع شبه النقدية
لدى البنوك

وصل التوسع السنوي للودائع شبه النقدية لدى البنوك الى 1340 مليون درهم عوضا عن 2.989 مليون في العام الماضي. ولم يكن تطور هذه الودائع منتظما خلال هذه السنة، ذلك انه تأثر بصفة سلبية بعمليات الاقتراضات العمومية الصادرة في شهري يوليوز ونونبر، كما ان تكوين الودائع لاجل قد تعرقل في دجنبر من جراء احداث سوق اوراق الخزينة وخصوصا بعد اعلان عن سن ضريبة عند المصدر تتراوح فيما بين 15 ٪ و 20 ٪ تطبق على الفوائد المحصل عليها. ويشكل الطابع النهائي لهذا الاقتطاع، واهمية حجمه وكذا تطبيقه على جميع التوظيفات بدون تمييز، تهديدا لتنمية هذه الفئة من التوفير.

الودائع لدى الصندوق
الوطني للقرض الفلاحي

تواصلت الزيادة الكلية للموجودات تحت الطلب والحسابات على الدفاتر ولاجل الموكلة الى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي. فبعد ان بلغت هذه الودائع في المجموع 1016 مليون عند نهاية السنة، سجلت توسعا بمبلغ 258 مليون او 34 ٪ وهو معدل مماثل للذي سجل سنة 1985. غير انها، ولو عند المستوى الذي وصلت اليه، لم تمثل سوى نسبة 2 ٪ من الودائع البنكية.

الودائع لدى صندوق
التوفير الوطني

وصلت الاموال التي تم تجميعها من لدن 548 000 مودع تقريبا لدى صندوق التوفير الوطني الى ما يناهز 900 مليون درهم، فارتفعت في نحو سنة بمبلغ 117 مليون او 15 ٪. وبذلك ما زال الرصيد المتوسط لكل دفتر لا يتجاوز قط 1.600 درهم بالرغم من الزيادة بنسبة 24 ٪ بالمقارنة مع المستوى الملاحظ في السنة السالفة. وعلى سبيل المثال، ومع ان المبلغ الاقصى المرخص به محدد بشكل موحد في 150.000 درهم فإن الايداع المتوسط لدى البنوك لكل حساب على الدفاتر وصل الى ما يقارب 10.000 درهم عند نهاية دجنبر 1985.

اذينات الخزينة

لقد كان الطلب قويا على أذينات الخزينة على صيغ لمدة ستة أشهر المخصصة للخواص إذ بلغت الاكتتابات ما مجموعه 2.734 مليون وهو مبلغ يكاد يساوي ضعف نظيره للسنة السالفة. اما حجم الاقتناءات الصافية من التسديدات التي بلغت من جهتها 2.134 مليون اي نفس القدر لسنة 1985، فقد ارتفع لاول مرة الى 600 مليون.

السوق المالية وبورصة القيم

سجلت سنة 1986 إعادة تنشيط وحيوية أكثر على صعيد السوق المالية، ترتبط باصدار اقتراضين للدولة لمدة 5 سنوات لدى العموم وبالرغم من اعادة النظر في شروط كل من المدة والمكافأة المطبقة على هذه التوظيفات الجديدة فان الخزينة حصلت على نحو 3 ملايير درهم، دون ان تتأثر بشكل ملموس التجاهاتها المعهودة الى المستثمرين التأسيسيين. وتصل تحصيلات قطاع الدولة من السوق المالية في المجموع الى 5,3 مليار درهم بما في ذلك اصدارات المؤسسات العمومية التي تفوق المليار من الدراهم. اما المجلوب من الاموال لاجل إنشاء الشركات والرفع من اموالها الذاتية، فقد انتقل من سنة لاخرى من 1,2 مليار الى 2,1 مليار درهم.

وفي المجموع، يكون تدفق الادخار لاجل طويل قد بلغ 7.372 مليون درهم بينما لم يتعد قط 3,5 مليار خلال السنوات الثلاث الماضية متجاوزا بكثير ولاول مرة المستوى الاستثنائي المسجل سنة 1982.

ويبين الجدول التالي تطور اجمالي الاكتتابات للاجل المتوسط والطويل:

بملايين الدراهم	1982	1983	1984	1985	1986
أذينات الدولة لامد متوسط (1) (2)	26	280	32	40	3 080
سندات إلزامية وأذينات الدولة لاجل طويل (2)	645	1 005	1 078	1 239	1 173
(منها سندات إلزامية لمدة 15 سنة)	(503)	(820)	(905)	(943)	(1 017)
اصدارات شبه عمومية مضمونة من طرف الدولة ..	870	876	883	1 070	1 024
إصدارات الشركات	3466	1 253	1 305	1 215	2 095
المجموع	5 007	3414	3 298	3 564	7 372

• نظرا لعدم توفر معلومات احصائية عن التسديدات المتعلقة ببعض الاصدارات، فإنه لايمكن تحديد مبلغ صافي الاكتتابات .

(1) باستثناء الاذينات لمدة 3 سنين المكتتب فيها من طرف العموم، والمدرجة ضمن التوفير القصير الاجل.

(2) باستثناء الاذينات والسندات الالزامية المكتتب فيها من طرف البنوك في إطار قاعدة الحد الادنى للسندات العمومية، والمدرجة في الكتلة النقدية.

الاصدارات العمومية والاصدارات
المضمونة من طرف الدولة

بلغ مجموع الادخار المتوسط والطويل الامد الذي امكن للخزينة العمومية تجميعه في نطاق السوق الداخلية 4.253 مليون درهم في نظير 1.279 مليون سنة 1985.

لقد وصل حجم الاكتتابات لامد متوسط في هذه السنة 3080 مليون، إذ تم اصدار اقتراضين لمدة خمس سنوات، مخصصين للاشخاص الذاتيين تمدت تغطيتها المبالغ الاصلية، حيث تمكنت الخزينة من التوفر على 2.905 مليون. وقد انطلقت العملية الاولى في شهر يوليوز في شكل سندات بمكافأة 14 ٪ وبقيمة إسمية تصل الى 400 مليون، وأسفرت عن تحصيل اكثر من مليار درهم، فيما وقعت الثانية في شهر نونبر ومكنت من تجميع 1.904 مليون عوضا عن مبلغ 500 مليون الذي كان مرتقبا، وذلك رغم تخفيض سعر الفائدة من 14 ٪ الى 13 ٪. وكل السندات المصدرة قابلة للتسديد بحصص ثلاثة متساوية ابتداء من السنة الثالثة، وذلك عن طريق إجراء القرعة. اما اكتتابات الاجانب غير المقيمين في الاذينات لامد 5 سنوات عن طريق استعمال موجودات حساب الرسال فقد بلغت من

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جهتها 34 مليون فقط خلال السنة. وفي الاخير، مكن اصداران لاذينات لمدة 5 سنوات خصصا للبنك المركزي الشعبي ومجموعة من البنوك وتم إجراؤهما في يونيو بسعر مكافأة قدره 10 ٪، من جلب 141 مليون درهم.

اما الاقتراضات الطويلة الاجل فقد شملت مبلغ 1.173 مليون. وفيما يتعلق باقتناءات اذينات التجهيز لمدة 10 سنوات برسم استعمال احتياطيات الاستثمار التي يكونها الملزمون بالضريبة على الارباح المهنية، والتي تستفيد من مكافأة معدلها 8 ٪، فانها لم تتعد 156 مليون في مقابل 224 مليون في العام السابق. وقد تم كذلك اصدار اقتراضين في شكل سندات لمدة 15 سنة في حصتين، عرضت الاولى في شهر مارس والثانية في شهر دجنبر بمجموع 1.017 مليون. وقد اكتتب فيها كل من صندوق الايداع و التدبير وشركات التأمين بنسبة 85 ٪ والبنك المركزي الشعبي فيما تبقى.

كما ان للمؤسسات العمومية، التي تتمتع اقتراضاتها بضمانة الدولة رخص لها باللجوء الى مدخرات المستثمرين التأسيسيين، وحصلت بذلك على 1.024 مليون، وهو مقدار مماثل لما تم تجميعه سنة 1985. ويتضح، بحسب المؤسسات، ان القرض العقاري والفندقي كان الطالب الرئيسي بمقدار 550 مليون موزع على ثلاث اقتراضات سندية لامد 15 سنة وبمكافأة 13 ٪. واصدر المكتب الشريف للفوسفاط من جهته، خلال شهر نونبر 220 مليون درهم فيما قام المكتب الوطني الوطني للكهرباء بعمليتين شملتا في المجموع 171 مليون وتم اكتتابها بصفة شبه كلية من طرف شركات التأمين. وقد تمكن اربعة مقترضين آخرين من تسلم ما مجموعه 103 مليون درهم.

وقد استجابت مجموعة صندوق الايداع والتدبير بمقدار يتجاوز 810 مليون لكافة الاقتراضات المضمونة من طرف الدولة، كما استجابت بمبلغ 592 مليون للاقتراضات المباشرة للخزينة وذات الامد الطويل.وهي بذلك تكون قد اسهمت بما يقارب الثلثين في تكوين التوفير الطويل الامد لصالح القطاع العمومي.

تكوين الشركات
والزيادات في الرسمال

انتقل الحجم الاجمالي للرساميل الداخلية الموجهة لانشاء الشركات او تعزيز الرساميل من 1.215 مليون الى 2.095 مليون درهم بعد ان شهد شبه ركود طوال السنوات الثلاث الاخيرة. ويتبين ذلك من خلال الجدول التالي :

بملايين الدراهم	1982	1983	1984	1985	1986
زيادات الرسمال	2826	1065	1104	1030	1134
تكوين الشركات	640	188	201	185	961
الزيادة الاجمالية في الرسمال	**3466**	**1253**	**1305**	**1215**	**2095**
تخفيضات الرسمال	96-	104-	126-	85-	107-
الزيادة الصافية في الرسمال	**3370**	**1149**	**1179**	**1130**	**1988**

وصلت الزيادة في الرساميل الى 1134 مليون درهم وشملت 531 مقاولة. وتتألف الاسهامات الجديدة في حدود 70 ٪ من الموجودات السائلة ومن اقتطاعات من الاحتياطيات فيما تبقى. وقد استفادت الانشطة الصناعية من 555 مليون، والشركات التجارية من 145 مليون وتسلم القطاع المالي 130 مليون.

وشهد تأسيس الشركات من جهته توسعا ملحوظا إذ اجتذب مبلغ 961 مليون درهم خصص منه، في واقع الامر، 580 مليون لشركة فندقية واحدة. ومع ذلك بلغ عدد المؤسسات المعنية نحو 1.400 وحدة عوضا عن 1187 في العام السابق وهي تنتمي على الخصوص للانشطة الصناعية والتجارية. الا ان اقل من عشرة شركات، خاصة في القطاع المالي والسياحي، تأسست برأس مال يتراوح مبلغه ما بين 10 و 50 مليون بينما لا يتعدى الرسمال الاصلي لاكبر عدد منها المليون درهم.

وفي ذات الوقت، فان اغلاقات وادماجات وتحويلات الشركات وكذا التخفيضات والافلاسات القضائية شملت ما مبلغه 107 مليون. وبذلك يكون التدفق الصافي للرسمال من اجل انشاء الشركات او الزيادة في رسمالها قد ارتفع الى 1988 مليون درهم عوضا عن 1.130 مليون في العام السابق.

بورصة القيم بالدار البيضاء

لقد تميز نشاط البرصة سنة 1986 بحركتين متباينتين، تتجه الاولى نحو الارتفاع وتهم قيم الدولة والثانية نحو الهبوط وتشمل الاسهم. غير ان رقم الاعمال الاجمالي المحصل عليه وصل الى 317 مليون درهم، ويظهر في ارتفاع ملموس بالمقارنة مع العام السابق، بمقدار 93,6 مليون او 42 ٪.

ويعود الفضل في ذلك الى القيم ذات الدخل الثابت وحدها، بحيث انها سجلت نموا ملحوظا، اذ انتقلت المعاملات من 90,3 الى 233,4 مليون درهم. وقد شملت بصفة اساسية الاذينات لمدة 3 سنوات الصادرة عام 1985 وكذا الاذينات لمدة 5 سنوات التي تم عرضها سنة 1986. وقد جرى كلا الاصدارين بشروط جد ملائمة. وعلاوة على ذلك، فان تفويت أذينات الدولة قد جرى في حدود 72 ٪ بسوق المزاد العلني وتم تبادل الباقي مباشرة بين العارضين والطالبين.

وعلى النقيض من ذلك، شهد سوق الاسهم تراجعا بينا عادت على إثره المعاملات الى أدنى مستوى لها منذ سنين عديدة. ويبقى هذا القطاع يعاني من خصاص في القيم المتداولة ولا يمكن تموينه الا بادراج سندات جديدة. وعلى اي حال فقد تحدد رقم اعمال هذا القطاع في اقل من 84 مليون درهم تم احرازها بنسبة اقل من 17,5 ٪ في حظيرة سوق المزاد العلني.

وعلاوة على ذلك، فان عدد القيم المقبولة في التسعيرة الرسمية عند نهاية السنة لا يتعدى 24,6 مليون وحدة. وقد سجل بذلك ارتفاعا خفيفا يعزى بدوره الى الزيادات في الرسمال الواقعة خلال السنة فقط، في وقت لم يتم إحصاء اية تسعيرة جديدة. وبالاضافة الى ذلك، تظهر الرسملة بالبورصة المحسوبة على اساس السعر السنوي شبه مستقرة بالنسبة لسنة 1985. ذلك ان السعر المتوسط العام تدنى من 115,76 الى 114,01. ومع ذلك، فقد بلغ المردود المتوسط 9,45 ٪ في ارتفاع خفيف بسبب توزيع أرباح تقدر بحوالي 230 مليون غير انه يظل أدنى من مردود اذينات الخزينة والتوظيفات البنكية لاجل.

الاستثمارات

استقرت الاستثمارات عند 27.259 مليون، اي ما يوازي المستوى المحقق سنة 1985 في حين سبق ان سجلت زيادات محسوسة خلال العامين السالفين. وشمل تكوين المخزونات 995 مليون والتكوين الاجمالي للرسمال الثابت 26.264 مليون، أي بزيادة 5,2 ٪ فقط بدلا من 11 ٪ في 1985. وبذلك يكون معدل الاستثمار الذي يقاس على اساس نسبة التكوين الاجمالي للرسمال الثابت الى الناتج الداخلي الاجمالي قد تراجع من 20,9 ٪ الى 19,6 ٪. ويعزى هذا التراجع، للملاحظ منذ 1983، الى تباطؤ نفقات التجهيز للدولة. وعلى النقيض من ذلك، شهدت نفقات كل من القطاع الشبه العمومي والحر ارتفاعا ملموسا. وبموازاة ذلك، فان حجم التوفير الوطني الذي يتنامى منذ بضع سنين خلت، قد تعزز بنسبة 33,1 ٪ في 1986، حيث بلغ 25.732 مليون درهم ومكن من تغطية ما يكاد يساوي نفقات الرسمال بكاملها، بعد ان كان يؤمن ما لا يتعدى 45 ٪ في عام 1982.

ويبين الجدول التالي تطور التكوين الاجمالي للرسمال الثابت والعناصر التي يتألف منها وذلك خلال السنوات الخمس الماضية :

بملايين الدراهم	1982	1983	1984	1985	1986
المعدات والادوات	8703	7895	9302	9989	11833
البناء	6324	7462	7879	8189	8052
الاشغال العمومية	5352	4480	4381	5695	5117
الاصلاحات والغرس	402	442	518	648	700
تربية المواشي	310	325	380	443	562
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	**21091**	**20544**	**22460**	**24964**	**26264**
الناتج الداخلي الاجمالي	**90808**	**94635**	**104840**	**119310**	**134334**
معدل الاستثمار	23,4	21,7	21,4	20,9	19,6

يظهر التوزيع القطاعي للاستثمارات نموا اسرع يبلغ 18,5 ٪ من سنة لاخرى على مستوى الاقتناءات من المعدات والادوات، كما انه يبين نتائجا في تحسن فيما يخص الفلاحة التي استفادت من ظروف اكثر ملاءمة مما كان الشأن عليه خلال المواسم السالفة.

وهكذا، لازالت الاقتناءات من المعدات والادوات التي تبلغ 11.833 مليون تشكل الركن الرئيسي من نفقة الرسمال بحصة 45 ٪ من المجموع. وقد استفاد القطاع القروي من استثمارات قدرها 1.262 مليون درهم اي بارتفاع 15,7 ٪. وعلى النقيض من ذلك، قدرت

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاستثمارات بقطاع البناء بمبلغ 8.052 مليون، في انخفاض من سنة لسابقتها، اذ لم تعد تمثل سوى 30,7 ٪ من التجهيزات. وفي الاخير، وصلت الاشغال العمومية الى 5.117 مليون اي بتراجع نسبته 10 ٪ في ظرف سنة، بحيث انها جلبت أقل من 20 ٪ من التجهيزات بدلا من 23 ٪ في 1985.

وإذا ما تم اعتبار الاستثمارات الصناعية على صعيد المشاريع المقبولة سنة 1986، فانها تكون قد تزايدت بشكل قوي إذ انتقلت من 2.294 مليون الى 3.546 مليون خصص منها 2.294 مليون لتوسيع حجم المقاولات. وتشمل هذه الاستثمارات من حيث العدد 1.254 وحدة من المنتظر ان تعمل على خلق نحو 34.800 منصب شغل، اي بزيادة نسبتها 14 ٪ بالمقارنة مع العام المنصرم. وتؤلف المقاولات الصغيرة والمتوسطة اكثر من نصف الوحدات المزمع انشاؤها، والتي تساهم في توفير 60 ٪ من التوظيفات المرتقبة وتعبئة رساميل بمقدار 792 مليون درهم وهو مبلغ يمثل اكثر من 22 ٪من المجموع. ويبلغ متوسط الكلفة لكل منصب شغل محدث 37.000 درهم، بدلا من متوسط عام يفوق 100.000 درهم.

ويبقى القطاع الوطني الحر صاحب المبادرة الرئيسي إذ انه يشكل 72 ٪ من المبلغ المزمع استثماره اي 2.557 مليون درهم بينما انحصر الاسهام المباشر للدولة عند 108 مليون. وتمثل مساهمة المستثمرين الاجانب، وهم ينتمون اساسا الى اقطار أوروبا، ربع الاستثمارات المقبولة اي ما قدره 881 مليون عوضا عن 451 مليون في السنة السابقة.

ومن المنتظر ان تمول هذه الاستثمارات بحصة تفوق النصف بواسطة الاموال الذاتية، وبنسبة 14 ٪ و 20 ٪ على التوالي عن طريق قروض البنك الوطني للانماء الاقتصادي والبنوك. وستتطلب من جهة اخرى نفقات بالعملات الاجنبية بنحو 2.325 مليون درهم.

ويظهر بحسب قطاع النشاط ان الصناعة الفلاحية الغذائية وصناعة النسيج والجلد، تشكل كل منها مصدرا لطلبات القبول بمقدار 966 مليون، اي بنصيب اجمالي يبلغ 54 ٪ من مجموع الاستثمارات. ويكون اهم ما تبقى كل من فرع الكيمياء وشبه الكيمياء بما قدره 805 ملايين درهم او 23 ٪، وبدرجة اقل، النشاطات الميكانيكية والكهربائية بمجموع 523 مليون او 15 ٪.

ويبين التوزيع الجغرافي ان الاستثمارات تبدي اتجاها اكثر وضوحا نحو اقاليم غير تلك التي بها المراكز الاقتصادية الكبرى، كالدار البيضاء التي لم تتلق الا 42 ٪ من الاموال المزمع استثمارها عوضا عن النصف من السنة للنصرمة. وهذا الميل نحو اللامركزية يعزى في جزء وافر منه الى الاجراءات التشجيعية الواردة ضمن قوانين 1983، والتي اخذ مفعولها يتجلى بعد مرور اربع سنوات من تطبيقها.

مولاي،

تبدو حصيلة النشاط الاقتصادي في نهاية سنة 1986، من أحسن ما تم تقديمه منذ عدة سنوات. وإنها لتعطي البرهان القاطع على مدى تأثير العوامل الخارجية على تطور اقتصادنا، كما انها تبرز اهمية مساهمة ودور القطاع الفلاحي وكذا أهمية التدابير التقويمية التي استمرت بلادنا في تطبيقها.

ان الاتجاه العكسي لصالحنا لاسعار بعض المواد الاولية لاسيما منها البترول، وكذا تدني قيمة العملة الامريكية وتراجع معدلات الفائدة في الاسواق المالية العالمية، لم يفتها ان تؤدي الى نتائج حسنة على صعيد المالية العامة وميزان الاداءات. وتتجلى اهمية آثارها في كونها تزامنت مع ظروف مناخية حسنة تكن ابرز مظاهرها في تحقيق سلسلة من الانتاجات القياسية المنقطعة النظير لاسيما فيما يخص الحبوب والحوامض والزراعات السكرية وتربية الدواجن. وبالمثل سجلت القطاعات الاخرى تقدما ملموسا. وهكذا عرف القطاع الثالث بما في ذلك التجارة والنقل توسعا متواصلا، كما امكن للسياحة تحقيق زيادة واضحة في حجم المداخيل رغم تراجع عدد الزوار الاجانب. وتميزت الصناعة بدورها بانتعاش ادى الى تعويض الاتجاه الغير الملائم في الفروع الاخرى، وخاصة المعادن التي عرف انتاجها ركودا وعرفت صادرتها هبوطا إثر ظرفية عالمية غير ملائمة.

وفي المجموع يتبين ان الناتج الداخلي الاجمالي قد نما بشكل قوي، وان الدخل الوطني قد زاد بنسبة ملموسة، بينما ظل ارتفاع الاسعار محدودا بخلاف ما لوحظ من تيارات تضخمية في الاقطار السائرة في طريق النمو.

وفي الميدان المالي، فان النتيجة الاكثر إقناعا، تتجلى في التحسن الملحوظ للحساب الجاري لميزان الاداءات الذي لم يعد رصيده السلبي يمثل الا نسبة مائوية ضئيلة من الناتج الداخلي الاجمالي. اما عجز الخزينة فقد تقلص من جديد، لكن السبب في ذلك يرجع جزئيا الى انخفاض في نفقات التجهيز. وقد تم تمويل هذا العجز بأكمله بواسطة موارد من مصدر داخلي، وخصوصا ما كان منها ذا طابع نقدي. ومع ذلك فان هذه الطريقة لم تشكل اي عائق لتمويل القطاع الخاص، الذي تمت تغطية جانب من حاجياته بفضل وضع وتطبيق إجراءات جديدة.

واخيرا، فان النتائج المحصل عليها تبدو من الاهمية بمكان، لاسيما وان بلادنا واصلت نهج سياسة تتسم بالشجاعة في مجال اعادة هيكلة الاقتصاد والتصحيح المالي، وهي سياسة بدأت تعطي النتائج المتوخاة منها، وكان من شأنها ان تحقق نجاحا اكبر لولا الانعكاس السلبي الذي خلفته عوامل مختلفة خارجية بالاساس، من بينها على الخصوص انهيار أسعار المعادن وضعف الطلب الدولي واحتداد الاجراءات الحمائية المطبقة حتى من طرف الامم الاكثر غنى والمجموعات الاكثر يسرا. وقد لقي الوضع الجيد للاقتصاد الوطني اعترافا من لدن المجموعة المالية الدولية التي ابدت استحسانها لهذا الاتجاه الملائم، فوافقت على منح آجال جديدة لسداد استحقاقات الدين، كما انها منحت قروضا جديدة بقصد مساندة الجهود المبذولة من اجل اعادة التوازنات، ومكنت المغرب من الحصول على العضوية الكاملة داخل المعاهدة العامة للتجارة والتعريفات بعد ان كانت له صفة عضو ملاحظ منذ سنين عديدة في هذه المؤسسة، وهو البلد ذو التقاليد العريقة في مجال التجارة والتبادل الحر حتى لو اضطر احيانا الى اتخاذ اجراءات تقييدية. لكن الحدث الاكثر اهمية دون شك، يكمن في روح التفاهم التي تحدو المنظمات الدولية العازمة على الاسهام في نمو البلاد، مما يشكل عاملا إيجابيا قلما تحظى بمثله دول العالم الثالث.

وهكذا تظهر الحصيلة الاجمالية مرضية عند نهاية 1986، كما يبشر استمرار العديد من العوامل الخارجية الملائمة في بداية 1987 بآفاق واعدة. غير ان مفتاح النجاح الدائم يكمن في متابعة إعادة هيكلة الاقتصاد والتصحيح المالي، الكفيلة وحدها بتحديد وترشيد تصرفات المستهلكين والمستثمرين، وذلك بوضع قواعد اقتصادية واضحة، والحفاظ عليها بإزالة أي مصدر للتعثر يمكن ان يظهر في المستقبل. ولمواجهة النمو الديموغرافي يجب العمل على تعزيز الانتاج والادخار، سعيا وراء إيجاد اكبر عدد ممكن من مناصب الشغل الجديدة. إذ ان مسلسل التنمية يقتضي تعزيز الاستثمارات التي يتطلب تمويلها تكوينا ملائما للادخار يتوقف بدوره على منح شروط مغرية. إن اقتراح حلول جديدة وجيدة للقضايا المطروحة اليوم، والعمل بها يشكلان اساس نجاح كل تجديد. وهذا الايمان بالتقدم هو الذي ينبغي تقويته وتشجيعه سواء على المستوى الفردي ام على صعيد المنظمات والهياكل. إن التصحيح لا ينبغي ان يطرح كوقف للاستثمار، كما ان الانعاش لا يعني التخلي عن الانشغالات الاخرى. ويمكن النهج القويم في استعمال أمثل للموارد الداخلية بصفة اساسية، والخارجية منها بشكل تكميلي، وذلك قصد توزيعها بكيفية افضل على المشاريع الاكثر مردودية واستعمالا لليد العاملة، في محيط يسوده التوازن الكفيل وحده بإتاحة توسع دائم. ومما يدعو الى الارتياح في هذا الصدد ملاحظة نفس التوجه في اعداد المخطط المقبل لفترة 1988ـ1992. ويبدو من الاهمية بمكان تحديد ليس فقط الخيارات والاهداف، بل ومتابعة تطبيقها بكل حزم وبدون تردد. وعلى هذا الاساس ينبغي ان لاينظر الى إقرار برنامج تقويمي وآخر للتنمية على انهما متعارضان ومتناقضان، بل إنهما يهدفان الى تحقيق نمو متناسق ودائم. وفي هذا الاطار ينبغي تغيير النظرة الى النمو والى الحلول المقترحة لتحقيقه، بقصد تلافي العودة الى مسلسل التحرك والوقوف. كما انه يتعين ايلاء اهتمام خاص بالظروف الاجتماعية التي تجري في إطارها عمليتا التنمية والتصحيح، وذلك عن طريق البحث عن توزيع احسن للدخل وكذا للتحملات بإعطاء فرص متساوية للجميع وإقامة عدالة جبائية اكثر تكافؤا.

ولاشك ان أسس انطلاق انتعاشة اقتصادية حقيقية تكن في منح الاسبقية للانتاج لاسيما الغذائي منه، وتعزيز المبادلات، وتشجيع التوفير والاستثمارات الخاصة منها والاجنبية، وتحرير وإذكاء الطاقات الخلاقة في الادارة والمقاولات. ويعتمد نجاح هذا الانتعاش في آن واحد على قدرة مسايرة واسهام كل فرد، كما انه يتوقف ايضا على وسائل التمويل الملائمة التي ستبقى دوما في متناول المشاريع الجدية.

الرباط، يونيو 1987
أحمد بناني

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تغيرات حصيلة بنك المغرب عند نهاية دجنبر 1986

انتقل مجموع حصيلة بنك المغرب من نهاية سنة لاخرى من 20.501,7 مليون درهم الى 25.906,5 مليون درهم مسجلا بذلك زيادة قدرها 5.404,8 مليون درهم او 26,4 ٪ بدلا من 8,7 ٪ سنة 1985..

وقد كانت التغييرات الرئيسية التي سجلتها اركان الاصول والخصوم كالتالي :

الاصول

الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة ومن العملات القابلة للتحويل

وصل مجموع هذا الركن عند نهاية دجنبر 1986 إلى 2.358,3 مليون درهم بدلا من 1.617,9 مليون درهم في العام السابق وكان موزعا كالتالي:

- الموجودات من الذهب . . . . . 124,7 مليون درهم
- الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي ـ حصة الاحتياطي . . 389,4 مليون درهم
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة . . . . . 168,4 مليون درهم
- الموجودات من العملات القابلة للتحويل . . . . . 1.456 مليون درهم
- الاكتتاب في صندوق النقد العربي . . . . . 219,0 مليون درهم

وقد نتج الارتفاع المسجل بهذا الركن وقدره 740,4 مليون درهم عن زيادة الموجودات من حقوق السحب الخاصة، والمتيسرات من العملات القابلة للتحويل وحتى الاكتتابات لدى صندوق النقد العربي بمبالغ وصلت الى 167,7 مليون درهم، و 570,9 مليون و 1,8 مليون على التوالي.

أوفاق الاداء

وصل ركن «أوفاق الاداء» 18,3 مليون، فلم يطرأ عليه اي تغيير بالمقارنة مع مستواه عند نهاية السنة السابقة.

بلغ ركن «المساعدات المالية للدولة» عند حصر الحصيلة 9.686,5 مليون درهم، فارتفع في ظرف سنة بمقدار 247,2 مليون. ولم تتغير قط من نهاية سنة لاخرى التسبيقات الاتفاقية البالغة 5.500 مليون درهم والممنوحة للدولة تطبيقا للفقرة 4 من المادة 35 من الظهير القاضي بإحداث بنك المغرب. ويصل عدد هذه الاتفاقيات الى ستة ويرجع تاريخها على التوالي الى 12 مارس 1964، و 31 دجنبر 1967، و 7 مايو 1970،و 13 مارس 1974،و 13 اكتوبر 1977،و 9 ابريل 1980، وتبلغ كل واحدة من الاولين 250 مليون درهم، وادرجت الثالثة بمبلغ 500 مليون، والرابعة بـ 1000 مليون، والخامسة 2.000 مليون والسادسة 1.500 مليون.

وقد استعملت تسهيلة الصندوق المقدمة للدولة طبقا لمقتضيات الفقرة 3 من المادة 35 من الظهير الآنف الذكر، باكملها الى حدود 2.944 مليون عوضا عن 2.386 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1985.

وظلت التسليفات المباشرة الاخرى مستقرة وتمثلت في أذينتين للخزينة مبلغها 100,4 و 38,4 مليون درهم على التوالي والتي تم تأجيل استحقاقها الى 31 دجنبر 1987. وتمثل الاولى مبلغ التسبيق الممنوح للدولة من اجل سحب البسيطة من التداول في سنة 1958 داخل ما كان يدعى سابقا بمنطقة الشمال، وتشكل الثانية مقابل تكفل بنك المغرب بالعملات الرائجة بتاريخ 30 يونيو 1959.

وقد وصلت التسبيقات غير المباشرة، المتمثلة في تعبئة السفاتج الجركية والسندات الالزامية المكفولة، الى 1.103,7 مليون درهم مسجلة بذلك انخفاضا في ظرف سنة بمبلغ 310,8 مليون.

الحسابات البريدية الجارية

ادرجت «الحسابات البريدية الجارية» للبنك بمبلغ 26,6 مليون درهم، وتقلصت بقدر خفيف يبلغ 1,1 مليار بالمقارنة مع مستواها عند نهاية 1985.

عمليات القرض

بلغ مجموع «عمليات السلف» 13.121,6 مليون درهم وسجل في ظرف سنة نموا قدره 4.322 مليون.

اما «محفظة السندات المسحوبة على المغرب» فقد سجلت باستقرارها عند 1.051,2 مليون درهم، انخفاضا قدره 567,1 مليون بالنسبة لنهاية دجنبر 1985. وتمثل «محفظة خصم السندات المسحوبة على المغرب» ضمن هذا الركن ما مجموعه 1.018,7 مليون، و «محفظة خصم أذينات الخزينة» ما قدره 32,5 مليون درهم.

ووصلت «محفظة السندات المسحوبة على الخارج» الى 3.138,1 مليون درهم فاتسعت، في ظرف اثنا عشر شهرا بمقدار 293,7 مليون.

أما «التسبيقات» التي بلغت 8.619,8 مليون درهم، فقد اظهرت في ظرف سنة نموا قدره 4.668,6 مليون. ويأتي هذا التغير نتيجة الزيادة الحاصلة في التسبيقات الممنوحة في إطار السوق المالية والمتأتية من تعبئة السندات العمومية بما قدره 3.292,1 مليون والسندات الخصوصية بمبلغ 8,2 مليون والتي ارتفعت إجماليا، في ظرف سنة، بما قدره 3.111,8 مليون. ويعزى تطور التسبيقات الاخرى التي ارتفعت بمبلغ 2.140,5 مليون. اما التسبيقات الممنوحة للصندوق الوطني للقرض الفلاحي على حساب الخزينة، التي تم استعمالها الى حدود المبلغ الاقصى المخول لها، وهو 135,5 مليون، فقد ظلت بدون تغيير من سنة لاخرى.

وشهدت «السندات الجاري تحصيلها» التي نزلت الى 312,5 مليون درهم، انخفاضا قدره 73,2 مليون بالنسبة للسنة المنصرمة.

استعمال الرسمال والاحتياطيات

بعد طرح الانتدابات التي تمت برسم 1986، بلغ ركن «استعمال الرسمال والاحتياطيات» عند نهاية دجنبر 1986، 557,9 مليون درهم عوضا عن 472,5 مليون في العام السابق.

عناصر مختلفة

بلغ ركن «عناصر الاصول المختلفة» بمبلغ 137,3 مليون درهم ارتفاعا قدره 10,9 مليون بالمقارنة مع مستواه للسنة الفارطة.

الخصوم

الاوراق المتداولة

انتقل مبلغ الاوراق المتداولة من 16.777,5 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1985 الى 19.350 مليون عند حصر حصيلة سنة 1986 وازداد بما قدره 2.572,5 مليون، او 15,3 ٪ عوضا عن 11,7 ٪ سنة 1985 و 8,9 ٪ سنة 1984.

وقد كانت الاوراق المتداولة عند نهاية دجنبر 1986 موزعة كالتالي :(1)

9.339.368	ورقة ونصف ورقة من فئة 5 ـ دراهم . .	بالدراهم 46.696.842,50
72.977.971	ورقة ونصف ورقة من فئة 10 دراهم . .	بالدراهم 729.779.715
32.706.242	ورقة ونصف ورقة من فئة 50 درهم	بالدراهم 1.635.312.125
169.381.548	ورقة من فئة 100 درهم	بالدراهم 16.938.154.800
	المجموع	بالدراهم 19.349.943.482,50

النقود المعدنية المتداولة

وصل مجموع النقود المعدنية المتداولة مبلغ 313,3 مليون درهم، فسجل زيادة قدرها 20,8 مليون او 7,1 ٪ عوضا عن الانخفاض بمعدل 2,3 ٪ الواقع سنة 1985.

وقد كانت النقود المعدنية المتداولة مشكلة يلي :

أ) الذهب

7.265	قطعة تذكارية من فئة 250 درهم	بالدراهم 1.816.250
1.650	قطعة تذكارية من فئة 500 درهم	بالدراهم 825.000

ب) الفضة

6.377.796	قطعة من فئة درهم واحد	بالدراهم 6.377.796
651.742	قطعة من فئة خمسة دراهم	بالدراهم 3.258.710
26.276	قطعة تذكارية من فئة 50 درهم	بالدراهم 1.313.800
7.316	قطعة تذكارية من فئة 100 درهم	بالدراهم 731.600
3.706	قطعة تذكارية من فئة 150 درهم	بالدراهم 555.900

(1) تحدر الاشارة إلى أن الاوراق النقدية الواردة ضمن الحصيلة لاتندرج فيها بقيتها الاحية، بل بقية تسديدها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ج) النيكل

78.332.609 قطعة من فئة 50 سنتيم . . . . . بالدراهم 39.166.304,50
137.094.912 قطعة من فئة درهم واحد . . . . . بالدراهم 137.094.912
16.068.326 قطعة من فئة 5 دراهم . . . . . بالدراهم 80.341.630

هـ) برونز الأليمنيوم

131.715.991 قطعة من فئة 5 سنتيمات . . . . . بالدراهم 6.585.799,55
136.053.966 قطعة من فئة 10 سنتيمات . . . . . بالدراهم 13.605.396,60
107.543.339 قطعة من فئة 20 سنتيما . . . . . بالدراهم 21.508.667,80

د) الالمنيوم

15.874.983 قطعة من فئة سنتيم واحد . . . . . بالدراهم 158.749,83

المجموع . . . . . بالدراهم 313.340.516.28

الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات أجنبية قابلة للتحويل

وصل رصيد هذا الركن الى 671,7 مليون درهم وارتفع بمبلغ 8,5 مليون. وفي هذا المجموع، ارتفعت كل من «الالتزامات بالعملات القابلة للتحويل» و «الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل» بمبلغ 62,2 مليون و 2,4 مليون على التوالي، بينما انخفضت حسابات «المنظمات الدولية» بما قدره 56,1 مليون.

أوفاق الاداء

لازال ركن «أوفاق الاداء» يندرج بمبلغ 0,3 درهم ويظل بذلك بدون تغيير.

الودائع وغيرها من الالتزامات

بلغ مجموع ركن الودائع وغيرها من الالتزامات 2.898,2 مليون درهم فسجل زيادة قدرها 2.136,5 مليون. وتبدو حسابات الاحتياطيات وغيرها من الحسابات وباقي الالتزامات في تزايد إجمالي بمبلغ 2.267,3 مليون. وعلى العكس من ذلك فقد تراجعت العمليات المصرفية بمقدار 130,8 مليون. وفي الاخير وصل رصيد الحساب الجاري للخزينة الى 1,1 مليون درهم.

منح حقوق السحب الخاصة

ظلت «منح حقوق السحب الخاصة» بمجموع 433,6 مليون درهم بدون تغيير من سنة لاخرى.

رأس المال والاحتياطيات

ادرج ركن «الرسمال والاحتياطيات» بما قدره 991 مليون درهم، وزاد بمبلغ 205,9 مليون.

عناصر مختلفة

وصل مجموع «عناصر الخصوم المختلفة» 1.248,4 مليون درهم وسجل ارتفاعا بمقدار 460,6 مليون درهم.

ومن جهة اخرى، تجدر الاشارة الى إنشاء مركب صناعي يقوم بطبع الاوراق البنكية وسك النقود المعدنية، حيث شرع بنك المغرب منذ عشر سنوات، عملا بالتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الذي أبى الا ان يتتبع شخصيا مختلف مراحل المشروع، في انجاز دراسة جدوى إحداث مطبعة للاوراق البنكية ومعمل لسك النقود المعدنية داخل التراب الوطني. وبعد الانتهاء سنة 1983 من هذه الدراسة التي أخذت وقتا طويلا نظرا لما تميزت به من الدقة، ابتدىء في تنفيذ المشروع الذي وصل الى غايته في شتاء 1986. وبالفعل فقد ابتدأ العمل في المركب المذكور مع مطلع 1987 وتم تدشينه من قبل صاحب الجلالة يوم 5 مارس من نفس السنة. ويندرج هذا الانجاز في إطار المهام الجديدة لمعهد الاصدار كما يستجيب للاهتمام الدائم بضمان استقلال البلاد في ميدان استراتيجي وباستعادتها لحقها في سك النقود الذي يعتبر رمزا حيا للسيادة الوطنية.

وتقع هاته الوحدة التي اطلق عليها اسم دار السكة في ضاحية الرباط على بقعة مساحتها عشر هكتارات، وتشغل مبانيها 19 الف متر مربع. وقد جاء هذا المركب الصناعي كثمرة لدراسات مقارنة مع منشآت مماثلة تعمل في دول أخرى، وبمعونة دور متخصصة ومشهورة على الصعيد العالمي مما جعل منه منجزة على جانب كبير من الحداثة والتقدم. وهكذا تمكن هذا المركب من الاستفادة من أحدث الاكتشافات في ميدان التكنولوجيا المتقدمة والمتعلقة بطبع اوراق وسك النقود، الى جانب مهارة وخبرة المشيدين المحليين. وسيكفل هذا المركب تحقيق مدخرات هامة من العملة الصعبة كما سيوفر العديد من مناصب الشغل الجديدة فضلا عما سيتيح به من مردودية اقتصادية انطلاقا من السنوات الاولى لتشغيله. وفي هذا الصدد، ويقينا بأهمية مساهمة العنصر البشري في نجاح هذه المنجزة، بادر البنك الى انتقاء وتوظيف حوالي 330 من المستخدمين اللازمين لتشغيله، قبل انطلاق اشغال البناء، كما حرص على ضمان التكوين الملائم للعديد من هؤلاء لدى بعض البنوك المركزية الصديقة والدور المتخصصة التي قبلت بصفة استثنائية السماح لهم بولوج منشآتها والتدرب فيها. وكانت نتيجة هذا العمل التوفر منذ الوهلة الاولى لانطلاق الانتاج على أطر ومستخدمين مؤهلين وعمال اكتسبوا جميعا تقنية وتمكنا يسمحان لهم بمواجهة الاعباء الملقاة على عاتقهم وبتشغيل المصنع دون اللجوء الى المساعدة الاجنبية.

ومن مهام دار السكة في المقام الاول طبع كافة الاوراق النقدية الصادرة عن بنك المغرب حسب دورة إنتاجية مندمجة تتضمن الصياغة الفنية للاوراق وصنع نماذج وروائم الطبع وعملية الطباعة ذاتها وكذا اشغال المراقبة والاتمام. وقد تم تحديد الطاقة الانتاجية الاولية في 200 مليون من الاوراق سنويا، مع امكانية رفعها تدريجيا الى 400 مليون ورقة بقصد مواجهة الزيادة في التداول الائتماني وكذا الطلبات التي يمكن ان تتقدم بها البلدان الصديقة الراغبة في تكليف دار السكة بتلبية حاجياتها.

وتضم دار السكة كذلك جناحا مستقلا لسك النقد المعدني حيث يتعين القيام بمختلف الانشطة التي تساعد على صنع القطع المعدنية من إعداد الاصول وصنع القوالب وعملية السك ذاتها وكذا المراقبة. وقد صممت هذه الوحدة على اساس توفير 100 مليون قطعة في السنة في الوقت الحالي، ويمكن ان تتضاعف وتيرتها بسرعة عن طريق إضافة آلات سك جديدة بهدف الاستجابة للحاجيات المستقبلية على الصعيدين المحلي والخارجي.

واخيرا، فإن بنايات دار السكة تحتضن كذلك وحدة ثالثة خصصت لانتاج المطبوعات وإصدار منشورات بنك المغرب ويمكن لهذه الوحدة في مرحلة لاحقة ان تقدم زيادة على ذلك الخدمات المتعلقة بطبع أنماط جديدة من الوثائق الامنية مثل دفاتر الشيكات وسندات الدولة وطوابع الدمغة والبريد وأوراق الضريبة على السيارات وجوازات السفر وبطاقات التعريف الوطنية.

لقد حرص بنك المغرب، الذي يتوفر على تجربة طويلة في تطبيق الطرق الامنية في مجال مناولة الاموال، بمنتهى العناية على توفير درجة عالية من الامن لمجموع منشآت دار السكة. وهكذا، تشكل هذه الاخيرة نتاجا لجهود حثيثة سعى من ورائها بنك المغرب الى ضمان استقلال البلاد في مجال طبع الاوراق وسك النقود، مجددا بذلك إحدى أعرق تقاليده.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بيان الحساب الختامي عند نهاية دجنبر 1986

الحصيلة في نهاية دجنبر 1986 *

الاصول

	بالدرهم
الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات القابلة للتحويل	**2 358 297 237,70**
الموجودات من الذهب	124 737 746,10
الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي حصة الاحتياطي	389 404 377,19
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	168 376 819,64
الموجودات من العملات القابلة للتحويل	1 455 997 057,27
الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي	219 781 237,50
اوفاق الاداء	**18 297 318,24**
المساعدات المالية للدولة	**9 686 512 118,96**
سند الخزينة (التبادل النقدي) (1)	100 439 060,00
سند الخزينة (النقود المعدنية) (2)	38 419 235,10
تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 4 من القانون الاساسي)	5 500 000 000,00
تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 3 من القانون الاساسي)	2 944 000 000,00
تعبئة السفاتج الجركية وسندات الالزام المكفولة	1 103 653 823,86
الحسابات البريدية الجارية	**26 597 854,57**
عمليات السلف	**13 121 604 216,12**
محفظة السندات المسحوبة على المغرب	1 051 175 980,12
محفظة السندات المسحوبة على الخارج	3 138 118 302,78
التسبيقات	8 619 812 058,05
السندات الجاري تحصيلها	312 497 875,20
استخدام الرسمال والاحتياطات (3)	**557 898 751,01**
عناصر أخرى	**137 319 049,90**
مجموع الاصول	**25 906 516 546,50**

الماعليه (الخصوم)

	بالدرهم
الاوراق والنقود المتداولة	**19 663 283 998,78**
الاوراق	19 349 943 482,50
النقود	313 340 516,28
الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات أجنبية قابلة للتحويل	**671 693 202,94**
الالتزامات ذهبا	–
الالتزامات بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل	447 982 257,31
الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل	7 959 953,97
للمؤسسات الدولية	215 750 991,66
أوفاق الاداء	**233 789,83**
الودائع وغيرها من الالتزامات	**2 898 206 506,46**
الحساب الجاري للخزينة العمومية	1 024 661,36
البنوك «حسابات العمليات»	72 783 607,49
البنوك «حسابات الاحتياطات»	1 816 241 000,00
حسابات أخرى	439 699 389,31
التزامات أخرى	568 457 848,30
منيحات حقوق السحب الخاصة	**433 628 327,61**
الرسمال والاحتياطيات	**990 994 564,10**
الرسمال	30 000 000,00
الاحتياطيات	960 994 564,10
عناصر أخرى	**1 248 476 156,78**
مجموع الخصوم	**25 906 516 546,50**

(1) الفصل 35، فقرة 1 من الظهير الشريف المؤرخ ب 23 ذي الحجة 1378 (30 يونيو 1959).

(2) الفصل 70 من الظهير الشريف المؤرخ ب 23 ذي الحجة 1378 (30 يونيو 1959).

(3) بعد طرح الاندثارات.

* بعد توزيع الارباح.

* حساب الارباح والخسائر للسنة المالية 1986

الخصوم

	بالدرهم
نفقات الادارة	174 960 137,82
تحملات مختلفة	78 159 986,89
منها : تحملات الفوائد والعمولات : 77 255 581,02	
نفقات سك النقود دون مخصصات	23 000 000,00
إندثار العقارات	4 861 245,04
إندثار المعدات والاثاث والسيارات	2 423 247,32
	283 404 617,07
صافي أرباح السنة المالية	505 915 132,41
	789 319 749,48

الاصول

	بالدرهم
إيرادات الخصم	364 750 846,95
الفوائد	289 996 730,24
العمولات	117 695 939,56
إيرادات مختلفة	16 876 232,73
	789 319 749,48

الملحقات

1 - بيان تطور الناتج الداخلي الاجمالي

(أسعار السوق لسنة 1969)

ملايين الدراهم	1982	1983	*1984	*1985	*1986
القطاع الاول	3 991	3 844	3 833	4 296	5 283
الفلاحة، الغابات والصيد	3 991	3 844	3 833	4 296	5 283
القطاع الثاني	9 453	9 723	9 614	9 826	9 787
صناعة الاستخراج	870	934	991	972	932
الطاقة والماء	1 459	1 530	1 536	1 582	1 544
صناعة التحويل	5 520	5 735	5 638	5 736	5 934
البناء والاشغال العمومية	1 604	1 524	1 449	1 536	1 377
القطاع الثالث	14 336	14 480	14 963	15 376	15 984
النقل والمواصلات	1 754	1 811	1 904	1 962	2 048
خدمات أخرى	4 636	4 757	4 879	5 098	5 296
التجارة	7 946	7 912	8 180	8 316	8 640
الانتاج الداخلي الاجمالي	27 780	28 047	28 410	29 498	31 054
الادارات العمومية	6 096	6 601	6 973	7 455	8 049
الناتج الداخلي الاجمالي	33 876	34 648	35 383	36 953	39 103

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة التخطيط

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 2 – تغيرات الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1969)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	1982	1983	*1984	*1985	**1986
القطاع الاول	19,9	3,7–	0,3–	12,1	23,0
الفلاحة، الغابات والصيد	19,9	3,7–	0,3–	12,1	23,0
القطاع الثاني	2,2	2,9	1,1–	2,2	0,4–
صناعة الاستخراج	5,5–	7,4	6,1	1,9–	4,1–
الطاقة والماء	6,5	4,9	0,4	3,0	2,4–
صناعة التحويل	–	3,9	1,7–	1,7	3,4
البناء والاشغال العمومية	11,9	5,0–	4,9–	6,0	10,4–
القطاع الثالث	4,8	1,0	3,3	2,8	4,0
النقل والمواصلات	8,1	3,2	5,1	3,0	4,4
خدمات أخرى	3,3	2,6	2,6	4,5	3,9
التجارة	4,9	0,4–	3,4	1,7	3,9
الانتاج الداخلي الاجمالي	5,8	1,0	1,3	3,8	5,3
الادارات العمومية	11,7	8,3	5,6	6,9	8,0
الناتج الداخلي الاجمالي	6,8	2,3	2,1	4,4	5,8

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط

م. 3 – بيان تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(بالاسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1982	1983	*1984	*1985	**1986
القطاع الاول	16 256	16 130	17 547	21 996	28 589
الفلاحة، الغابات والصيد	16 256	16 130	17 547	21 996	28 589
القطاع الثاني	28 457	30 093	33 358	38 324	40 374
صناعة الاستخراج	4 036	3 996	5 155	5 597	4 787
الطاقة والماء	3 254	3 448	3 940	4 693	4 670
صناعة التحويل	14 570	15 954	17 360	20 217	23 502
البناء والاشغال العمومية	6 597	6 695	6 903	7 817	7 415
القطاع الثالث	33 836	35 917	40 721	44 609	49 514
النقل والمواصلات	3 982	4 478	5 217	5 866	6 694
خدمات أخرى	12 658	13 730	15 704	17 443	19 530
التجارة	17 196	17 709	19 800	21 300	23 290
الانتاج الداخلي الاجمالي	78 549	82 140	91 626	104 929	118 477
الادارات العمومية	11 539	12 495	13 214	14 391	15 857
الناتج الداخلي الاجمالي	90 088	94 635	104 840	119 310	134 334

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط

م. 4 – تغيرات الناتج الداخلي الاجمالي
(بالأسعار الجارية)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	1982	*1983	*1984	*1985	**1986
القطاع الاول	42,3	0,8–	8,8	25,3	30,0
الفلاحة، الغابات والصيد	42,3	0,8–	8,8	25,3	30,0
القطاع الثاني	10,5	5,7	10,8	14,9	5,3
صناعة الاستخراج	5,1–	1,0–	29,0	8,6	14,5–
الطاقة والماء	19,3	6,0	14,3	19,1	0,5–
صناعة التحويل	8,6	9,5	8,8	16,5	16,2
البناء والاشغال العمومية	23,0	1,5	3,1	13,2	5,1–
القطاع الثالث	14,3	6,2	13,4	9,5	11,0
النقل والمواصلات	16,1	12,5	16,5	12,4	14,1
خدمات أخرى	13,1	8,5	14,4	11,1	12,0
التجارة	14,8	3,0	11,8	7,6	9,3
الانتاج الداخلي الاجمالي	17,6	4,6	11,5	14,5	12,9
الادارات العمومية	15,9	8,3	5,7	8,8	10,3
الناتج الداخلي الاجمالي	17,4	5,0	10,8	13,8	12,6

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط

م. 5 – بيان تطور الناتج الوطني الاجمالي
(بالاسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1982	1983	*1984	*1985	**1986
الانتاج الداخلي الاجمالي	78 549	82 140	91 626	104 929	118 477
القيمة المضافة للادارات العمومية	11 539	12 495	13 214	14 381	15 857
الدخل الخارجي الصافي	481	2 042	2 641	2 558	5 983
الناتج الوطني الاجمالي	90 569	96 677	107 481	121 868	140 317

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط

م. 6 – حساب السلع والخدمات
(بالاسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1982	1983	*1984	1985	**1986
الموارد					
الناتج الوطني الاجمالي	90 569	96 677	107 481	121 868	140 317
(–) الدخل الخارجي الصافي	481	2 042	2 641	2 558	5 983
الناتج الداخلي الاجمالي	90 088	94 635	104 840	119 310	134 334
(+) رصيد الموارد	11 907	7 951	10 957	10 608	7 510
واردات السلع والخدمات	30 429	29 099	37 908	42 806	40 416
صادرات السلع والخدمات	18 522	21 148	26 951	32 198	32 906
مجموع الموارد المتاحة	101 995	102 586	115 797	129 918	141 844
الاستعمالات					
الاستهلاك النهائي الخصوصي	61 785	64 120	73 945	81 753	91 260
بالمغرب	61 300	63 530	73 206	80 837	90 360
بالخارج	485	590	739	916	900
الاستهلاك النهائي للادارات العمومية	19 239	18 707	19 032	20 789	23 325
مرتبات واجور الموظفين	12 059				
مشتريات السلع والخدمات	7 180				
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	21 091	20 544	22 460	24 964	26 264
تغيير المخزونات	– 120	– 785	+ 360	+ 2 412	+ 995
مجموع الاستعمالات (النفقة الوطنية الاجمالية)	101 995	102 586	115 797	129 918	141 844

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 7 ـ الاستثمارات والتوفير
(بالاسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1982	1983	*1984	*1985	**1986
التكوين الاجمالي للرسال الثابت	21 091	20 544	22 460	24 964	26 264
تغيير المخزونات	120 –	785 –	360 +	2 412 +	995 +
الاستثمارات	20 971	19 759	22 820	27 376	27 259
رصيد الموارد	11 907	7 951	10 957	10 608	7 510
التوفير الداخلي الاجمالي	9 064	11 808	11 863	16 768	19 749
الدخل الخارجي الصافي	481	2 042	2 641	2 558	5 983
التوفير الوطني الاجمالي	9 545	13 850	14 504	19 326	25 732

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط

م. 8 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الرئيسية

بالاف الهكتارات وبالاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1985-1984			1986-1985		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
القمح الصلب	1 115	13 416	12,0	1 192	19 813	16,6
القمح الطري	778	10 166	13,1	1 034	18 278	17,7
الشعير	2 383	25 414	10,7	2 472	35 629	14,4
الذرة	401	3 210	8,0	375	3 068	8,2
المجموع	4 677	52 206	11,2	5 073	76 788	15,1

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 9 ـ التسويق الرسمي للحبوب

بالاف القناطير	من يونيو 1984 إلى مايو 1985	من يونيو 1985 إلى مايو 1986	من يونيو إلى دجنبر 1986
القمح الطري	3 073	3 232	8 501
القمح الصلب	438	353	71
الشعير	273	2 491	4 759
الذرة	567	842	949
المجموع	4 351	6 918	14 280

المصدر : المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني

م. 10 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطاني

بالاف الهكتارات وبالاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1985-1984			1986-1985		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
الفول	212	1 945	9,2	196	2 146	10.9
العدس	77	454	5,9	82	704	8.6
الحلبلان	57	481	8,4	50	419	8.4
الحمص	88	462	5,3	86	696	8.1
قطاني مختلفة	78	543	7,0	88	715	8.1
المجموع	512	3 885	7,6	502	4 680	9,3

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 11 ـ تصدير البواكير

بالاف الاطنان	من أكتوبر 1983 إلى شتنبر 1984		من أكتوبر 1984 إلى شتنبر 1985		من أكتوبر 1985 إلى شتنبر 1986	
	فرنسا	المجموع	فرنسا	المجموع	فرنسا	المجموع
الطماطم	63	89	72	94	74	100
البطاطس	45	50	44	48	59	69
خضر أخرى	2	4	2	3	3	4
المجموع	110	143	118	145	136	173

المصدر : مكتب التسويق والتصدير

م. 12 ـ إنتاج وتصدير الحوامض

بالاف الاطنان	من أكتوبر 1983 إلى يوليوز 1984			من أكتوبر 1984 إلى يوليوز 1985			من أكتوبر 1985 إلى يوليوز 1986		
	الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات	
		المجموع	الرابطة الاقتصادية الاوروبية		المجموع	الرابطة الاقتصادية الاوروبية		المجموع	الرابطة الاقتصادية الاوروبية
البرتقال	747	389	208	685	403	231	809	422	286
الفواكه الصغيرة	243	131	85	245	136	85	346	178	136
حوامض أخرى	27	2	1	30	5	4	30	6	4
المجموع	1 017	522	294	960	544	320	1 185	606	426

المصدر : مكتب التسويق والتصدير

م. 13 ـ بيان تطور زراعات الشمندر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة المجنية (بالهكتارات)	المحصول (بالاطنان)	المردود (بالاطنان بالهكتار)	إنتاج السكر (بالاطنان)
1985-1984 *				
الغرب	19 920	502 800	25,2	73 900
تادلة	19 840	835 720	42,1	113 700
دكالة	13 170	804 300	61,1	104 800
ملوية	3 310	92 580	28,0	9 000
المجموع	56 240	2 235 400	39,7	301 400
1986-1985				
الغرب	18 370	616 340	33,6	84 600
تادلة	19 890	1 036 390	52,1	124 900
دكالة	13 870	867 990	62,6	115 800
ملوية	3 030	110 320	36,4	12 000
المجموع	55 160	2 631 040	47,7	337 300

* أرقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 14 ـ بيان تطور زراعات قصب السكر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة (بالهكتارات)		المردود (الاطنان بالهكتار)	الانتاج (بالاطنان)			إنتاج السكر (بالاطنان)
	المغروسة	المجنية		للصنع	للماء غرسه	المجموع	
1984							
الغرب	13 692	10 360	73,4	737 496	22 579	760 075	64 600
ملوية	1 155	896	43,4	37 530	1 378	38 908	3 500
المجموع	14 847	11 256	71,0	775 826	23 957	798 983	68 100

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

	المساحة (بالهكتارات)		المردود (بالأطنان بالهكتار)	الانتاج (بالأطنان)		إنتاج فكر (بالأطنان)
	المغروسة	المجنية		المصنع	المعاد غرسه	المجموع
1985 *						
الغرب	14 406	11 724	62,2	693 951	35 000	728 951	56 900
ملوية	1 240	786	38,6	26 558	3 800	30 358	4 200
المجموع ..	15 646	12 510	60,7	720 509	38 800	759 309	61 100
1986							
الغرب	15 500	11 517	69,2	761 002	36 258	797 260	70 000
ملوية	1 159	936	36,1	33 108	693	33 801	4 000
المجموع ..	16 659	12 453	66,7	794 110	36 951	831 061	74 000

* أرقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 15 - بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطن الخام (1)

بالهكتارات وبالقناطير وبالقناطير للهكتار	1985-1984			1986-1985		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
تادلة	11 800	236 000	20,0	11 900	215 400	18,1
دكالة	700	10 500	15,0	1 000	17 600	17,6
الغرب	100	2 600	26,0	600	20 100	33,5
الحوز	–	–	–	500	10 200	20,4
ملوية	–	–	–	100	1 700	17,0
المجموع ..	12 600	249 100	19,8	14 100	265 000	18,8

(1) يتعلق الامر بالانتاج الذى ابتدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 16 - زراعة الزيتون (1)

بالاطنان	1984-1983	* 1985-1984	** 1986-1985
إنتاج الزيتون	330 000	368 000	482 000
إنتاج الزيوت	27 000	30 000	40 000

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

(1) يتعلق الامر بالانتاج الذي ابتدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 17 - بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الزيتية

بالاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1985-1984			1986-1985		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود ١
العباد	35	241	6,9	48	432	9,0
الفول السوداني ...	24	290	12,1	21	250	11,9
المجموع ..	59	531	9,0	69	682	9,9

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 18 - إنتاج النبيذ

بالاف الهكتولتر	1984	1985	1986
مكناس - فاس	279	195	308
القنيطرة	36	34	36
الدار البيضاء	36	48	65
وجدة	44	27	41
المجموع	395	304	450

المصدر : مكتب التسويق والتصدير

م. 19 - تربية المواشي

- الاحصاء الكلي للقطعان -

بالاف الرؤوس	1984	1985	1986
البقر	2 296	2 604	2 773
الغنم	9 587	11 084	11 962
الماعز	3 875	4 591	5 094
المجموع	15 758	18 279	19 829

- الذبائح المراقبة -

بالاف الرؤوس وبالاطنان	البقر		الغنم		الماعز		المجموع	
	العدد	الوزن	العدد	الوزن	العدد	الوزن	العدد	الوزن
1984	527	74 448	2 976	41 562	860	8 783	4 363	124 793
* 1985	496	74 129	2 827	39 214	849	8 479	4 172	121 822
1986	523	78 709	2 928	39 474	944	9 584	4 395	127 767

* أرقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 20 - الصيد البحري

بالاطنان	1984	* 1985	** 1986
الانتاج	**462 200**	**472 800**	**590 900**
- الصيد بالشواطئ	368 100	346 000	444 800
- الصيد بأعالي البحار	94 100	126 800	146 100
الاستهلاك المحلي	**134 000**	**140 600**	**142 700**
الصادرات	**163 000**	**160 900**	**169 800**
- السمك الطري والمجمد	28 900	42 800	54 500
- القشريات و الرخويات	73 700	62 800	55 500
- السمك المصبر	50 200	55 300	56 000
- منتوجات مستخرجة من السمك	10 200	–	3 800

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الصيد البحري و الملاحة التجارية

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 21 – بيان تطور إنتاج وصادرات أهم المنتوجات المعدنية

بالآف الاطنان	الانتاج				الصادرات			
	1983	1984	*1985	**1986	1983	1984	*1985	**1986
الفحم الحجري	751,0	837,5	774,5	775,0	37,5	65,7	63,2	50,0
النفط الخام -	17,7	16,6	22,2	23,2	–	–	–	–
مقياس الاستخراج (1) . (الأساس = 100 في 1978)	110	116	113	114	–	–	–	–
الفوسفاط الجاف	19 842,3	21 351,4	20 779,0	21 391,0	14 654,3	14 951,3	14 789,8	13 696,1
البارتين	288,4	561,3	463,4	190,0	359,3	577,7	516,4	220,0
معدن الحديد	173,0	163,0	180,0	195,6	150,6	116,5	148,2	117,0
معدن الرصاص	138,8	143,6	153,0	104,4	63,9	78,9	55,7	28,9
المانغنيز الكيماوي	73,5	59,1	43,7	36,7	57,7	65,8	51,3	50,9
معدن النحاس	69,5	64,8	59,6	54,8	67,1	68,0	56,7	54,4
الفليورين	60,3	65,9	74,4	83,0	54,0	78,1	64,8	76,4
معدن الزنك	14,6	20,2	28,2	24,3	13,9	22,1	26,2	24,2
معدن الانتوان	1,0	2,1	1,7	1,5	1,1	2,2	1,7	1,4

(1) لا يتعلق هذا المقياس إلا بالفوسفاط الجاف ومعادن البيريتين والحديد والرصاص والزنك والبارتين والفليورين والمانغنيز الكيماوي والكوبالت والنحاس، أما المنتوجات المعدنية ذات الاستعمال الحراري كالفحم الحجري والنفط، فمدرجة ضمن مقياس الطاقة.

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

م. 22 – بيان تطور قيم المنتوجات المعدنية الرئيسية
(ثمن المعدن في مكان استخراجه) (1)

بالآف الدراهم	1982	1983	1984	*1985	**1986	بالنسبة المائوية لمجموع 1985
الفوسفاط	3 566 976	3 002 784	3 685 255	3 781 770	3 815 997	83,6
معدن الرصاص	273 162	258 826	309 058	347 772	250 106	5,5
معدن النحاس	120 970	180 610	172 015	154 449	137 663	3,0
المياه المعدنية	49 650	73 977	79 039	93 062	101 536	2,2
الفليورين	38 503	58 310	48 436	66 927	62 744	1,4
المانغنيز الكيماوي	58 576	51 760	52 328	48 724	49 798	1,1
البارتين	72 835	39 924	83 786	67 180	21 746	0,5
معدن الحديد	14 574	15 665	12 895	16 195	16 626	0,4
معدن الزنك	22 849	24 164	39 129	44 745	37 017	0.8
معادن أخرى (2)	111 248	37 658	44 526	63 738	70 986	1,5
المجموع ...	4 329 343	3 743 678	4 526 467	4 684 562	4 564 219	100,0

(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن الطن الواحد من المعدن عند تسليمه بميناء الشحن بعد طرح مصاريف النقل والشحن والافراغ المترتبة عن نقله من مكان الاستخراج إلى ميناء الشحن.

(2) باستثناء معدن الرصاص الخالص، ومعدن الفضة الخالص، وباستثناء الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي، إذ تدرج هذه المنتوجات ضمن إنتاج قطاع الطاقة.

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

م. 23 – بيان تطور مقياس إنتاج الطاقة

(الاساس 100 في 1978)	1983	1984	*1985	**1986	1986 / 1985 %
المقياس العام	148	156	156	154	1,3–
الكهرباء	146	151	161	172	6,8+
الفحم المستخرج	104	116	108	108	–
النفط المصفى	154	162	158	147	7,0–

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط

م. 24 – بيان تطور إنتاج الطاقة

	الوحدات	1983	1984	*1985	**1986	1986 / 1985 %
إنتاج الفحم الحجري	آلاف الاطنان	751,0	837,5	744,5	775,0	0,1 +
إنتاج النفط الخام	»	17,7	16,6	22,2	23,2	4,5 +
إنتاج الغاز الطبيعي	ملايين الامتار المكعبة	83,2	82,9	94,5	88,4	6,5 –
الانتاج الصافي للطاقة الكهربائية	ملايين الكلواط الساعة	6 185,3	6 400,6	6 770,0	7 105,5	5,0+
– من أصل مائي	»	465,5	351,8	470,0	625,0	33,0+
– من أصل حراري	»	5 719,8	6 048,8	6 300,0	6 480,5	2,9 +

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن
المكتب الوطني للكهرباء

م. 25 – بيان تطور ميزان الطاقة

بالآف الاطنان المعادلة للنفط	1983		1984		*1985		**1986	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
الاستهلاك								
الفحم الحجري	560	11,5	507	10,3	662	12,8	899	17,0
المنتوجات النفطية (1)	4 117	84,6	4 267	86,5	4 296	83,3	4 166	78,6
الغاز الطبيعي	63	1,3	63	1,3	72	1,4	67	1,3
الكهرباء من اصل مائي	125	2,6	95	1,9	126	2,5	167	3,1
المجموع	**4 865**	**100**	**4 932**	**100**	**5 156**	**100**	**5 299**	**100**
الموجود منها محليا :								
الفحم الحجري	374	64,7	363	67,6	367	62,6	360	58,4
النفط والغاز الطبيعي	79	13,7	79	14,7	93	15,9	89	14,5
الكهرباء من اصل مائي	125	21,6	95	17,7	126	21,5	167	27,1
المجموع	**578**	**100**	**537**	**100**	**586**	**100**	**616**	**100**
العجز في الطاقة	**4 287**		**4 395**		**4 570**		**4 683**	
بالنسبة المائوية للاستهلاك الكلي	88,1		89,1		88,6		88,4	

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

(1) باستثناء المواد النفطية الغير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والزيت).

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

م. 26 – بيان تطور استهلاك الطاقة

	1983	1984	*1985	**1986	1986 / 1985 %
المنتوجات النفطية					
المنتوجات البيضاء					
(بآلاف الامتار المكعبة)					
الوقود العادي	158,0	151,3	145,1	141,6	2,4 –
الوقود الممتاز	314,8	314,5	309,7	314,8	1,6 +
بترول المصابيح	78,5	74,0	67,9	61,9	8,8 –
بترول المحركات النفاثة	250,9	260,9	277,7	261,0	6,0 –
زيت الغاز	1 413,8	1 423,4	1 464,4	1 497,3	2,2 +
المنتوجات السوداء (بآلاف الاطنان)					
زيت الفويل (1)	1 964,9	2 089,7	2 067,5	1 797,5	13,1–
الغازات السائلة (بآلاف الاطنان)					
البوطان	317,6	332,5	355,1	387,5	9,1 +
البروبان	20,2	21,0	23,4	24,0	2,6+
الكهرباء (بملايين الكلواط الساعة)	5 528,1	5 706,5	6 041,6	6 342,5	5,0 +
الفحم (بالآف الاطنان) (1)					
الفحم الحجري	667,1	648,7	654,7	643,6	1.7 –
الفحم المستورد	281,9	218,0	448,2	817,2	82,3+

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

(1) بما في ذلك حاجيات المحطات الكهربائية الحرارية.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن
المكتب الوطني للكهرباء

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 27 ـ بيان تطور مقاييس الانتاج الصناعي

(الاساس 100 في سنة 1978)	الترجيح	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1986/1985 %
مجموع صناعات التحويل (باستثناء البناء والاشغال العمومية)	**1 000**	**107**	**110**	**116**	**114**	***116**	**120**	**3,4 –**
الصناعات الغذائية	233	115	117	125	127	125	124	0,8 –
المشروبات والتبغ	181	103	96	101	108	107	106	0,9 –
منتوجات النسيج	116	94	109	113	100	*120	130	8,3 +
الجلد والاحذية الجلدية	23	117	145	136	141	137	140	2,8 +
الخشب والمنتوجات الخشبية	24	113	106	104	114	105	98	6,7 –
الورق والورق المقوى	26	117	110	114	101	*107	107	–
منتوجات متأتية من تحويل معادن المقالع	81	116	119	119	106	107	105	1,9 –
منتوجات صناعة التعدين	7	117	107	118	114	100	85	15,0 –
منتوجات معدنية	84	90	83	88	79	73	59	19,2 –
معدات النقل	55	63	62	61	35	*56	53	5,4 –
معدات كهربائية وإلكترونية	24	144	129	128	113	128	146	14,1 +
منتوجات كيماوية وشبه كيماوية	99	137	161	195	206	198	240	21,2 +
منتوجات من المطاط والبلاستيك	47	84	84	83	80	82	88	7,3 +

* أرقام مصححة.

المصدر : وزارة التخطيط.

م. 28 ـ بيان تطور دخول السياح

	1982	1983	1984	1985	1986	1986/1985 %
سياحة الاقامة	**1 815 408**	**1 877 372**	**1 936 020**	**2 180 106**	**2 128 219**	**2,4 –**
ا. السياح من جنسية أجنبية	**1 287 809**	**1 283 300**	**1 335 041**	**1 536 563**	**1 470 637**	**4,3 –**
أوروبا	**1 045 704**	**1 023 639**	**1 006 187**	**1 149 329**	**1 223 584**	**6,5 +**
الفرنسيون	399 031	370 380	365 725	401 392	393 834	1,9 –
الاسبان	184 039	191 477	172 506	198 102	286 128	44,4 +
البريطانيون	150 694	148 043	144 361	155 007	166 101	7,2 +
الالمان	119 172	126 064	134 139	162 799	156 474	3,9 –
دول أخرى	192 768	187 675	189 456	232 029	221 047	4,7 –
بلدان عربية	**85 124**	**99 165**	**151 358**	**202 556**	**130 656**	**35,5 –**
المغرب العربي	37 402	56 898	102 493	149 877	81 588	45,6 –
دول أمريكا	**107 325**	**114 195**	**131 117**	**137 188**	**67 614**	**50,7 –**
الولايات المتحدة	79 223	90 576	104 704	100 735	38 749	61,5 –
بلدان أخرى	**49 656**	**46 301**	**46 379**	**47 490**	**48 783**	**2,7 +**
ب. المغاربة المقيمون بالخارج	**527 599**	**594 072**	**600 979**	**643 543**	**657 582**	**2,2 +**
سياحة العبور	**88 327**	**73 712**	**72 062**	**73 334**	**58 225**	**20,6 –**
المجموع	**1 903 735**	**1 951 084**	**2 008 082**	**2 253 440**	**2 186 444**	**3,0 –**

المصدر : وزارة السياحة

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 29 ـ بيان تطور مقياس تكاليف المعيشة (210 مواد)
(الاساس : 100 من مايو 1972 إلى أبريل 1973)

	1985		1986													التغيرات (٪)	
	المتوسط السنوي	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر 86 / دجنبر 85	* 1986 / * 1985
التغذية	358,0	380,8	391,4	390,0	393,3	393,3	394,4	392,6	388,4	336,5	388,4	395,3	398,1	392,5	383,4	+ 2,4	+ 9,3
الملبس	267,8	273,7	281,3	287,4	286,9	284,4	281,8	281,4	281,0	280,7	280,7	279,0	279,0	276,5	276,5	+ 5,0	+ 5,0
المسكن	276,6	285,4	297,1	304,1	303,7	302,4	301,0	299,1	297,5	296,5	295,0	294,0	292,8	291,1	288,4	+ 6,6	+ 7,4
الصيانة، الوقاية و العلاج	250,8	255,8	269,5	277,9	277,5	273,6	273,5	273,0	269,1	268,9	268,2	266,3	265,7	264,5	256,2	+ 8,6	+ 7,5
النقل والتسلية وغير ذلك	363,7	379,1	397,7	408,5	408,0	405,3	403,7	401,1	400,1	398,6	397,1	395,2	387,0	384,9	383,3	+ 7,8	+ 9,3
المقياس العام	**334,5**	**351,6**	**363,8**	**367,0**	**368,5**	**367,4**	**367,3**	**365,5**	**362,6**	**361,1**	**361,6**	**364,6**	**364,4**	**360,5**	**354,5**	**+ 4,4**	**+ 8,8**

* المتوسط السنوي.

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة *	1981	1982	1983	1984	1985	1986
التغذية	+ 14,9	+ 13,0	+ 4,8	+ 13,0	7,6	9,3
الملبس	+ 6,8	+ 5,7	+ 5,2	+ 9,0	+6,9	+5,0
المسكن	+ 8,5	+ 6,4	+ 7,8	+ 10,2	+ 7,0	+7,4
الصيانة، الوقاية، العلاج	+ 8,3	+ 11,0	+ 10,2	+ 10,0	+ 7,9	+7,5
النقل والتسلية وغير ذلك	+ 11,3	+ 7,6	+ 8,9	+ 14,0	+ 8,7	+9,3
المقياس العام	**+ 12,5**	**+ 10,5**	**+ 6,2**	**+ 12,5**	**+ 7,7**	**+ 8,8**

المتوسط السنوي.

* المصدر : وزارة التخطيط

م. 30 ـ بيان تطور مقياس أسعار الجملة (231 مواد)
(الاساس : 100 = 1977)

	1985		1986													التغيرات (٪)	
	المتوسط السنوي	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر 86 / دجنبر 85	* 1986 / * 1985
القطاع الفلاحي	228,6	239,3	241,8	232,2	237,4	236,4	242,1	242,8	241,2	243,3	248,0	247,8	245,7	241,8	243,0	- 3,0	+ 5,8
الحبوب والقطاني الجافة	213,1	224,8	219,0	218,9	219,6	218,8	218,4	214,3	216,6	218,4	216,6	217,2	217,2	225,0	226,6	- 2,6	+ 2,8
الزراعات الصناعية والحبوب الزيتية	234,0	248,1	253,0	243,6	246,7	252,9	253,7	255,2	254,3	255,0	256,1	254,5	254,1	254,4	255,7	- 1,8	+ 8,1
زراعات الخضر	255,7	254,6	255,2	249,0	252,9	254,0	257,2	256,5	255,5	253,1	252,4	251,7	257,2	264,2	258,5	- 2,2	+ 0,2
منتوجات الغرس وزراعة الكروم	304,3	331,2	337,6	267,2	275,4	293,4	364,9	355,3	351,6	348,9	358,4	361,8	367,9	356,3	350,0	- 19,3	+ 10,9
منتوجات تربية المواشي	172,9	177,5	183,0	186,4	191,7	181,9	168,3	177,8	178,8	187,6	208,5	194,1	187,8	165,6	167,3	+ 5,0	+ 5,8
المنتوجات الغابوية	222,1	227,7	236,1	246,0	245,6	240,8	240,2	233,5	226,8	227,2	233,9	234,8	235,9	235,2	233,4	+ 8,0	+ 6,3
منتوجات الصيد البحري	267,4	284,1	285,7	280,1	302,2	285,0	283,8	295,0	281,8	238,3	266,2	298,7	274,8	278,7	299,2	- 1,4	+ 6,8
القطاع الصناعي	223,6	235,6	244,0	248,7	246,3	246,3	246,1	246,0	244,2	243,7	243,7	244,5	241,4	239,2	237,6	+ 5,6	+ 9,1
الطاقة	313,1	316,5	318,3	322,8	322,8	322,7	319,3	317,0	316,5	316,5	316,5	316,5	316,5	316,5	316,5	+ 2,0	+ 1,7
الصناعات الغذائية	212,1	226,8	230,4	229,6	230,2	230,4	232,0	233,5	230,4	229,2	229,6	231,7	231,7	229,2	227,8	+ 1,2	+ 8,6
الالبسة والنسيج	176,1	188,2	193,0	208,2	192,4	192,4	192,4	192,4	192,5	192,5	192,5	192,5	192,5	188,1	187,9	+ 10,6	+ 9,6
صناعات التعدين	236,2	250,7	269,0	276,6	276,5	275,7	272,8	272,1	271,9	271,8	271,1	270,9	258,9	256,4	253,5	+ 10,3	+ 13,9
صناعات خفيفة أخرى	219,8	228,1	243,4	251,3	247,6	247,5	247,4	245,5	243,3	243,3	243,2	243,1	237,7	236,6	233,9	+ 10,2	+ 10,7
المجموع	**225,6**	**237,1**	**243,1**	**242,2**	**242,8**	**242,3**	**244,5**	**244,7**	**243,0**	**243,5**	**245,4**	**245,8**	**243,1**	**240,3**	**239,7**	**+ 2,2**	**+ 7,8**

* المتوسط السنوي.

المصدر : وزارة التخطيط

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 31 ـ ميزان التجارة الخارجية

بالاف الاطنان وبملايين الدراهم	1984		1985		* 1986	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين ...	12 170	34 396	12 350	38 675	11 920	34 608
الصادرات مسلمة بميناء الشحن.....	19 744	19 110	19 511	21 740	18 328	22 104
الرصيد	+ 7 574	- 15 286	+ 7 161	- 16 935	+ 6 408	- 12 504
التغطية (بالنسبة المائوية)	-	55,6	-	56,2	-	63,9

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 32 ـ الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين

بالاف الاطنان وبملايين الدراهم	1985			* 1986		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**2 507**	**5 106**	**13,2**	**2 071**	**4 329**	**12,5**
الطاقة ومواد التزييت	**5 693**	**10 810**	**28,0**	**5 555**	**5 429**	**15,7**
زيت البترول الخام	5 025	9 931	25,7	4 507	4 587	13,3
المواد الخام	**2 332**	**6 047**	**15,6**	**2 525**	**5 605**	**16,2**
من أصل حيواني ونباتي	757	3 276	8,5	751	2 789	8,1
من أصل معدني	1 575	2 771	7,1	1 774	2 816	8,1
أنصاف المنتوجات	**1 582**	**7 422**	**19,2**	**1 565**	**7 527**	**21,7**
المنتوجات المنتهية الصنع	**236**	**9 290**	**24,0**	**204**	**11 718**	**33,9**
مواد التجهيز	171	6 532	16,9	137	8 248	23,8
الفلاحي	(12)	(382)	(1,0)	(15)	(628)	(1,8)
الصناعي	(159)	(6 150)	(15,9)	(122)	(7 620)	(22,0)
مواد الاستهلاك	65	2 758	7,1	67	3 470	10,1
المجموع	**12 350**	**38 675**	**100**	**11 920**	**34 608**	**100**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م .33 ـ الواردات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1982	1983	1984	1985	* 1986
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**3 495,5**	**3 796,3**	**5 817,0**	**5 106,0**	**4 329,4**
القمح	1 443,6	1 834,2	3 324,0	2 579,0	1 485,7
السكر	518,6	412,8	481,8	398,2	411,9
المنتوجات اللبنية	458,4	357,1	296,1	292,5	341,9
الشاي	210,6	268,9	479,5	551,7	467,8
القهوة	110,1	109,0	172,5	203,8	297,2
التبغ	147,3	257,8	311,5	323,6	442,4
مواد أخرى	606,9	556,5	751,6	757,2	882,5

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1982	1983	1984	1985	1986 *
الطاقة ومواد التزييت	**7 065,6**	**7 028,7**	**8 991,8**	**10 889,7**	**5 429,4**
زيت البترول الخام	6 591,8	6 330,4	8 393,7	9 931,3	4 587,4
مواد أخرى	473,8	698,3	598,1	878,4	842,0
المواد الخام	**3 039,0**	**3 206,3**	**4 541,1**	**6 046,6**	**5 604,5**
الزيوت والحبوب الزيتية	640,6	643,7	1 131,6	1 532,4	1 063,0
الاخشاب الخام	536,8	434,6	652,3	718,4	724,5
خيوط النسيج الاصطناعية والمركبة	325,0	316,9	425,9	488,9	518,0
الكبريت	829,2	1 043,1	1 445,4	2 268,2	2 259,1
مواد أخرى	707,4	768,0	885,9	1 038,7	1 039,9
أنصاف المنتوجات	**4 836,2**	**4 933,6**	**6 494,4**	**7 422,5**	**7 527,0**
القضبان والهياكل من الحديد والصلب	762,8	681,9	724,0	390,7	310,9
الصفائح والاوراق من الحديد والصلب	465,7	458,9	581,7	760,8	682,9
المواد الكيماوية، الاسمدة، الاصباغ ومواد التطهير	1 247,6	1 335,9	1 610,4	1 979,0	2 140,3
المواد البلاستيكية والمصطنعة	369,0	399,8	474,8	634,8	683,0
خيوط الغزل المركبة والاصطناعية	272,8	272,0	358,4	443,2	466,8
الورق والورق المقوى	261,2	280,6	367,1	428,1	461,1
لوازم الانابيب	116,8	113,9	392,6	82,8	83,3
مواد أخرى	1 340,3	1 390,6	1 985,4	2 703,1	2 698,7
مواد التجهيز	**5 738,5**	**4 853,8**	**6 459,5**	**6 532,5**	**8 248,1**
الفلاحي	355,5	294,5	214,5	382,1	628,2
الصناعي	5 383,0	4 559,3	6 245,0	6 150,4	7 619,9
مواد الاستهلاك	**1 815,5**	**1 772,5**	**2 091,7**	**2 757,8**	**3 469,5**
السيارات السياحية (قطع الغيار والاستيراد المباشر)	292,7	309,3	281,8	373,7	533,1
الاجهزة وقطع الغيار للسيارات السياحية	115,6	107,4	119,3	152,3	189,0
آلات الالتقاط للاذاعة والتلفزة	173,4	154,4	189,2	192,7	283,8
الادوية	198,7	191,4	223,6	279,6	360,6
مواد أخرى	1 035,1	1 010,0	1 277,8	1 759,5	2 103,0
المجموع	**25 990,3**	**25 591,2**	**34 395,5**	**38 675,1**	**34 607,9**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 34 ـ الصادرات مسلة بميناء الشحن

بآلاف الاطنان وبملايين الدراهم	1985			* 1986		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**1 128**	**5 495**	**25,3**	**1 153**	**6 526**	**29,5**
مواد الطاقة والتزييت	**363**	**845**	**3,9**	**373**	**564**	**2,6**
المواد الخام	**16 168**	**6 261**	**28,8**	**14 842**	**5 113**	**23,1**
من أصل حيواني ونباتي	113	574	2,6	130	689	3,1
من أصل معدني	16 055	5 687	26,2	14 712	4 424	20,0
أنصاف المنتوجات	**1 802**	**5 286**	**24,3**	**1 873**	**4 969**	**22,5**
المنتوجات المنتهية الصنع	**50**	**3 853**	**17,7**	**87**	**4 932**	**22,3**
مواد التجهيز	7	165	0,7	40	416	1,9
مواد الاستهلاك	43	3 688	17,0	47	4 516	20,4
المجموع	**19 511**	**21 740**	**100**	**18 328**	**22 104**	**100**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 35 ـ الصادرات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1982	1983	1984	1985	1986 *
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	3 018,7	3 724,0	4 283,1	5 494,8	6 525,9
الحوامض	1 086,5	1 102,2	1 057,4	1 492,7	1 725,4
البواكير	321,9	451,8	524,5	605,1	795,7
مصبرات السمك	400,0	498,4	554,6	722,3	874,4
السمك الطري	242,4	194,2	327,6	513,6	869,0
الرخويات	288,3	681,3	881,1	982,5	1 047,7
مصبرات الخضر والفواكه	311,8	396,7	435,2	561,3	606,2
عصير الفواكه والخضر	64,0	57,1	161,2	251,3	143,5
مواد أخرى	303,8	342,3	341,5	366,0	464,0
مواد الطاقة والتزييت	529,1	584,2	755,8	845,1	563,8
المواد الخام من أصل حيواني ونباتي	272,4	373,5	459,9	573,7	688,5
عجينة الورق	100,8	124,0	200,7	145,7	247,2
النباتات وأجزاء النباتات	27,4	37,2	53,1	84,8	100,4
الاغرة	14,4	13,9	44,9	54,6	54,7
مواد أخرى	129,8	198,4	161,2	288,6	286,2
المواد الخام من أصل معدني	4 113,8	4 012,2	5 515,2	5 687,4	4 424,1
الفوسفاط	3 444,9	3 331,3	4 619,3	4 816,0	3 747,9
الرصاص	120,4	154,5	198,3	159,5	96,1
النحاس	128,1	183,0	191,5	210,0	189,0
سلفات الباريوم	132,6	119,2	180,2	157,4	79,1
مواد أخرى	287,8	224,2	325,9	344,5	302,0
أنصاف المنتوجات	2 661,4	3 776,8	5 131,8	5 286,2	4 969,3
الحامض الفوسفوري	1 585,9	2 127,6	3 515,9	3 132,3	3 028,0
للأسمدة الطبيعية والكيماوية	466,6	920,4	760,1	1 202,1	914,4
الرصاص الخالص	176,3	161,4	166,4	221,4	207,9
خيوط القطن	79,3	105,5	181,4	176,7	233,8
مواد أخرى	353,3	461,9	507,2	553,7	585,2
المنتوجات المنتهية الصنع	1 844,3	2 253,5	2 964,5	3 852,9	4 931,9
الملابس الجاهزة	548,6	683,0	1 031,6	1 302,4	1 701,3
الزرابي	293,6	373,6	394,6	394,5	473,3
الملابس الداخلية	193,1	239,3	323,3	469,1	756,7
الاحذية	167,8	194,2	229,3	324,8	348,5
مواد أخرى	641,2	763,4	985,7	1 362,1	1 652,1
المجموع	12 439,7	14 724,2	19 109,5	21 740,1	22 103,5

* أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف

م. 36 ـ توزيع المبادلات حسب المناطق الجغرافية والنقدية

بملايين الدراهم	الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين		الصادرات مسلة بميناء الشحن		الارصدة	
	1985	*1986	1985	*1986	1985	*1986
الرابطة الاقتصادية الاوروبية	18 204	18 348	12 736	12 867	5 528-	5 481-
فرنسا	8 813	8 060	5 128	6 026	3 685-	2 034-
اسبانيا	2 735	2 937	1 606	1 467	1 129-	1 470-
ألمانيا الاتحادية	2 011	2 282	1 504	1 475	507-	807-
إيطاليا	1 538	1 734	1 194	1 191	344-	543-
ابريطانيا العظمى	1 040	1 066	719	657	321-	409-
هولندا	673	916	794	703	121+	213-
الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورج	830	941	954	806	124+	135-
البرتغال	373	235	374	229	1+	6-
دول أخرى ضمن الرابطة الاقتصادية الاوروبية	251	177	463	313	212+	136+
أهم العملاء الاخرين	13 598	9 801	3 736	3 556	9 862-	6 245-
الدول العربية	8 444	3 871	1 378	1 165	7 066-	2 706-
الولايات المتحدة الامريكية	2 367	2 923	303	283	2 064-	3 640-
الاتحاد السوفياتي	1 542	959	731	607	811-	352-
اليابان	919	594	936	1 124	17+	530+
بولندا	326	454	388	377	62+	77-
دول أخرى	6 813	6 459	5 268	5 681	1 545-	778-
المجموع	38 675	34 608	21 740	22 104	16 935-	12 504-
منها : منطقة الفرنك	9 644	8 539	5 544	6 440	4 100-	2 099-
منطقة التحويل	29 003	26 023	16 129	15 626	12 874-	10 397-
منطقة أوفاق الاداء الثنائية	28	46	67	38	39+	8-

* أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف

م. 37 ـ ميزان الاداءات مع الخارج

بملايين الدراهم	1985 *			1986		
	المداخيل	النفقات	الارصدة	المداخيل	النفقات	الارصدة
أ. السلع والخدمات	32 282,3	51 545,1	19 342,8-	33 056,3	49 121,9	16 065,6-
1. البضائع مسلة بميناء الشحن	21 584,0	35 349,9	13 765,9-	21 946,0	31 654,9	9 708,9-
2. مصاريف النقل والتأمين على الارساليات الدولية	1 280,0	3 498,1	2 218,1-	1 599,2	3 134,3	1 535,1-
3. أنواع نقل أخرى	659,8	273,2	386,6+	595,4	291,1	304,3+
4. الاسفار	6 100,0	885,0	5 215,0+	6 730,0	910,0	5 820,0+
5. المداخيل الناتجة عن الاستثمارات	154,9	7 860,1	7 705,2-	136,4	6 405,1	6 268,7-
6. معاملات حكومية	686,6	3 091,9	2 405,3-	713,9	6 048,9	5 335,0-
7. خدمات أخرى	1 737,0	586,9	1 150,1+	1 335,4	677,6	657,8+
ب. أداءات التحويل	11 316,5	614,4	10 702,1+	14 584,0	480,7	14 103,3+
8. الخصوصية	10 627,9	249,6	10 378,1+	13 742,9	194,7	13 548,2+
9. العمومية	688,6	364,8	323,8+	841,1	286,0	555,1+
الحساب الجاري (أ+ب)	43 518,8	52 159,5	8 640,7-	47 640,3	49 602,6	1 962,3-
ج. الرساميل الغير النقدية	14 352,6	5 525,6	8 827,0+	11 687,8	6 386,5	5 301,3+
الخصوصية	2 816,9	352,4	2 464,5+	2 346,9	838,0	1 508,9-
10. الاعتمادات التجارية	1 685,2	–	1 685,2+	1 217,3	–	1 217,3+
11. القروض والاستثمارات	554,5	352,4	202,1+	944,3	838,0	106,3+
12. عناصر أخرى	577,2	–	577,2+	185,3	–	185,3+
العمومية	11 535,7	5 173,2	6 362,5+	9 340,9	5 548,5	3 792,4+
13. الاعتمادات التجارية	6 631,6	3 111,1	3 520,5+	3 707,6	2 769,1	938,5+
14. قروض بالعملات الاجنبية	4 847,2	1 958,4	2 888,8+	5 599,5	2 676,4	2 923,1+
15. قروض بالدراهم	–	65,3	65,3-	–	62,1	62,1-
16. عناصر أخرى	40,3	38,4	1,9+	33,8	33,5	0,3+
17. التزامات خارجية	16,6	–	16,6+	–	7,4	7,4-
د. العمليات مع صندوق النقد الدولي	2 202,4	1 208,7	993,7+	319,4	2 916,6	2 597,2-
المجموع	60 073,8	58 893,8	1 180,0+	59 647,5	58 905,7	741,8+

* أرقام مصححة.
المصدر : مكتب الصرف

م. 38 ـ تقديرات نفقات الميزانية العامة

بملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1985	قانون المالية لسنة 1986
نفقات التسيير	21 284	22 099
السلطات العمومية	176	196
موظفو الوزارات	12 737	14 227
معدات الوزارات	4 602	5 023
التحملات المشتركة	2 894	2 453
النفقات الطارئة والحصص الاحتياطية	875	200
نفقات الدين العمومي	10 747	19 381
نفقات الاستثمار	12 282	20 503
الميزانية العامة	44 313	61 983

المصدر : وزارة المالية ـ قسم الميزانية

م. 39 ـ تقديرات مداخيل الميزانية العامة

بملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1985	قانون المالية لسنة 1986
الضرائب المباشرة	6 710	7 350
حقوق الجمرك	4 749	5 350
الضرائب الغير المباشرة	10 275	11 785
حقوق التسجيل والتنبر	2 326	2 431
الاملاك المخزنية	68	69
الاحتكارات والاستغلالات	1 732	1 266
موارد مختلفة	699	869
مداخيل ناجة عن تخفيض النفقات	31	38
مداخيل استثنائية	–	–
مداخيل الاقتراض	11 415	21 420
أموال المساعدة	–	–
مداخيل التسوية	50	50
المجموع	38 055	50 628

المصدر : وزارة المالية ـ قسم الميزانية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 40 ـ بيان تطور موارد وتحملات الخزينة

بملايين الدراهم	الوضعية عند نهاية دجنبر 1985 *	الوضعية عند نهاية دجنبر 1986 **
1. الموارد	26 746	28 586
المداخيل العادية	26 746	28 586
الضرائب المباشرة	6 003	6 549
رسوم جمركية	4 799	4 630
الضرائب الغير المباشرة	10 322	10 485
رسوم التسجيل والدمغة	2 255	2 400
الاحتكارات والاستغلالات	760	195
الاملاك المخزنية	83	76
مداخيل أخرى	786	920
مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط	1 738	–
مواد بترولية	–	3 331
2. التحملات	37 343	36 073
النفقات العادية	28 259	29 787
فوائد الدين العمومي	7 558	7 780
التسيير	18 008	20 474
دعم اسعار الاستهلاك	2 693	1 533
نفقات الاستثمار	9 084	6 286
الرصيد العادي	1 513–	1 201–
عجز التمويل (2-1)	10 597–	7 487
التمويل الصافي	10 597	7 487
التمويل الخارجي	4 376	225–
الهبات	2 508	140
اقتراضات خارجية	1 868	365–
تسليفات صندوق النقد الدولي	1 070	2 617–
التمويل الداخلي	5 151	10 329
تسليفات بنكية	3 456	6 187
منها : ـ (بنك المغرب)	(1 033–)	(417–)
ـ (البنوك)	(4 489)	(6 604)
اقتراضات غير بنكية	1 695	4 142

* ارقام مصححة.
** ارقام مؤقتة.

المصدر : وزارة المالية

م. 41 ـ بيان تطور المجموعة النقدية ومكوناتها

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1985			نهاية دجنبر 1986		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%
النقود الائتمانية	16 194	1 423	9,6	18 694	2 500	15,4
النقود الكتابية	28 937	4 528	18,5	34 529	5 592	16,2
الودائع						
ـ لدى بنك المغرب	449	109–	19,5–	479	30	6,7
ـ لدى البنوك	26 218	4 444	20,4	31 526	5 308	20,2
ـ لدى مركز الشيكات البريدية ولدى الخزينة	2 270	185	8,9	2 524	254	11,2
أ) المتيسرات النقدية	45 131	5 943	15,2	53 223	8 092	17,9
ب) المتيسرات شبه النقدية	14 285	2 989	26,5	15 625	1 340	9,4
المجموعة النقدية (أ+ب)	59 416	8 932	17,7	68 848	9 432	15,9

بالنسبة المائوية لمجموع السلة	1984	1985	1986
النقود الائتمانية	29,2	27,3	27,2
النقود الكتابية	48,4	48,7	50,1
المتيسرات شبه النقدية	22,4	24,0	22,7

المصدر : بنك المغرب

م. 42 ـ بيان تطور مقابلات المجموعة النقدية

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1985			نهاية دجنبر 1986		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%
الموجودات الخارجية الصافية	3 601	1 191	49,4	4 343	742	20,6
بنك المغرب	973	674	225,4	1 705	732	75,2
بنوك الودائع	2 628	517	24,5	2 638	10	0,4
الديون على الخزينة	28 951	3 633	14,3	35 392	6 441	22,2
الديون الخاصة ببنك المغرب	9 704	1 033–	9,6–	9 287	417–	4,3–
البنوك (عفظة السندات العمومية)	16 855	4 450	35,9	23 451	6 596	39,1
الودائع لدى الخاسبين العموميين	2 392	216	9,9	2 654	262	10,9
منها (البنوك)	(122)	(31)	(34,1)	(130)	(8)	(6,6)
القروض المقدمة للاقتصاد	27 393	3 873	16,5	29 760	2 367	8,6
بنك المغرب	5 773	1 933	50,3	7 486	1 713	29,7
بنوك الودائع	21 620	1 940	9,9	22 274	654	3,0
مجموع المقابلات	59 945	8 697	17,0	69 495	9 550	15,9
العناصر الاخرى (تسوية الحساب)	529–			647–		

بالنسبة المائوية لمجموع المقابلات	1984	1985	1986
الموجودات الخارجية الصافية	4,7	6,0	6,3
الديون على الخزينة	49,4	48,3	50,9
القروض المقدمة للاقتصاد	45,9	45,7	42,8

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 43 ـ بيان تطور المتيسرات النقدية وشبه النقدية لدى المؤسسات والخواص

بملايين الدراهم	1985	1986											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الائتمانية	16194	16183	16195	16230	16690	16804	17372	18276	19211	18765	18717	18537	18694
النقود الكتابية	28937	28941	30279	30697	32164	32638	34047	35186	34567	34085	34890	34189	34529
مجموع المتيسرات النقدية	**45131**	**45124**	**46474**	**46927**	**48854**	**49442**	**51419**	**53462**	**53778**	**52850**	**53607**	**57276**	**53223**
المتيسرات شبه النقدية	**14285**	**15081**	**15358**	**15746**	**15971**	**16621**	**16697**	**16244**	**16245**	**16806**	**17682**	**16844**	**15625**
مجموع المتيسرات النقدية والشبيهة بالنقدية	**59416**	**60205**	**61832**	**62673**	**64825**	**66063**	**68116**	**69706**	**70023**	**69656**	**71289**	**69570**	**68848**

المصدر : بنك المغرب

م. 44 ـ بيان تطور تداول النقود الائتمانية

بملايين الدراهم	1985	1986											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاوراق المتداولة	16777	16681	16912	16851	17131	17298	17816	18811	19868	19325	19180	19070	19350
النقد المعدني المتداول	293	290	290	291	292	296	299	302	308	314	270	315	313
	17070	**16971**	**17202**	**17142**	**17423**	**17594**	**18115**	**19113**	**20176**	**19639**	**19450**	**19385**	**19663**
يسقط منها :													
محصل الصندوق لدى البنوك ولدى المحاسبين العموميين	876-	788-	1007-	912-	733-	790-	743-	837-	965-	874-	733-	848-	969-
المجموع	**16194**	**16183**	**16195**	**16230**	**16690**	**16804**	**17372**	**18276**	**19211**	**18765**	**18717**	**18537**	**18694**

المصدر : بنك المغرب

م. 45 ـ بيان تطور النقود الكتابية والمتيسرات شبه النقدية

بملايين الدراهم	1985	1986											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الكتابية													
الودائع تحت الطلب لدى معهد لاصدار	449	460	681	601	623	689	623	600	541	625	632	495	479
الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع	26218	26055	27149	27520	28698	29215	30568	31568	31067	30798	31606	31043	31526
مجموع الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي	**26667**	**26515**	**27830**	**28121**	**29321**	**29904**	**31191**	**32168**	**31608**	**31423**	**32238**	**31538**	**32005**
الودائع لدى الشيكات البريدية	951	944	954	951	932	986	1044	1022	1029	1003	1014	1022	1001
الودائع لدى الخزينة	1319	1482	1495	1625	1911	1748	1812	1996	1930	1659	1638	1629	1523
المجموع	**2270**	**2426**	**2449**	**2576**	**2843**	**2734**	**2856**	**3018**	**2959**	**2662**	**2652**	**2651**	**2524**
المتيسرات شبه النقدية													
الودائع لاجل	14283	15080	15357	15746	15971	16621	16697	16244	16245	16806	17682	16844	15625
الودائع من أجل الاستيراد	2	1	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	**14285**	**15081**	**15358**	**15746**	**15971**	**16621**	**16697**	**16244**	**16245**	**16806**	**17682**	**16844**	**15625**
المجموع العام	**43222**	**44022**	**45637**	**46443**	**48135**	**49259**	**50744**	**51430**	**50812**	**50891**	**52572**	**51033**	**50154**

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 46 ـ بيان تطور الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع

بلايين الدراهم	1985	1986											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
حسابات الشيكات	13270	13587	14107	14397	14948	15310	16031	16422	15750	15624	15798	16087	16635
الحسابات الجارية العادية	8108	7723	8145	8042	8476	8406	8904	9496	9269	9327	8962	8823	9343
الحسابات على دفاتر	2309	2370	2433	2467	2546	2619	2668	2739	2852	2934	3033	3106	3194
ودائع أخرى	2531	2375	2464	2614	2728	2880	2965	2911	3196	2913	3813	3027	2354
المجموع	**26718**	**26055**	**27149**	**27520**	**28698**	**29215**	**30568**	**31568**	**31067**	**30798**	**31606**	**31043**	**31526**

المصدر : بنك المغرب

م. 47 ـ بيان تطور مقابلات المتيسرات النقدية وشبه النقدية

بلايين الدراهم	1985	1986											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الموجودات													
الخارجية الصافية (1)													
معهد الاصدار	973	573	634	913	872	779	662	1573	1949	1331	2054	1329	1705
بنوك الودائع	2628	2645	2577	2584	2547	2433	2513	2808	2878	2722	2680	2633	2638
المجموع	**3601**	**3218**	**3211**	**3497**	**3419**	**3212**	**3175**	**4381**	**4827**	**4053**	**4734**	**3962**	**4343**
الديون على الخزينة													
الديون الصافية لمعهد الاصدار	9704	8215	8819	8843	9551	9759	9687	9548	9167	9216	6602	5746	9287
محفظة السندات العمومية للجهاز البنكي	16855	19783	21108	20612	22544	24307	25353	25145	23600	24043	26763	26246	23451
ودائع البنوك لدى الخزينة	122	96	77	123	132	71	84	56	85	65	82	46	130
ديون المؤسسات والخواص	2270	2426	2449	2576	2843	2734	2856	3018	2959	2662	2652	2651	2524
المجموع	**28951**	**30520**	**32453**	**32154**	**35070**	**36871**	**37980**	**37767**	**35811**	**35986**	**36099**	**34689**	**35392**
القروض المقدمة للاقتصاد (2)													
معهد الاصدار	5773	5819	5945	5922	5839	5871	5847	6368	6668	7080	7067	7589	7486
بنوك الودائع	21620	21536	21413	21910	21392	21252	21692	22505	23697	23294	24233	23583	22274
المجموع	**27393**	**27355**	**27358**	**27832**	**27231**	**27123**	**27539**	**28873**	**30365**	**30374**	**31300**	**31172**	**29760**
المجموع	**59945**	**61093**	**63022**	**63483**	**65720**	**67206**	**68694**	**71021**	**71003**	**70413**	**72133**	**69823**	**69495**
ميزان العناصر الاخرى	529-	888-	1190-	810-	895-	1143-	578-	1315-	980-	757-	844-	253-	647-
مجموع مقابلات المتيسرات النقدية وشبه النقدية	**59416**	**60205**	**61832**	**62673**	**64825**	**66063**	**68116**	**69706**	**70023**	**69656**	**71289**	**69570**	**68848**

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.
(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج.

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 48 ـ بيان تطور الموجودات الخارجية (1)

بملايين الدراهم	1985	1986											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاحتياطيات الدولية													
الموجودات الذهبية لدى معهد الاصدار	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125
الموجودات من العملات القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	885	541	534	638	635	553	436	1301	1704	953	1590	1040	1455
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	–	19	18	61	29	1	1	7	7	126	15	1	168
رصيد حصة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390
الاكتتاب في صندوق النقد العربي	218	217	217	219	220	221	221	222	220	220	220	219	220
المجموع	**1618**	**1292**	**1284**	**1433**	**1399**	**1290**	**1173**	**2045**	**2446**	**1814**	**2340**	**1775**	**2358**
الموجودات الخارجية الاخرى													
العملات الغير القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
الموجودات الخارجية الاجمالية لدى بنوك الودائع	3100	3107	3078	3046	3131	2952	2973	3383	3390	3249	3226	3199	3378
المجموع	**3118**	**3125**	**3096**	**3064**	**3149**	**2970**	**2991**	**3401**	**3408**	**3267**	**3244**	**3217**	**3396**
مجموع الموجودات الاجمالية	**4736**	**4417**	**4380**	**4497**	**4548**	**4260**	**4164**	**5446**	**5854**	**5081**	**5584**	**4992**	**5754**
الالتزامات الخارجية													
الالتجاء لسلف صندوق النقد الدولي(2)	272	272	272	201	201	201	201	201	201	202	202	216	216
إلتزامات أخرى لمعهد الاصدار	391	465	396	337	344	328	328	289	314	299	102	248	455
منها (بالعملات الغير القابلة للتحويل)	(–)	(–)	(–)	(–)	(–)	(–)	(–)	(–)	(–)	(–)	(–)	(–)	(–)
إلتزامات بنوك الودائع	472	462	501	462	584	519	460	575	512	527	546	566	740
المجموع	**1135**	**1199**	**1169**	**1000**	**1129**	**1048**	**989**	**1065**	**1027**	**1028**	**850**	**1030**	**1411**
مجموع الموجودات الخارجية الصافية	**3601**	**3218**	**3211**	**3497**	**3419**	**3212**	**3175**	**4381**	**4827**	**4053**	**4734**	**3962**	**4343**

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.

(2) إلى جانب الالتزامات بالعملات الاجنبية الناجمة عن مختلف السحوبات من صندوق النقد الدولي، يشمل هذا البند مبالغ ضئيلة للالتزامات بالدراهم تجاه المنظمة المذكورة وتجاه البنك الدولي للانشاء والتعمير وفروعه.

المصدر : بنك المغرب

م. 49 ـ بيان تطور الديون على الخزينة

بملايين الدراهم	1985	1986											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الديون الخاصة بمعهد الاصدار													
تسبيقات للدولة	7886	7886	7886	8444	8444	8444	8444	8444	8444	8444	5500	5500	8444
أذينات الخزينة (التبادل النقدي والنقود المعدنية)	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139
السفاتج الجمركية وسندات الالتزام المكفولة	1415	524	1211	710	1324	1405	1377	1249	901	959	1169	390	1104
تسبيقات على أذينات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	135	135	–	–	–	93	–	–	..	–	84	–	135

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدرهم	1985	1986											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
حسابات الشيكات البريدية الخاصة ببنك المغرب	28	27	26	27	27	28	28	27	28	28	27	68	26
تسبيقات على أوراق صندوق التجهيز القروي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
تسبيقات على سندات إلتزام مختلفة	582	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع الاجمالي	**10185**	**8711**	**9262**	**9320**	**9934**	**10109**	**9988**	**9859**	**9512**	**9570**	**6919**	**6097**	**9848**
يسقط منها : الحساب الجاري للخزينة وعجز الصندوق لدى المحاسبين العموميين	481–	496–	443–	477–	383–	350–	301–	311–	345–	354–	317–	351–	561–
المجموع الصافي	**9704**	**8215**	**8819**	**8843**	**9551**	**9759**	**9687**	**9548**	**9167**	**9216**	**6602**	**5746**	**9287**
أوراق عمومية	220	1888	2437	1720	1469	1809	2406	2409	3230	3393	5160	6144	3325
معهد الاصدار	16635	17895	18671	18892	21075	22498	22947	22736	20370	20650	21603	20102	20126
بنوك الودائع													
المجموع	**16855**	**19783**	**21108**	**20612**	**22544**	**24307**	**25353**	**25145**	**23600**	**24043**	**26763**	**26246**	**23451**
ودائع البنوك لدى الخزينة	**122**	**96**	**77**	**123**	**132**	**71**	**84**	**56**	**85**	**65**	**82**	**46**	**130**
ديون المؤسسات والخواص مقابل قيمة الودائع بالخزينة وبالشيكات البريدية	**2270**	**2426**	**2449**	**2576**	**2843**	**2734**	**2856**	**3018**	**2959**	**2662**	**2652**	**2651**	**2524**
مجموع الديون الصافية على الخزينة	**28951**	**30520**	**32453**	**32154**	**35070**	**36871**	**37980**	**37767**	**35811**	**35986**	**36099**	**34689**	**35392**

المصدر : بنك المغرب

م. 50 ـ القروض المقدمة للاقتصاد والممولة من الموارد النقدية (1)

بملايين الدرهم	1985	1986											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
معهد الاصدار													
إعادة الخصم	2344	2302	2361	2357	2151	1983	1821	2194	2140	2321	2229	2274	1990
التسبيقات	3043	3328	3291	3341	3536	3657	3820	3929	4232	4486	4684	5071	5184
السندات الجاري تحصيلها	386	189	293	224	152	231	206	245	296	273	154	244	312
المجموع	**5773**	**5819**	**5945**	**5922**	**5839**	**5871**	**5847**	**6368**	**6668**	**7080**	**7067**	**7589**	**7486**
بنوك الودائع													
قروض لاجل قصير	18472	18367	18223	18677	18099	17913	18413	19208	20326	19839	20631	19953	18612
قروض لاجل متوسط	2289	2293	2301	2342	2389	2426	2399	2398	2445	2489	2600	2620	2646
قروض لاجل طويل	859	876	889	891	904	913	880	899	926	966	1002	1010	1016
المجموع	**21620**	**21536**	**21413**	**21910**	**21392**	**21252**	**21692**	**22505**	**23697**	**23294**	**24233**	**23583**	**22274**
مجموع القروض المقدمة للاقتصاد	**27393**	**27355**	**27358**	**27832**	**27231**	**27123**	**27539**	**28873**	**30365**	**30374**	**31300**	**31172**	**29760**

(1) باستثناء الديون المترتبة على الخارج والمدرجة ضمن الموجودات الخارجية.

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 51 – بيان استعمالات وموارد بنوك الودائع
(البنوك المسجلة والقرض الشعبي)

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1984	نهاية يونيو 1985	نهاية دجنبر 1985	نهاية يونيو 1986	نهاية دجنبر 1986
الاستعمالات					
1. الموجودات السائلة	**816**	**614**	**696**	**837**	**2269**
نقود بالصندوق	329	424	397	443	409
بنك المغرب	486	87	188	89	36
الاحتياطي النقدي والحساب الموقف	1	103	111	305	1 824
2. الديون على الخزينة	**12 496**	**16 498**	**16 902**	**25 416**	**23 580**
الودائع وماشابهها	91	32	122	84	130
أذينات الخزينة	12 405	16 466	16 780	25 332	23 450
3. القروض للاقتصاد	**22 779**	**24 096**	**25 451**	**25177**	**26 820**
لاجل قصير (1)	20 105	21 282	22 303	21 898	23 158
لاجل متوسط	2 024	2 083	2 289	2 399	2 646
لاجل طويل	650	731	859	880	1 016
4. القروض المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة	**142**	**185**	**242**	**278**	**303**
5. سندات بالمحفظة	**3 154**	**3 447**	**4 125**	**4 567**	**5 640**
المساهمات	398	444	476	505	542
سندات أخرى	2 756	3 003	3 649	4 062	5 098
6. الموجودات الخارجية (2)	**392**	**483**	**551**	**667**	**579**
النقود	110	153	173	145	141
البنوك والمراسلون بالخارج	282	330	378	522	438
7. مستعقرات	**1 015**	**1 111**	**1 227**	**1 292**	**1 496**
8. أستعمالات أخرى صافية	–	–	–	–	–
المجموع	**40 794**	**46 434**	**49 194**	**58 234**	**60 687**
الموارد					
1. رأس المال والاحتياطيات	**1 633**	**1 779**	**1 882**	**2 154**	**2 406**
2. المخصصات	**620**	**782**	**758**	**1 030**	**959**
3. ودائع تحت الطلب	**21 774**	**24 492**	**26 218**	**30 568**	**31 526**
حسابات الشيكات	10 797	12 674	13 270	16 031	16 635
حسابات جارية	6 874	7 455	8 108	8 904	9 343
حسابات على دفاتر	1 988	2 129	2 309	2 668	3 194
ودائع أخرى	2 115	2 234	2 531	2 965	2 354
4. ودائع لاجل	**11 296**	**12 788**	**14 285**	**16 697**	**15 625**
حسابات وأذينات لاجل استحقاق ثابت	11 281	12 784	14 283	16 697	15 625
ودائع من أجل الاسترداد	15	4	2	–	–
5. التزامات خارجية	**322**	**396**	**472**	**460**	**740**
حسابات بالعملات الاجنبية (تحت الطلب ولاجل)	222	265	289	255	394
البنوك والمراسلون بالخارج	100	131	183	205	346
6. تسليفات معهد الاصدار	**3 734**	**4 733**	**3 756**	**5 500**	**7 490**
على سندات عمومية	1 046	1 752	146	2 385	3 325
على سندات خصوصية	2 688	2 981	3 607	3 115	4 165
على سندات تمر عن طريق البنك الوطني الانعاء الاقتصادي	–	–	3	–	..
7. تسليفات المؤسسات المالية المتخصصة	**72**	**180**	**22**	**205**	**161**
8. موارد مختلفة صافية	**1 343**	**1 284**	**1 801**	**1 620**	**1 780**
المجموع	**40 794**	**46 434**	**49 194**	**58 234**	**60 687**

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج وخصم الشيكات المسحوبة على الخارج 2 055 2 267 2 531 2 291 2 698

(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج للمولة من طرف البنوك والمعاد خصمها لدى معهد الاصدار والمدرجة ضمن القروض المقدمة للاقتصاد.

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 52 - بيان تطور الاستعمالات والموارد المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة

بلايين الدرام	1985.6.30*	نهاية دجنبر 1985*	1986.6.30	نهاية دجنبر 1986
الاستعمالات				
1. **الارصدة والقيم المتعين تحصيلها**	**80**	**78**	**105**	**134**
2. **الديون على الخزينة**	**2 149**	**2 081**	**2 513**	**2 295**
الودائع لاجل وماشابهها	25	44	26	18
أذينات وسندات الالتزام للدولة	2 124	2 037	2 487	2 277
3. **الديون على البنوك**	**624**	**319**	**613**	**649**
الودائع تحت الطلب	415	188	364	469
ودائع لاجل وتسليفات	209	131	249	180
4. **القروض للاقتصاد**	**12 765**	**13 872**	**14 782**	**16 070**
لاجل قصير	1 451	1 867	1 924	2 315
لاجل متوسط وطويل	11 314	12 005	12 858	13 755
5. **قروض للجماعات العمومية**	**511**	**552**	**729**	**800**
6. **سندات بالمحفظة**	**1 336**	**1 830**	**1 858**	**2 030**
للمساهمات	439	459	516	531
سندات أخرى	897	1 371	1 342	1 499
7. **التعقيرات**	**328**	**349**	**375**	**393**
8. **استعمالات أخرى صافية**	**832**	**1 515**	**1 437**	**2 067**
المجموع	**18 625**	**20 596**	**22 412**	**24 438**
الموارد				
1. **الاموال الذاتية**	**1 346**	**1 539**	**1 709**	**2 066**
منها : إمدادات مالية من الدولة	(94)	(94)	(94)	(94)
مخصصات لتغطية احتمالات النقص في الاصول	(274)	(299)	(396)	(472)
2. **مساعدات الدولة**	**599**	**606**	**615**	**589**
3. **الاقتراضات الخارجية (لاكثر من سنة)**	**4 898**	**5 712**	**7 029**	**7 763**
4. **الاقتراضات الداخلية**	**3 943**	**4 461**	**4 671**	**5 441**
سندات الالتزام وأذينات	3 758	4 219	4 393	5 138
سندات الالتزام	1 514	1 690	1 663	1 681
الاذينات	2 244	2 529	2 730	3 457
قروض وتسبيقات بنكية	185	242	278	303
5. **ودائع لاجل قصير**	**6 880**	**7 342**	**7 776**	**8 579**
6. **مساعدات معهد الاصدار (1)**	**959**	**936**	**612**	**8 579**
الخصم	921	824	553	–
مساعدات أخرى	38	112	59	–
7. **موارد أخرى صافية**	–	–	–	–
المجموع	**18 625**	**20 596**	**22 412**	**24 438**

(1) باستثناء إعادة خصم السندات لاجل متوسط عن طريق البنك الوطني للانعاش الاقتصادي والمدرجة ضمن المساعدات التي يقدمها معهد الاصدار للبنوك.

* أرقام مصححة.

المصدر : بنك المغرب

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 53 ـ بيان تطور القروض للاقتصاد الموزعة من طرف بنوك الودائع

بلايين الدراهم	1985	1986											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
قروض لاجل قصير													
تسهيلات الصندوق	7841	8034	8291	8526	8299	8452	8851	9224	9469	9631	9727	9384	8202
الاوراق التجارية المسحوبة على المغرب	2891	2778	2378	2652	2544	2199	2146	2352	2589	2386	2624	2336	2687
تسبيقات على البضائع وسندات التخزين	2629	2610	2592	2453	2389	2296	2476	3060	3372	3448	3561	3576	3024
خصم الشيكات	849	821	749	674	736	607	632	739	622	583	576	542	631
تسليفات مختلفة	1926	1824	1766	1843	1437	1546	1487	1465	1588	1445	1686	1708	1613
قروض أخرى													
قروض للتجهيز	1437	1418	1432	1458	1494	1531	1530	1526	1537	1563	1611	1607	1636
قروض للتصدير	3420	3450	3398	3336	3302	3191	3141	3387	3488	3478	3574	3599	3892
قروض للسكنى	1743	1769	1775	1783	1805	1810	1752	1767	1828	1874	1958	1979	1969
قروض للاستهلاك	765	780	754	783	815	850	842	889	895	904	950	945	874
قروض للمؤسسات المالية المتخصصة	242	236	242	248	296	269	278	282	289	288	293	301	303
ديون مشكوك في تحصيلها ومتنازع عليها	1324	1339	1412	1464	1466	1472	1581	1506	1503	1491	1479	1490	1555
اعتمادات أخرى	626	614	695	669	642	749	740	690	753	706	660	726	737
المجموع *	**25693**	**25673**	**25484**	**25889**	**25225**	**24972**	**25456**	**26887**	**27933**	**27797**	**28699**	**28193**	**27123**
* منها :													
قروض لاجل قصير	22545	22504	22294	22656	21932	21633	22177	23590	24562	24342	25097	24563	23461
قروض لاجل متوسط	2289	2293	2301	2342	2389	2426	2399	2398	2445	2489	2600	2620	2646
قروض لاجل طويل	859	876	889	891	904	913	880	899	926	966	1002	1010	1016

المصدر : بنك المغرب

م. 54 ـ بيان تطور التجاء البنوك لمعهد الاصدار

بلايين الدراهم	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
1984												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	298	298	440	717	283	324	903	1464	1373	2929	2825	1046
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	2282	2502	2256	3023	2728	2493	2456	2842	2587	2596	2549	2688
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	4	–	2	35	33	17	27	14	8	–	–	–
المجموع (1)	**2584**	**2800**	**2698**	**3775**	**3044**	**2834**	**3386**	**4320**	**3968**	**5525**	**5374**	**3734**
المتوسط اليومي للالتجاءات	2961	2738	3067	3471	3486	2994	2864	3768	4132	4762	5545	4984
1985												
الجاءات بواسطة سندات عمومية	1003	1024	857	656	2369	1752	667	1711	1055	888	2437	146
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	2669	2692	3004	2864	2894	2981	3323	3199	3271	3236	3498	3607
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	6	6	1	–	–	–	–	–	–	–	–	3
المجموع (1)	**3678**	**3722**	**3862**	**3520**	**5263**	**4733**	**3990**	**4910**	**4326**	**4124**	**5935**	**3756**
المتوسط اليومي للالتجاءات	3521	3780	3793	3819	4140	5640	4099	4508	4910	4546	6220	4024
1986												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	1887	2395	1488	1321	1711	2385	2408	3230	3393	5160	6144	3325
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	3533	3459	3460	3315	3155	3115	3696	3700	3776	3743	3914	4165
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الآجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	–	–	–	–	–	–	–	–	6	4	4	–
المجموع (1)	**5420**	**5854**	**4948**	**4636**	**4866**	**5500**	**6104**	**6930**	**7175**	**8907**	**10062**	**7490**
المتوسط اليومي للالتجاءات	4690	5153	5036	4536	4495	4984	5398	6963	6567	7949	9489	8549

(1) الالتجاءات في نهاية الشهر ـ أرقام مأخوذة من الاحصائيات النقدية.

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 55 ـ هيكل معدلات الفائدة الدائنة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1986
1. بنوك الودائع (1)	
أ. حسابات تحت الطلب	
حسابات عادية	دون مقابل
الاموال المحولة من طرف الاشخاص الطبيعيين المقاربة العاملين بالخارج	8 (2)
شركات التأمين وإعادة التأمين ومؤسسات الضمان	5
ب. الحسابات على الدفاتر	8,5 (حد أدنى)
ج. الودائع بالدراهم القابلة للتحويل	معدل حر
د. الحسابات لاجل وسندات الصندوق	
لمدة 3 أشهر	8,50 (حد أدنى)
لمدة 6 أشهر	10,50 (حد أدنى)
لمدة 12 شهرا	12 (حد أدنى)
لاكثر من 12 شهرا	معدل حر
2. صندوق التوفير الوطني	9 (3)
3. المؤسسات المالية المتخصصة	
أ. القرض العقاري والفندقي	
أذينات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك	12 (4)
سندات إلزامية لمدة 15 سنوات	13
ب. البنك الوطني للانماء الاقتصادي	
سندات إلزامية لمدة 15 سنة	13
سندات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك	12
ج. الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	
ودائع تحت الطلب	5 (حد الأقصى)
حسابات على الدفاتر	9 (حد الأقصى)
أذينات لمدة سنة مخصصة للبنوك	3

(1) قرار وزير المالية رقم 85/350 بتاريخ 25 مارس 1985.
(2) قرار وزير المالية رقم 83/1309 بتاريخ 14 نونبر 1983.
(3) قرار وزير المالية رقم 85/546 بتاريخ 16 ماي 1985.
(4) قرار وزير المالية رقم 85/544 بتاريخ 16 ماي 1985.

م. 55 ـ هيكل معدلات الفائدة الدائنة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1986
4. الخزينة	
أذينات لمدة 6 أشهر على صيغ موجهة للجمهور	10,50 (1)
(المردود الحقيقي عند انتهاء مدة 6 أشهر : 10,78)	
(المردود الحقيقي في حالة التمديد بعد أنصرام 3 أشهر : 10,677)	
أذينات متوسطة الاجل على صيغ موجهة للجمهور	13,14
أذينات في الحساب الجاري (مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين)	
ـ لمدة شهر	معدل متغير
ـ لمدة 6 أشهر	4,25 (1)
(المردود الحقيقي بعد 6 أشهر : 4,293)	
(المردود الحقيقي في حالة التمديد ما بين 3 و 6 أشهر : 4,040)	
ـ لمدة سنة	4,25 (2)
المردود الحقيقي بعد انتهاء سنة : 4,438)	
ـ لمدة 5 سنوات	6,50
أذينات للحامل خاصة باستعمال حسابات الرسمال لغير المقيمين	
ـ لمدة 5 سنوات	7,50 (3)
أذينات إسمية لمدة 10 سنوات خاصة باستعمال احتياطي الاستثمار	8 (4)
سندات إلزامية للدولة أو مضمونة من طرف الدولة	
ـ لمدة 10 سنوات	11
ـ لمدة 15 سنة	13 (5)

(1) قرار وزير المالية رقم 85/562 بتاريخ 29 مارس 1985.
(2) قرار وزير المالية رقم 78/677 بتاريخ 29 يونيو 1978.
(3) قرار وزير المالية رقم 85/496 بتاريخ 30 أبريل 1985.
(4) قرار وزير المالية رقم 83/63 بتاريخ 18 يناير 1983.
(5) قرار وزير المالية رقم 85/497 بتاريخ 30 أبريل 1985.

م. 56 ـ هيكل معدلات إعادة التمويل لدى بنك المغرب
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1986
أ. تسهيلات قصيرة الاجل لمؤسسات الائتمان	
1. خصم السندات الخصوصية :	
المعدل الاساسي	8,50
الديون المترتبة على الخارج	7
تسليفات التمويل المسبق للصادرات	7
السند الممثل للتسبيقات على البضائع الممنوحة للمنظمات التعاونية الفلاحية	6
2. خصم أذينات الخزينة	8,50
3. تسبيقات داخل السوق النقدية	
(سندات عمومية أو خصوصية)	معدل متغير
4. تسبيقات خاصة للبنوك	18
5. إعادة تمويل القروض للمؤسسات المالية	
الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	4
صندوق الايداع و التدبير / القرض العقاري والفندقي	6,50
ب. قروض بمتوسطة الاجل إلى الاقتصاد	
قروض بنكية متوسطة الاجل	
(بضمانة أو بدون ضمانة الدولة أو ص.م.ض.) (1)	6,50
قروض صندوق الايداع والتدبير للمتوسطة الاجل	
(سندات صندوق التجهيز القروي)	5
ج. مساعدات للدولة	
إلى جانب التسبيقات الاتفاقية والقانونية يقدم بنك المغرب للخزينة مساعدات أخرى بالشروط التالية :	
تسبيقات على سندات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	8,50
تعبئة السفاتج الجركية	8,50
تسبيقات على سندات الالزام المكفولة	8,50

(1) الصندوق المركزي للضمان.

م. 57 ـ هيكل معدلات الفائدة المدينة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1986	
	الاقصى	الوحيد
1. بنوك الودائع (1)		
أ. القروض القصيرة الاجل		
ـ القابلة للتعبئة		
الديون على الخارج	9	
تسليفات التمويل المسبق للصادرات	9	
قروض أخرى قصيرة الاجل قابلة للتعبئة	12	
قروض مضمونة من طرف الصندوق المغربي للصفقات	11 (2)	
ـ الغير القابلة للتعبئة		
ـ الغير القابلة للتعبئة : كافة القروض	14	
ب. القروض المتوسطة الاجل		
ـ القابلة للتعبئة	14 (3)	
ـ الغير القابلة للتعبئة	15	
ج. القروض الطويلة الاجل (لاكثر من 7 سنوات)		
كافة القروض	16	
د. التحصيل مع السلف العاجل (خصم الشيكات)	14 (4)	
2. البنك الوطني للانماء الاقتصادي		
أ. القروض المباشرة		15,5 (5)
ب. قروض إيجارية		15,5 (5)

(1) قرار وزير المالية رقم 85/351 بتاريخ 25 مارس 1985.
(2) يتعلق الامر بالقروض الحاملة لتوقيع الصندوق المغربي للصفقات. ويضاف إلى هذا المعدل الوحيد في حالة الضمانات غير المشروطة، العمولات التي يأخذها الصندوق والمحددة في نسبة 2X فيما يرجع لتسليفات التمويل المسبق و 1,70X فيما يخص ضمانات المراقبة، و1,40X فيما يتعلق بضمانات التعبئة. أما بالنسبة للقروض في شكل «ضمانات مشروطة» فإن النسب التي تطبقها البنوك لايمكن أن تتعدى 10,5X فيما يرجع لقروض التمويل المسبق، و10,20X فيما يخص المرافقة و9,90X فيما يتعلق بقروض التعبئة. ويضاف إلى هذه المعدلات عمولة محددة في 0,50 X لتغطية نفقات تدبير الملفات (الاضافة رقم 9 للقرار التنظيمي رقم 16 الصادر عن بنك المغرب).
(3) يصل معدل الفائدة بالنسبة للقروض المتوسط الاجل الخاصة «بالتصدير» و«بالتمويل» إلى نسبة 9X (الدورتين الصادرتين عن بنك المغرب رقم 1/ق/86 و 2/ق/86).
(4) تضاف إلى هذا المعدل عمولة دنيا قدرها درهمان بالنسبة للشيكات المحصلة على مدن أخرى سواء دفعت بحسابات بنكية أم لا، و 5 دراهم فيما يتعلق بالشيكات على الخارج (الاضافة رقم 9 للقرار التنظيمي رقم 16 الصادر عن بنك المغرب).
(5) بارجاع نسبة 2X فيما يخص بعض الاستثمارات (قانون الاستثمارات) (ظ. 13 غشت 1973).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 57 – هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتمة)

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

3. الصندوق الوطني للقرض الفلاحي

نوع العمليات	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1986
أ. المقر المركزي والصناديق الجهوية	
1) القصيرة الاجل	
سندات التخزين	8
ـ الحبوب والقطاني	10
ـ قروض أخرى	12
2) المتوسطة الاجل	
ـ قروض لمدة لا تتجاوز 7 سنوات	12,5
ـ قروض لمدة تفوق 7 سنوات	14
ب. الصناديق المحلية (1)	
1) القصيرة الاجل	
تسليفات لانتاج الحبوب والقطاني	8
تسليفات للحصاد	3
قروض أخرى	8,50
2) المتوسطة الاجل	
كافة القروض	11

(1) يطبق هذا النظام بالنسبة للاشخاص الطبيعيين ذوي الدخل الجبائي الذي يقل عن 6 000 درهم.

م. 57 – هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتمة)

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

4. القرض العقاري والفندقي

	النظام المعمول به في 31 دجنبر 1986		
	القيمة العقارية الكلية	المعدلات القانونية	المعدلات المطبقة (1)
1) النظام العام			
1. البناء بقصد السكنى الشخصية (2)	مايقل عن 200 000 درهم	15	11
	ما بين 200 000 و 300 000 درهم	15	12
	ما بين 300 000 و 500 000 درهم	15	15
	ما يفوق 500 000 درهم	16	16
2) النظام العقاري			
1. بناء المحلات	ـ	15	15
2. تجهيز البقع الارضية	ـ	15	15
3. التمويل المسبق للمتعهدين	ـ	15	15
3) القروض الفندقية			
ـ قروض للبناء	ـ	15 (3)	13
ـ قروض للتجهيز	ـ	15	13
ـ النقل السياحي	ـ	15	13

(1) قرار وزير المالية رقم 85/276 بتاريخ 26 فبراير 1985.

(2) تطبق معدلات النظام العام أيضا على عمليات البناء من أجل الكراء.

(3) يصل معدل الفائدة على القروض التي تتجاوز مدتها 15 سنة إلى 16%.

م. 58 – أسعار أهم العملات الاجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب (1)

(أسعار التحويل)

	نهاية دجنبر 1985		نهاية مارس 1986		نهاية يونيو 1986		نهاية شتنبر 1986		نهاية دجنبر 1986	
	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
1 فرنك فرنسي	1,27454	1,27826	1,30050	1,30440	1,29798	1,30188	1,29467	1,33869	1,35535	1,35943
1 دولار الولايات المتحدة الامريكية	1,5966	9,6459	9,3284	9,3773	9,0904	9,1385	8,8275	8,8755	8,6877	8,7357
1 جنيه استرليني	13,859	13,928	13,745	13,814	13,950	14,019	13,812	12,879	12,827	12,894
1 مارك ألماني	3,9077	3,9266	3,9983	4,0177	4,1382	4,1579	4,3674	4,3881	4,4875	4,5087
1 فلوران هولندي	3,4673	3,4842	3,5455	3,5627	3,6739	3,6915	3,8652	3,8835	3,9668	3,9856
100 فرنكات بلجيكية	19,083	19,175	19,503	19,597	20,246	20,343	21,064	21,164	21,556	21,658
1 فرنك سويسري	(2)4,6127	(2)4,6352	4,7768	4,8001	5,0636	5,0877	5,3803	5,4056	5,3681	5,3935
1000 ليرة إيطالية	5,7137	5,7424	5,8646	5,8939	6,0245	6,0544	6,3196	6,3507	6,4349	6,4665
100 شلين نمساوي	55,595	55,864	57,039	57,315	58,915	59,196	62,068	62,363	63,755	64,056
100 بسيطة إسبانية	6,2490	6,2806	6,3438	6,3759	6,4782	6,5107	6,6346	6,6680	6,6039	6,6374
100 ين ياباني	(3)4,7737	(3)4,7968	5,1709	5,1953	5,5483	5,5739	5,7412	5,7676	5,4505	5,4762

(1) يقوم بنك المغرب كذلك كل يوم عمل بتسعير العملات التالية : الدولار الكندي، الكرونا النرويجية، الكرونا السويدية، الكرونا الدنماركية، الاسكودو البرتغالي، المارك الفنلاندي، الدينار التونسي، الدينار الكويتي، الريال السعودي، درهم الامارات العربية المتحدة.

(2) أسعار يوم 26 دجنبر 1985.

(3) أسعار يوم 27 دجنبر 1985.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار للوزير الاول رقم 3.108.87 صادر في 16 من ربيع الآخر 1408 (8 ديسمبر 1987) يتعلق بالحساب الخاص رقم 35.51 المسمى « صندوق الدعم المقدم لمصالح تنظيم ومراقبة الاثمان والمدخرات الاحتياطية ».

الوزير الاول ،

بناء على القانون المالي لسنة 1985 رقم 4.84 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.84.192 بتاريخ 5 ربيع الآخر 1405 (28 ديسمبر 1984) ولاسيما الفصل 46 منه ؛

وعلى القانون رقم 008.71 الصادر في 21 من شعبان 1391 (12 أكتوبر 1971) بتنظيم الاسعار ومراقبتها وشروط حيازة المنتجات والبضائع وبيعها ، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصلين 4 و 11 منه ؛

وعلى القانون رقم 009.71 بتاريخ 21 من شعبان 1391 (12 أكتوبر 1971) المتعلق بالمدخرات الاحتياطية ولاسيما الفصل 4 منه ؛

وبعد استطلاع رأي وزير المالية ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تحدد النسبة المائوية الواجب ادراجها في الجانب الدائن للحساب الخاص رقم 35.51 المسمى « صندوق الدعم المقدم لمصالح تنظيم ومراقبة الاثمان والمدخرات الاحتياطية » بخمسة وتسعين في المائة من مجموع حصيلة المصادرات والعقوبات المالية والمصالحات التي تم القيام بها تطبيقا للقانون المشار اليه أعلاه رقم 008.71 والقانون المشار اليه أعلاه رقم 009.71 بتاريخ 21 من شعبان 1391 (12 أكتوبر 1971) والقانون رقم 02.82 المتعلق باختصاصات المحتسب وأمناء الحرف الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.82.70 بتاريخ 28 من شعبان 1402 (21 يونيو 1982).

المادة الثانية

توزع على النحو التالي المبالغ المدرجة في الجانب الدائن للحساب الخاص رقم 35.51 :

– ثمانون في المائة (80 %) لاداء النفقات المتعلقة بالمعدات وصرف المكافآت الممنوحة لهيئة مراقبي الاسعار المنصوص عليهم في الفصل 11 من القانون المشار اليه أعلاه رقم 008.71 بتاريخ 21 من شعبان 1391 (12 أكتوبر 1971) ،

– عشرون في المائة (20 %) لاداء النفقات المتعلقة بالمعدات وصرف المكافآت الممنوحة للمامورين المكلفين باعمال البحث والتفتيش والدراسات التي تتيح الحصول على معلومات تساعد على تحديد الاسعار وللمأمورين المكلفين بمراقبة المدخرات الاحتياطية المشار اليهم في الفصل 4 من القانون رقم 008.71 والفصل 4 من القانون رقم 009.71 بتاريخ 21 من شعبان 1391 (12 أكتوبر 1971).

المادة الثالثة

توزع المبالغ المشار الى الاغراض المخصصة لها في المادة 2 أعلاه على النفقات المتعلقة بالمعدات والمكافآت الممنوحة للمامورين بحسب النسب التالية :

– سبعون في المائة (70 %) لنفقات المعدات اللازمة لتعزيز عمل مصلحة المراقبة وثلاثون في المائة (30 %) للمكافآت الممنوحة للمامورين المكلفين بالمراقبة المشار اليهم في الفصل 11 من القانون الآنف الذكر رقم 008.71 بتاريخ 21 من شعبان 1391 (12 أكتوبر 1971) ،

– خمسون في المائة (50 %) لنفقات المعدات اللازمة لتعزيز عمل المصالح المكلفة بأعمال البحث والتفتيش والدراسات التي تتيح الحصول على معلومات تساعد على تحديد الاسعار ومراقبة المدخرات الاحتياطية ، وخمسون في المائة (50 %) للمكافآت الممنوحة للمامورين التابعين للمصالح المذكورة المشار اليهم في الفصل 4 من القانون رقم 008.71 والفصل 4 من القانون رقم 009.71 بتاريخ 21 من شعبان 1391 (12 أكتوبر 1971).

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وينسخ جميع الاحكام المنافية للاحكام الواردة فيه.

وحرر بالرباط في 16 من ربيع الآخر 1408 (8 ديسمبر 1987)

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

قرار لوزير المالية رقم 1538.87 صادر في 24 من ربيع الآخر 1408 (16 ديسمبر 1987) يتعلق باصدار الخزينة اقتراضا بواسطة سندات مبلغه 2.756.730.000 درهم

وزير المالية ،

بعد الاطلاع على القانون المالي لسنة 1987 رقم 29.86 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.86.352 بتاريخ 28 من ربيع الآخر 1407 (31 ديسمبر 1986) ولاسيما المادة 16 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.86.814 الصادر في 28 من ربيع الآخر 1407 (31 ديسمبر 1986) بتفويض السلطة الى وزير المالية فيما يتعلق بالاقتراضات الداخلية ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

بناء على الاذن في الاقتراض المنصوص عليه في القانون المالي رقم 29.86 المشار اليه أعلاه يعرض للاكتتاب اقتراض مبلغه الإسمي مليارات وسبعمائة وستة وخمسون مليونا وسبعمائة وثلاثون ألف درهم (2.756.730.000).

المادة الثانية

يقتصر الاكتتاب في الاقتراض المشار اليه أعلاه على المؤسسات المنصوص عليها في الفصل الاول من الظهير الشريف رقم 1.59.271 الصادر في 17 من شوال 1379 (14 أبريل 1960) بتنظيم مراقبة الدولة للمكاتب والمؤسسات العامة والشركات الحاصلة على امتياز لإدارة مرافق عامة والشركات والهيئات المنتفعة بمساعدة مالية من الدولة أو الجماعات العامة.

المادة الثالثة

يتمثل الاقتراض السالف الذكر في أذون للخزينة تسجل في حسابات جارية ويتلقى بنك المغرب الاكتتابات ويسجلها في حسابات مفتوحة بدفاتره في أسماء المقرضين.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الرابعة

يستهلك الاقتراض المشار اليه أعلاه على النحو التالي :

– الخمس (1/5) في 31 ديسمبر 1987 ؛

– الاخماس الاربعة الباقية تستهلك منجمة على ثمانية أقساط نصف سنوية متساوية من 30 يونيو 1988 الى غاية 31 ديسمبر 1991.

وترد الى كل مكتتب قيمة عدد من الاذون يساوي مبلغها الاجمالي :

– خمس المبلغ المكتتب به في 31 ديسمبر 1987 ؛

– عشر المبلغ المكتتب به عند حلول اجل كل قسط من الاقساط المستهلكة من 30 يونيو 1988 الى 31 ديسمبر 1991.

المادة الخامسة

تستحق على الاذون المشار اليها أعلاه فائدة سعرها 6 % في السنة وتحسب الفوائد من فاتح يناير 1989 على أساس المبلغ الذي لم يتم استرداده من الاقتراض في هذا التاريخ.

المادة السادسة

يسند الى بنك المغرب تنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 24 من ربيع الآخر 1408 (16 ديسمبر 1987).

الامضاء : محمد برادة.

نظام موظفي الادارات العمومية

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.86.812 صادر في 11 من صفر 1408 (5 أكتوبر 1987) في شأن النظام الاساسي الخاص بهيئة التقنيين المشتركة بين الوزارات.

الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) في شأن النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى القانون رقم 012.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) بتحديد السن التي يحال فيها الى المعاش موظفو ومستخدمو الدولة والبلديات والمؤسسات العامة المنخرطون في نظام المعاشات المدنية ؛

وعلى المرسوم رقم 2.62.344 الصادر في 15 من صفر 1383 (8 يوليو 1983) بتحديد سلالم الاجور وشروط ترقية موظفي الدولة في الرتب والدرجات ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.73.722 الصادر في 6 ذي الحجة 1393 (31 ديسمبر 1973) بتحديد سلالم ترتيب موظفي الدولة وتدرج المناصب العليا بالادارات العامة وعلى المرسوم رقم 2.77.81 الصادر في 23 من ربيع الاول 1397 (14 مارس 1977) باعفاء الموظفين عند تعيينهم في اطار آخر من أطر الدولة من شرط السن المنصوص على وجوب توافره في الانظمة المعمول بها ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 68.988 الصادر في 19 من صفر 1388 (17 ماي 1968) بتحديد اجراءات تقييم نشاط موظفي الادارات العامة وترقيتهم في الرتب والدرجات ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 2 ذي القعدة 1407 (29 يونيو 1987) ،

رسم ما يلي :

الباب الأول

أحكام عامة

المادة 1

تحدث هيئة للتقنيين تكون مشتركة بين الوزارات وتشتمل على الدرجات التالية :

– التقنيون من الدرجة الثانية ؛

– التقنيون من الدرجة الاولى ؛

– التقنيون الممتازون.

المادة 2

يعتبر الموظفون المنتمون الى الهيئة السالفة الذكر في وضعية عادية بجميع الادارات العامة التي يعملون فيها.

المادة 3

تحدد المهام المسندة الى مختلف فئات الهيئة المشار اليها أعلاه بقرار تصدره السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية باقتراح من الوزير التابعة له الفئة المعنية من بين فئات الموظفين المنصوص عليهم في المادة 1 من هذا المرسوم.

المادة 4

تشتمل هيئة التقنيين على ثلاث درجات : درجة التقنيين من الدرجة الثانية ودرجة التقنيين من الدرجة الاولى ودرجة التقنيين الممتازين المرتبة أولاها في السلم رقم 8 والثانية في السلم رقم 9 والثالثة في السلم رقم 10 من سلالم الاجور المحدثة بالمرسوم رقم 2.73.722 المشار اليه أعلاه بتاريخ 6 ذي الحجة 1393 (31 ديسمبر 1973).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة 5

يوظف التقنيون من الدرجة الثانية ويعينون :

1 – مباشرة بناء على المؤهلات الحاصلين عليها من بين المترشحين حملة شهادة التقنيين أو احدى الشهادات المعادلة لها المحددة قائمتها بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالتكوين المهني والسلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية ؛

2 – بعد النجاح في امتحان للاهلية المهنية يشارك فيه موظفو الوزارة المعنية الذين ينتمون الى اطار مرتب على الاقل في سلم الاجور رقم 6 ويكونون قد قضوا ما لا يقل عن أربع سنوات في الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

المادة 6

يوظف التقنيون من الدرجة الاولى ويعينون :

1 – بناء على المؤهلات الحاصلين عليها من بين المترشحين حملة شهادة التقنيين المتخصصين أو احدى الشهادات المعادلة لها المحددة قائمتها بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالتكوين المهني والسلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية ؛

2 – بعد النجاح في امتحان للاهلية المهنية يشارك فيه التقنيون من الدرجة الثانية الذين لهم اقدمية أربع سنوات بهذه الصفة ؛

3 – بالاختيار بعد التقييد في جدول الترقية من بين التقنيين من الدرجة الثانية الذين بلغوا الرتبة السابعة وتتوافر لهم أقدمية لا تقل عن خمس سنوات في الدرجة التي ينتمون اليها ، ولايمكن ان يقع التعيين بهذه الطريقة الا في حدود 25 % من مناصب التقنيين من الدرجة الثانية المقيدة في الميزانية.

المادة 7

يعين التقنيون الممتازون :

1 – بعد النجاح في امتحان للاهلية المهنية يشارك فيه التقنيون من الدرجة الاولى الذين لهم اقدمية أربع سنوات بهذه الصفة ؛

2 – بالاختيار بعد التقييد في جدول الترقية من بين التقنيين من الدرجة الاولى الذين بلغوا الرتبة السابعة على الاقل وتتوافر لهم أقدمية لا تقل عن خمس سنوات في الدرجة التي ينتمون اليها ، ولا يمكن ان يقع التعيين بهذه الطريقة الا في حدود 25 % من مناصب التقنيين من الدرجة الاولى المقيدة في الميزانية.

الباب الثاني

أحكام مشتركة

المادة 8

تكون فئات الموظفين المشار اليها في المادة 1 أعلاه تابعة لسلطة رئيس الادارة التي قامت بتوظيفهم ، ويتولى الرئيس المذكور تدبير شؤونهم الادارية وفق الشروط المنصوص عليها في النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ، وله علاوة على ذلك ان يحدث لجانا ادارية مشتركة تضم عددا من ممثلي الادارة يساوي عدد ممثلي الموظفين ، وذلك وفق الاجراءات المحددة في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 9

يجب ، مع مراعاة أحكام المرسوم المشار اليه أعلاه رقم 2.77.81 بتاريخ 23 من ربيع الاول 1393 (14 مارس 1977) ، ألا تقل سن المترشحين للالتحاق بالدرجات المبينة في المادة 1 من هذا المرسوم عن 18 سنة ولا تزيد على 40 سنة في فاتح يناير من سنة التعيين.

ويمكن تمديد حد السن الاعلى لمدة تساوي مدة الخدمات السابقة المعتبرة أو الممكن اعتبارها في حساب المعاش على الا تجاوز سن المعني بالامر 45 سنة.

المادة 10

تحدد اجراءات تنظيم امتحانات الاهلية المهنية المنصوص عليها في المواد 5 و 6 و 7 أعلاه بقرار يصدره الوزير المعني بالامر وتوافق عليه السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية.

المادة 11

يعين المترشحون الذين تم توظيفهم عملا بالفقرة الاولى من المادتين 5 و 6 أعلاه متدربين ، ولا يجوز ترسيمهم الا بعد قضاء سنة في التدريب . وعند انصرام هذه المدة يمكن اما ترسيمهم في الرتبة الثانية من الدرجة واما السماح لهم بقضاء سنة تدريب أخرى غير قابلة للتجديد واذا لم يتم ترسيمهم بعد انصرام سنة التدريب الثانية وجب اما فصلهم من الخدمة واما اعادتهم الى اطارهم الاصلي ان كانوا ينتمون من قبل الى اطار من الاطر الادارية.

وفي حالة تمديد فترة التدريب ، لا تعتبر في الترقية مدة التدريب التي تجاوز سنة.

المادة 12

تكون الترقية في الرتب والدرجات وفق الشروط المحددة بالمرسوم المشار اليه أعلاه رقم 2.62.344 بتاريخ 15 من صفر 1383 (8 يوليو 1963).

الباب الثالث

نظام التعويضات

المادة 13

يحدد بمرسوم نظام التعويضات الممنوحة لهيئة التقنيين الجارية عليها أحكام هذا المرسوم.

وتظل النصوص المخولة بموجبها تعويضات خاصة لبعض فئات المساعدين التقنيين أو المساعدين التقنيين المتخصصين نافذة المفعول وتسري على الموظفين المنتمين الى هيئة التقنيين

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المشتركة بين الوزارات المحدثة بهذا المرسوم اذا كانوا يزاولون الوظائف التي تخول الحق في الانتفاع بالتعويضات المذكورة.

الباب الرابع

أحكام تتعلق باطار المساعدين التقنيين واطار المساعدين التقنيين المتخصصين

المادة 14

يعد اطار المساعدين التقنيين واطار المساعدين التقنيين المتخصصين اطارين في طريق الانقراض ويظلان خاضعين لاحكام المرسوم الملكي رقم 1189.66 بتاريخ 27 من ذي القعدة 1386 (9 مارس 1967).

المادة 15

استثناء من الاحكام الواردة في المادة 5 أعلاه ، يمكن أن يعين التقنيون من الدرجة الثانية :

1 – بعد النجاح في امتحان للاهلية المهنية يشارك فيه المساعدون التقنيون الذين تتوافر لهم أقدمية لا تقل عن أربع سنوات في الخدمة الفعلية بهذه الصفة ؛

2 – بالاختيار بعد التقييد في جدول الترقية من بين المساعدين التقنيين البالغين الرتبة السابعة على الاقل من الدرجة التي ينتمون اليها.

ويقع هذا التعيين كل سنة في حدود 20 % من مناصب المساعدين التقنيين المقيدة في ميزانية الوزارة المعنية في تاريخ تطبيق هذا المرسوم.

المادة 16

استثناء من الاحكام الواردة في المادة 6 أعلاه ، يعين التقنيون من الدرجة الاولى :

1 – بعد النجاح في امتحان للاهلية المهنية يشارك فيه المساعدون التقنيون المتخصصون الذين تتوافر لهم أقدمية لا تقل عن 4 سنوات في الخدمة الفعلية بهذه الصفة ؛

2 – بالاختيار بعد التقييد في جدول الترقية من بين المساعدين التقنيين المتخصصين البالغين الرتبة السابعة على الاقل من الدرجة التي ينتمون اليها.

ويقع هذا التعيين كل سنة في حدود 20 % من مناصب المساعدين التقنيين المتخصصين المقيدة في ميزانية الوزارة المعنية في تاريخ تطبيق هذا المرسوم.

المادة 17

المترشحون المعنيون عملا بأحكام المادتين 15 و 16 أعلاه يعاد ترتيبهم في درجتهم الجديدة ويعينون في الرتبة التي يقل رقمها مباشرة عن رقم الرتبة التي كانوا فيها من قبل.

ويحتفظون في رتبتهم الجديدة بالاقدمية التي كانت لهم في الرتبة التابعة لدرجتهم القديمة ، وذلك في حدود مدة الخدمات المبينة في العمود الاول من نسق الترقية المنصوص عليه في الفصل 4 من المرسوم المشار اليه أعلاه رقم 2.62.344 بتاريخ 15 من صفر 1383 (8 يوليو 1963).

ويعتد بالخدمات المؤداة بصفة مساعد تقني ومساعد تقني متخصص كما لو كان أداؤها قد تم بصفة تقني من الدرجة الثانية وتقني من الدرجة الاولى لتطبيق أحكام هذا المرسوم.

الباب الخامس

أحكام متنوعة

المادة 18

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من 29 ربيع الآخر 1407 (فاتح يناير 1987).

وتنسخ ابتداء من التاريخ المذكور مع مراعاة أحكام المادة 14 أعلاه جميع الاحكام المخالفة للاحكام الواردة فيه.

على أن يظل مراقبو الملاحة الجوية خاضعين لاحكام المرسوم رقم 2.85.864 بتاريخ فاتح شعبان 1407 (31 مارس 1987).

وحرر بالرباط في 11 من صفر 1408 (6 أكتوبر 1987)

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :
وزير المالية ،
الامضاء : محمد برادة.

وزير التجهيز والتكوين المهني وتكوين الاطر ،
الامضاء : محمد القباج.

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول
المكلف بالشؤون الادارية ،
الامضاء : عبد الرحيم بن عبد الجليل.

مرسوم رقم 2.86.813 صادر في 11 من صفر 1408 (6 أكتوبر 1987) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.77.74 الصادر في 12 من صفر 1397 (2 فبراير 1977) بتخويل بعض فئات الموظفين منحة عن التقنية.

الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.86.812 الصادر في 11 من صفر 1408 (6 أكتوبر 1987) في شأن النظام الاساسي الخاص بهيئة التقنيين المشتركة بين الوزارات ؛

وعلى المرسوم رقم 2.77.74 الصادر في 12 من صفر 1397 (2 فبراير 1977) بتخويل بعض فئات الموظفين منحة عن التقنية كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 2 ذي القعدة 1407 (29 يونيو 1987) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يتمم على النحو التالي ابتداء من فاتح جمادى الاولى 1408 (فاتح يناير 1987) الفصلان 1 و 2 من المرسوم رقم 2.77.74 المشار اليه أعلاه بتاريخ 12 من صفر 1397 (2 فبراير 1977) :

« الفصل 1. – .....

.....

– التقنيون الممتازون ؛
– التقنيون من الدرجة الاولى ؛
– التقنيون من الدرجة الثانية. »

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

« الفصل 2. – تحدد المبالغ السنوية لمنحة التقنية على النحو التالي :

.....

– المحللون	9.600 درهم
– مساعدو الصحة المتخصصون الممتازون المجازون من الدولة	
– التقنيون الممتازون	
– مساعدو الصحة المتخصصون المجازون من الدولة	6.180 درهم
– المبرمجون الممتازون	
– التقنيون من الدرجة الاولى	
– المساعدون التقنيون المتخصصون	5.220 درهم
– مساعدو الصحة المجازون من الدولة	
– المبرمجون	
– التقنيون من الدرجة الثانية	

(الباقي لا تغيير فيه).

المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 11 من صفر 1408 (6 أكتوبر 1987).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول

المكلف بالشؤون الادارية ،

الامضاء : عبد الرحيم بن عبد الجليل.

نصوص خاصة

ادارة الدفاع الوطني

مرسوم رقم 2.86.19 صادر في 14 من ربيع الآخر 1407 (17 ديسمبر 1986) بتتميم المرسوم رقم 2.73.657 بتاريخ 16 من صفر 1394 (11 مارس 1974) المتعلق بتنظيم وادارة المؤسسات الاستشفائية التابعة للقوات المسلحة الملكية.

الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.83.351 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) بتفويض السلطة فيما يرجع لادارة الدفاع الوطني ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 2.72.092 الصادر في 21 من صفر 1392 (6 أبريل 1972) باحداث مكتب السكنى العسكرية ؛

وعلى المرسوم رقم 2.73.657 بتاريخ 16 من صفر 1394 (11 مارس 1974) المتعلق بتنظيم وادارة المؤسسات الاستشفائية التابعة للقوات المسلحة الملكية ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 22 من ذي القعدة 1406 (29 يوليو 1986) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يتمم على النحو التالي الفصل 4 من المرسوم رقم 2.73.657 المشار اليه أعلاه بتاريخ 16 من صفر 1394 (11 مارس 1974) :

« الفصل 4. – .....

.....

II. – بشرط أن يرجعوا مبالغ ذلك ، ما عدا فيما يخص الفحوص المجانية :

أ) هيئات الاحتياط الاجتماعي :

.....

.....

8 – المستخدمون المدنيون بادارة الدفاع الوطني والقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والحرس الملكي ومكتب السكنى العسكرية المنتمون الى الاحتياط الاجتماعي وكذلك المستحقون عنهم. »

(الباقي لا تغيير فيه).

ب) المعنيون بالامر أنفسهم :

.....

.....

4 – المستخدمون المدنيون بادارة الدفاع الوطني والقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والحرس الملكي ومكتب السكنى العسكرية غير المنتمين للاحتياط الاجتماعي.»

(الباقي لا تغيير فيه).

المادة الثانية

يعمل بهذا المرسوم ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 14 من ربيع الآخر 1407 (17 ديسمبر 1986).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول

المكلف بالشؤون الادارية ،

الامضاء : عبد الرحيم بن عبد الجليل.

مرسوم رقم 2.86.350 صادر في 21 من ربيع الآخر 1407 (24 ديسمبر 1986) بتغيير المرسوم رقم 2.76.84 الصادر في 9 صفر 1396 (10 فبراير 1976) في شأن تغذية العسكريين المرابطين بالاقاليم الصحراوية المسترجعة.

الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.57.015 الصادر في 13 من جمادى الآخرة 1376 (15 يناير 1957) بتحديد مرتبات العسكريين بالقوات المسلحة الملكية المتقاضين أجرة شهرية ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى الظهير الشريف رقم 1.58.051 الصادر في 30 من رجب 1377 (20 فبراير 1958) بتحديد مرتبات الضباط وضباط الصف التابعين للدرك الملكي ؛

وعلى المرسوم رقم 2.56.680 الصادر في 24 من ذي الحجة 1375 (2 أغسطس 1956) بتحديد النظام المتعلق بأجور وتغذية ومصاريف تنقل العسكريين بالقوات المسلحة الملكية المتقاضين أجرة تصاعدية خاصة وقواعد الادارة والمحاسبة ولاسيما الفصل 8 المكرر منه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.59.193 الصادر في 15 من صفر 1379 (20 أغسطس 1959) بسن نظام للمحاسبة المالية لوزارة الدفاع الوطني ؛

وعلى المرسوم رقم 2.76.84 الصادر في 9 صفر 1396 (10 فبراير 1976) في شأن تغذية العسكريين المرابطين بالاقاليم الصحراوية المسترجعة ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 22 من ذي القعدة 1406 (29 يوليو 1986) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يغير على النحو التالي الفصل 2 من المرسوم رقم 2.76.84 المشار اليه أعلاه الصادر في 9 صفر 1396 (10 فبراير 1976) :

« الفصل 2. – تقوم بتغذية العسكريين المشار اليهم في الفصل
« الاول أعلاه الجيوش التي يعمل بها المعنيون بالامر وفق الشروط
« المحددة في المرسوم رقم 2.56.680 المشار اليه أعلاه بتاريخ
« 24 من ذي الحجة 1375 (2 أغسطس 1956) وذلك بواسطة منحة
« يومية خاصة بالتغذية تحدد بنفس المبالغ التي يتقاضاها
« العسكريون بالقوات المسلحة الملكية المتقاضون أجرة تصاعدية
« خاصة. »

المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من 21 رجب 1406 (فاتح أبريل 1986).

وحرر بالرباط في 21 من ربيع الآخر 1407 (24 ديسمبر 1986)

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول

المكلف بالشؤون الادارية ،

الامضاء : عبد الرحيم بن عبد الجليل.

مرسوم رقم 2.86.351 صادر في 21 من ربيع الآخر 1407 (21 ديسمبر 1986) بتغيير المرسوم رقم 2.76.260 الصادر في 28 من جمادى الاولى 1396 (28 ماى 1976) باحداث نظام مؤقت لاجور وتغذية العسكريين المجندين للقيام بالخدمة الفعلية ورجال الرديف المعاد تجنيدهم المعينين للعمل بأقاليم الصحراء المسترجعة.

الوزير الاول ،

بعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم 332.66 الصادر في 21 من صفر 1386 (10 يونيو 1966) بتحديد النظام المتعلق بأجور وتغذية العسكريين المجندين للقيام بالخدمة الفعلية ورجال الرديف المعاد تجنيدهم ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.59.193 الصادر في 15 من صفر 1379 (20 أغسطس 1959) بسن نظام لمحاسبة الدفاع الوطني ؛

وعلى المرسوم رقم 2.76.260 الصادر في 28 من جمادى الاولى 1396 (28 ماى 1976) باحداث نظام مؤقت لاجور وتغذية العسكريين المجندين للقيام بالخدمة الفعلية ورجال الرديف المعاد تجنيدهم المعينين للعمل بأقاليم الصحراء المسترجعة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.56.680 الصادر في 25 من ذي الحجة 1375 (2 أغسطس 1956) بتحديد النظام المتعلق بأجور وتغذية ومصاريف تنقل العسكريين بالقوات المسلحة الملكية المتقاضين أجرة تصاعدية خاصة وقواعد الادارة والمحاسبة ولاسيما الفصل 8 المكرر منه ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 22 من ذي القعدة 1406 (29 يوليو 1986) ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يغير على النحو التالي الفصل 3 من المرسوم رقم 2.76.260 المشار اليه أعلاه بتاريخ 28 من جمادى الاولى 1396 (28 ماى 1976) :

« الفصل 3. – .....

« .....

« وتضمن تغذية هؤلاء العسكريين وفقا لاحكام الظهير الشريف
« رقم 1.59.193 المشار اليه أعلاه بتاريخ 15 من صفر 1379
« (20 أغسطس 1959) ، وذلك بواسطة منحة خاصة عن التغذية
« تحدد بنفس المبالغ التي يتقاضاها العسكريون بالقوات المسلحة
« الملكية المتقاضون أجرة تصاعدية خاصة. »

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من 21 رجب 1406 (فاتح أبريل 1986).

وحرر بالرباط في 21 من ربيع الآخر 1407 (24 ديسمبر 1986)

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول

المكلف بالشؤون الادارية ،

الامضاء : عبد الرحيم بن عبد الجليل.

وزارة الصحة العمومية

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 87.99 صادر في 12 من ربيع الآخر 1407 (15 ديسمبر 1986) بتحديد قائمة الشهادات التي يتأتى بموجبها التوظيف مباشرة بناء على الشهادات في سلك المساعدين التقنيين المختصين.

وزير الصحة العمومية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 66.1189 بتاريخ 27 من ذي القعدة 1386 (9 مارس 1967) بمثابة النظام الخاص بالوزارات المتعلق بالمهندسين والمساعدين التقنيين للادارات العمومية وخاصة الفصل 13 من الفقرة الاولى منه ؛

وبعد موافقة الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الادارية ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تقبل لمعادلة الشهادة المنصوص عليها في الفصل الثالث عشر – الفقرة الاولى – من المرسوم الملكي رقم 66.1189 بتاريخ 27 من ذي القعدة 1386 (9 مارس 1967) المشار اليه أعلاه – شهادة كردي في المحاسبة – شعبة التسيير – المسلمة من طرف معهد الدراسة العليا للوسيان كورمانس ببلجيكا.

Diplôme de gradue en comptabilité (option gestion) assorti du baccalauréat de l'enseignement du second degré (série économique) délivré par l'institut d'enseignement supérieur Lucien Cooremans — Bruxelles — Belgique.

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار ابتداء من 30 يونيو 1981.

وحرر بالرباط في 12 من ربيع الآخر 1407 (15 ديسمبر 1986).

الامضاء : الطيب بن الشيخ.

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية

قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الادارية رقم 87.1492 صادر في 9 ربيع الآخر 1408 (فاتح ديسمبر 1987) يغير بموجبه القرار رقم 83.271 الصادر في 10 ذي القعدة 1403 (20 أغسطس 1983) بتعيين ممثلي الادارة والموظفين المدعوين للاجتماع لمدة ست سنوات ابتداء من 14 أكتوبر 1983 في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء الاسلاك والدرجات المشتركة بين الوزارات التي تسيرها الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية والاسلاك والدرجات الخاصة بهذه الوزارة.

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الادارية ،

بناء على القرار رقم 83.271 الصادر في 10 ذي القعدة 1403 (20 أغسطس 1983) بتعيين ممثلي الادارة والموظفين المدعوين للاجتماع لمدة ست سنوات ابتداء من 14 أكتوبر 1983 في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء الاسلاك والدرجات المشتركة بين الوزارات التي تسيرها الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية والاسلاك والدرجات الخاصة بهذه الوزارة ، حسبما وقع تغييره وتتميمه بالقرار رقم 85.875 الصادر في 28 من ذي القعدة 1405 (16 أغسطس 1985) والقرار رقم 86.1138 المؤرخ في 2 صفر 1407 (7 أكتوبر 1986) ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يغير كما يلي الباب الاول (الفصل الاول والثاني) من القرار رقم 83.271 المشار اليه أعلاه والمؤرخ في 10 ذي القعدة 1403 (20 أغسطس 1983) ، حسبما وقع تغييره وتتميمه :

« الباب الاول

« ممثلو الادارة

« الفصل الاول. – .....

« اللجنة رقم 4

« سلكا المتصرفين المساعدين والاعلاميين

« العضوان الرسميان :

« السيد عبد الله الناجي ، مكلف بالدراسات بالوزارة المنتدبة

« لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية بصفة رئيس ؛

« السيد أحمد الشياظمي ، متصرف ممتاز ، رئيس قسم ، مكلف

« بالقسم الاداري والمالي بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول

« المكلف بالشؤون الادارية ؛

« العضوان النائبان :

« السيد رشيد أعمر ، المتصرف المساعد بالوزارة المنتدبة

« لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية بصفة رئيس نائب

« عند تغيب العضو الرسمي ؛

« الآنسة سعاد أبو زيد ، المتصرفة المساعدة بالوزارة المنتدبة

« لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

« اللجنة رقم 5

« سلك المحررين الممتازين والمحررين للادارات المركزية

« ب) درجة المحررين

« العضو الرسمي :

« السيد عبد الله الناجي ، مكلف بالدراسات بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية بصفة رئيس ؛

« العضو النائب :

« السيد أحمد الشياظمي ، متصرف ممتاز ، رئيس قسم ، مكلف بالقسم الاداري والمالي بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية بصفة رئيس نائب عند تغيب العضو الرسمي.

« اللجنة رقم 6

« أ) درجة الكتاب الممتازين

« العضوان الرسميان :

« السيد عبد الله الناجي ، مكلف بالدراسات بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية بصفة رئيس ؛

« السيد أحمد الشياظمي ، متصرف ممتاز ، رئيس قسم ، مكلف بالقسم الاداري والمالي بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الادارية ؛

« العضوان النائبان :

« السيد رشيد أعمر ، المتصرف المساعد بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية بصفة رئيس نائب عند تغيب العضو الرسمي ؛

« الآنسة سعاد أبو زيد ، المتصرفة المساعدة بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية.

« ب) درجة الكتاب

« العضو الرسمي :

« السيد عبد الله الناجي ، مكلف بالدراسات بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية بصفة رئيس ؛

« العضو النائب :

« السيد أحمد الشياظمي ، متصرف ممتاز ، رئيس قسم ، مكلف بالقسم الاداري والمالي بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية بصفة رئيس نائب عند تغيب العضو الرسمي.

« اللجنة رقم 7

« سلك أعوان التنفيذ الممتازين وأعوان التنفيذ

« أ) .....

« ب) درجة أعوان التنفيذ .....

« العضوان الرسميان :

« السيد عبد الله الناجي ، مكلف بالدراسات بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية بصفة رئيس ؛

« السيد أحمد الشياظمي ، متصرف ممتاز ، رئيس قسم ، مكلف بالقسم الاداري والمالي بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية ؛

« العضوان النائبان :

« السيد رشيد أعمر ، المتصرف المساعد بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية بصفة رئيس نائب عند تغيب العضو الرسمي ؛

« الآنسة سعاد أبو زيد ، المتصرفة المساعدة بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية.

« اللجنة رقم 8

« سلك الاعوان العموميين

« العضو الرسمي :

« السيد عبد الله الناجي ، مكلف بالدراسات بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية بصفة رئيس ؛

« العضو النائب :

« السيد أحمد الشياظمي ، متصرف ممتاز ، رئيس قسم ، مكلف بالقسم الاداري والمالي بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية بصفة رئيس نائب عند تغيب العضو الرسمي.

« اللجنة رقم 9

« سلك أعوان الخدمة الممتازين وأعوان الخدمة

« .....

« ب) درجة أعوان الخدمة

« العضو الرسمي :

« السيد عبد الله الناجي ، مكلف بالدراسات بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية بصفة رئيس ؛

« العضو النائب :

« السيد أحمد الشياظمي ، متصرف ممتاز ، رئيس قسم ، مكلف بالقسم الاداري والمالي بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية بصفة رئيس نائب عند تغيب العضو الرسمي.

« الفصل الثاني. — .....

« ب) بالنسبة للجان الادارية رقم 5 و 7 و 9 المختصة ازاء درجات المحررين الممتازين للادارات المركزية وأعوان التنفيذ الممتازين وأعوان الخدمة الممتازين :

« السيد عبد الله الناجي ، مكلف بالدراسات بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية بصفة رئيس ؛

« السيد أحمد الشياظمي ، متصرف ممتاز ، رئيس قسم ، مكلف بالقسم الاداري والمالي بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية بصفة عضو ؛

« السيد رشيد أعمر ، المتصرف المساعد بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية بصفة عضو.»

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 9 ربيع الآخر 1408 (فاتح ديسمبر 1987)

الامضاء : عبد الرحيم بن عبد الجليل.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.